



جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت  
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
القسم: علوم مالية و محاسبة  
تخصص: محاسبة و جباية معمقة



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة  
بعنوان

دراسة الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية  
دراسة حالة في الوكالة الوطنية للدعم و التنمية المقاولاتية **ANADE**  
(Agence Nationale D'appui Et De Développement à l'Entrepreneuriat)

إشراف الأستاذة:  
د. غربي صباح

إعداد الطالبين:

✓ دحماني عبد الصمد.  
✓ داودي محمد الامين .

لجنة التقييم :

الجامعة	الرتبة	الإسم و اللقب	الصفة
جامعة عين تموشنت	أستاذة : محاضرة ب	غربي صباح	مشرفا
جامعة عين تموشنت	أستاذ : مساعد ب	أوجامع إبراهيم	ممتحن 1
جامعة عين تموشنت	أستاذ : محاضر أ	بن مسعود نصر الدين	ممتحن 2

السنة الجامعية: 2021/2020



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ  
وَالِدِيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾

الآية 19 من سورة النمل



## شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله الذي أنعم علينا ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع و اللهم صلي و سلم على خاتم الأنبياء والمرسلين نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة غريبي صباح على قبولها الإشراف على هذا العمل وتوجيهاتها القيمة و التي لم تبخل علينا بنصائحها الجوهرية و نتمنى الرحمة لوالدها المفقود رحمه الله " المرحوم الحاج حبيب غريبي " ونتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة كما نشكر الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

## إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين اللذان  
تعبا من أجلي أطال الله في عمريهما إلى كل عائلتي وأقاربي  
إلى كل الأصدقاء وخاصة زملاء الدراسة إلى كل من  
ساندني في حياتي الدراسية وفي الختام أسأل الله العلي  
القدير أن يتقبل منا هذا العمل ويجعله خالصا لوجهه الكريم.

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
35	مراحل دراسة الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري	(01)
56	أنواع المشاريع الاستثماري	(02)
75	مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	(03)
86	حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني	(04)
94	حساب فترة الاسترداد	(05)

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
88	عدد الملفات المتحصلة على شهادة التأهيل	(01)
89	تقسيم الموافقات البنكية على المشاريع الاستثمارية	(02)
91	هيكل الاستثمار للمشروع	(03)
92	جدول اهتلاكات الأصول الثابتة العملة: دينار جزائري	(04)

الصفحة	المحتوى
II	شكر و تقدير
III	الإهداء
IV	قائمة الأشكال
IV	قائمة الجداول
1	مقدمة
9	الفصل الأول : الإطار النظري لدراسة الجدوى الاقتصادي
10	تمهيد
11	المبحث الأول : ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية.
11	المطلب الأول : مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية و أهميتها .
13	المطلب الثاني : متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية و أهدافها
16	المطلب الثالث : المداخل التحليلية لدراسة الجدوى الاقتصادية و مجال تطبيقها
19	المبحث الثاني : تصنيفات دراسة الجدوى وأنواعها.
19	المطلب الأول : تصنيفات دراسة الجدوى
20	المطلب الثاني : أنواع دراسة الجدوى الاقتصادية
25	المطلب الثالث : مشاكل و صعوبات دراسة الجدوى الاقتصادية
27	المبحث الثالث : دراسة الجدوى وصناعة القرارات الاستثمارية.
27	المطلب الأول : مفهوم القرار الاستثماري و خصائصه
30	المطلب الثاني : مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري
35	المطلب الثالث : أنواع القرارات الاستثمارية
38	خلاصة الفصل
40	تمهيد
40	الفصل الثاني : مدخل عام حول الاستثمار و المشاريع الاستثمارية
41	المبحث الأول : ماهية المشروع الاستثماري.
41	المطلب الأول : مفهوم الاستثمار و المشروع الاستثماري
49	المطلب الثاني : خصائص و أهداف المشروع الاستثماري
53	المطلب الثالث : أنواع المشاريع الاستثمارية

56	المبحث الثاني : ماهية تقييم المشاريع الاستثمارية
57	المطلب الأول : تعريف و أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية
59	المطلب الثاني : أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية
61	المطلب الثالث : التقييم باستخدام النسب المالية
65	المبحث الثالث : العلاقة بين دراسة الجدوى الاقتصادية و نجاح المشروع الاستثماري
65	المطلب الأول : آليات نجاح المشروع الاستثماري
67	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في نجاح و فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحديات المعاصرة
71	خلاصة الفصل
72	الفصل الثالث : دراسة تطبيقية للمشروعات في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
	تمهيد
74	المبحث الأول: نظرة عامة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « ANSEJ »
74	المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
76	المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
76	المطلب الثالث : أنواع الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة
80	المبحث الثاني: حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية ومكونات دراسات الجدوى الخاصة بها.
80	المطلب الأول: مكونات دراسات الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف ANSEJ
85	المطلب الثاني: حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني
88	المطلب الثالث: حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع على المستوى المحلي
89	المبحث الثالث: نموذج عن دراسة جدوى مالية لمشروع استثماري ممول في إطار ANSEJ
89	المطلب الأول : القوائم المالية التقديرية للمشروع
93	المطلب الثاني: تقييم المشروع الاستثماري باستخدام مختلف المعايير
95	المطلب الثالث: تقييم المشروع الاستثماري باستخدام النسب المالية
96	خلاصة الفصل

<b>100-97</b>	<b>الخاتمة</b>
<b>101</b>	<b>الملخص</b>
<b>103</b>	<b>قائمة المراجع</b>
<b>107</b>	<b>الملاحق</b>

# المقدمة

## المقدمة :

إن موضوع الجدوى الاقتصادية يعتبر من أحد الأسس المميزة لاتخاذ أي قرار استثماري لأي مشروع، بحيث تعد صورة مبدئية و مسبقاً عن المشروع الاستثماري المراد البدء فيه، وكذلك تعد الرؤيا الاقتصادية المستقبلية للمشروع من كل النواحي سواء كانت مالية، فنية، اجتماعية... وغيرها، فصاحب المشروع الاستثماري عرضة للعديد من المخاطر والإنزلاقات التي يمكن أن تواجه مشروعه سواء قبل البدء في المشروع أو بعد الشروع فيه، وعليه فهو ملزم باتخاذ قرارات إستراتيجية تساعده في تجنب تحمل الأخطار والمعوقات التي من شأنها إفشال مشروعه أو إفلاسه، فدور دراسة الجدوى الاقتصادية هي منح الدعم لصاحب المشروع من كافة الزوايا الإستراتيجية التي من شأنها أن تساعده في بلوغ أهدافه المرجوة.

فالجدوى الاقتصادية تركز على معيارين أساسيين الأول معيار الجدوى المبدئية والثاني الجدوى التفصيلية، بحيث أن المعيار الأول يعطي صورة تمهيدية للمشروع على أرض الواقع، أي رسم وتصميم المشروع من كافة النواحي التي يحتاجها المستثمر فإن كانت فكرة المشروعة قابلة للتجسيد وتحتاج طرح للتكاليف فمن هنا يمكن الانتقال إلى الدراسة التفصيلية التي تحتاج تفصيل دقيق لكافة الخطوات والمراحل التي يمكن أن يمر بها المشروع الاستثماري، كما أنها تحسب مني تكاليف المشروع.

ولهذا يعتبر قرار الاستثمار من أهم القرارات الاقتصادية وأخطرها لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها أحيانا فنجاح هذا القرار يترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية المرغوبة التي تؤدي إلى اضطراب معدل التنمية الاقتصادية ، كما أن فشله يترتب عليه العديد من الآثار غير المرغوبة لما يترتب عليه من ضياع وتبديد للموارد الاقتصادية المتاحة بالاعتماد على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

❖ ما مدى مساهمة دراسة الجدوى الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية ؟

وللإجابة على الإشكالية سيتم المحاولة على الإجابة على الاسئلة التالية:

❖ ماهي الجدوى الاقتصادية؟

❖ ماهي المشاريع الاقتصادية

❖ ما هي أعمدة دراسة الجدوى الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية ؟

## 1. فرضيات البحث :

و لمعالجة الموضوع و الإجابة على هذه التساؤلات تنطلق من الفرضيات الآتية :

❖ تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي بل المنهجية الفعالة للإدارة الإستراتيجية للمشروعات في مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاستثمارية التي تمكن من النظر إلى المستقبل بفكر استراتيجي يؤدي إلى صنع القرارات الاستثمارية على مدى العمر الافتراضي للمشروع بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد ( المخاطرة) .

❖ دراسة الجدوى المبدئية أو ما يطلق عليها بالدراسة الأولية للمشروع هي أساس نجاح دراسة الجدوى الاقتصادية ككل، ففي هذه المرحلة يتم التطرق إلى المشروع الاستثماري من عدة نقاط أولية مختلفة ودمجها مع بعضها البعض من أجل الوصول إلى إمكانية تطبيق المشروع على أرض الواقع من رفضه، كما أن هذه المرحلة ليست مكلفة من حيث القيام بها مقارنة بدراسة الجدوى التفصيلية التي تتطلب مبالغ مالية عند القيام بها سواء من طرف مختصين أو من طرف صاحب المشروع بحد ذاته، فإن كانت فكرة المشروع قابلة للتطبيق يتم الانتقال من الجدوى المبدئية إلى دراسة الجدوى التفصيلية.

❖ من أسس و أعمدة الحصول على دراسة جدوى ذات جودة أمر يتوقف على مدى توافر كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالأهداف الأساسية للمشروع، وعلى وجود فريق عمل متخصص في إعداد مثل هذه الدراسات لكي تكون المشاريع الاستثمارية ناجحة .

## 2. دوافع اختيار الموضوع:

- توجد عدة أسباب رئيسية دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها ما يلي:
- الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع على الساحة الاقتصادية .
- التساؤلات الخاصة بنا عن موضوع الاستثمارات في بلادنا و كيفية تسييرها .
- نظرا لأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية .

- فشل العديد من الاستثمارات نتيجة سوء القيام بعمليات التقييم أي سوء دراسة وتسيير المشاريع بجدية على مستوى العديد من المؤسسات الوطنية .
- تم الاختيار بحكم التخصص المدروس من طرف الباحث (محاسبة و جباية معمقة) والرغبة في التعمق أكثر في هذا المجال .

### 3. أهداف الدراسة :

- يهدف البحث إلى إبراز الضوء على موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية كأحد أهم المعايير التي يستند عليها أصحاب المشاريع في صناعة قرارات الإستراتيجية .
- معالجة موضوع الجدوى الاقتصادية كمدخل لصناعة القرارات الإستراتيجية .
  - إبراز دور كل من الجدوى المبدئية والتفصيلية في صناعة القرارات الاستثمارية.
  - التقليل من مخاطر المشاريع الاستثمارية .

### 4. أهمية البحث :

- تتجلى أهمية الموضوع من خلال أهمية دراسات الجدوى في نجاح المشاريع الاستثمارية .
- مساعدة أصحاب المشاريع في توضيح معالم الجدوى الاقتصادية لصناعة قراراتهم الإستراتيجية.
- مساعدة أصحاب المشاريع في معرفة أهم تفاصيل كل الجدوى المبدئية و الجدوى التفصيلية قبل الشروع في المشاريع الاستثمارية .

### 5. منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختيار الفرضيات، يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المناسب لعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث، و تفسير العلاقات واستخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فسوف يتم الاعتماد على المنهج التحليلي للتعليق على النتائج وتحليلها وتفسيرها بغرض التعمق والتفصيل في الدراسة على أرض الواقع، وإسقاط نتائج البحث النظري عليها.

### 6. الدراسات السابقة :

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي حاولت دراسة موضوع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية، وقد سمح لنا هذا بالإطلاع على الكثير من البحوث والرسائل الجامعية وأطروحات الدكتوراه التي لها صلة مباشرة بموضوعنا محل الدراسة، وفي مايلي إشارة لأهم الأبحاث الأكاديمية والعلمية التي اطلعنا عليها :

➤ **دراسة بن حركو غنية :** واقع دراسات الجدوى و تقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر ، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2010-2011 .

هدفت هذه الدراسة في إلقاء بعض الضوء على إحدى أهم المسائل الاقتصادية الحيوية، خاصة بالنسبة بالنسبة للجزائر بعد فشلها في تحقيق طموحاتها خلال فترة الاقتصاد المخطط، وهاهي الآن تعمل بجد لأجل بناء قاعدة مادية للانتقال إلى اقتصاد السوق، هدف تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي يرفعها إلى مصاف الدول المتقدمة.

➤ **دراسة بن مسعود نصر الدين :** "دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الإسمنت ببني صاف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الخطوات والمراحل التي يتم على أساسها اتخاذ القرار الاستثماري المناسب وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المشاريع الاستثمارية تحتاج موارد مالية ضخمة لذا عدم القيام بدراسة قد تعرض إلى خسائر ضخمة تكلف موارد ضائعة، وضرورة دراسة تفصيلية دقيقة بكل الجوانب المتعلقة بالمشروع .

➤ **دراسة بن لبويض نور الهدى :** دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة بالقرض الشعبي الجزائري (وكالة البويرة) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة أكلي امحمد أولحاج البويرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: علوم التسيير ، 2017-2018 .

هدفت هذه الدراسة في إبراز أهمية إعداد دراسة الجدوى وتوضيح منافعها كدليل لاتخاذ القرار الاستثماري السليمو توضيح الأسس المتبعة في دراسة الجدوى الاقتصادية ومتطلبات القيام بها والتقليل من مخاطر المشاريع الاستثمارية تبيان أهميتها في نجاح المشاريع الاستثمارية .

➤ **دراسة تمغدين نور الدين :** دور و أهمية دراسات الجدوى في تقييم و تمويل مشروعات القطاع الخاص مع دراسة حالة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (منطقة الجنوب الشرقي )

، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص : نقود و تمويل،  
جامعة محمد خيضر (بسكرة)كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم  
الاقتصادية ، 2018-2019 .

هدفت هذه الدراسة إلى مدى أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في تقييم وتمويل مشروعات  
القطاع الخاص في الجزائر وواقع الاهتمام بهذه الدراسات بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في  
منطقة الجنوب الشرقي و تبين كذلك هذه الدراسة في ما تشكله عملية اتخاذ القرار الاستثماري وتمويل  
المشروعات الاقتصادية من آثار هامة ليس على مستوى المستثمر فقط، بل تتعدى لتشمل أجزاء  
الاقتصاد الوطني برمته، ويتزامن معالجة هذا الموضوع مع الوضع الذي تعيشه الجزائر في ظل  
التغيرات الاقتصادية المتسارعة، وسياسة الإصلاحات المتبعة بهدف تعزيز الاقتصاد وتهيئته للاندماج  
في المنظومة الاقتصادية العالمية، التي تسودها ظاهرة الانفتاح والعولمة، وإرساء قواعد آليات السوق  
وإشراك القطاع الخاص في رسم مسار التنمية الاقتصادية .

🚩 **دراسة حوري زهية** : تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريق الآثار ، أطروحة لنيل  
شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري"قسنطينة" تخصص اقتصاد كمي ،  
2007 .

هدفت هذه الدراسة لتحليل نظام اختيار كل المشروعات مهما كانت طبيعتها .و هكذا، و نظرا للدور  
المتزايد لدراسات تقييم المشاريع و ما تثيره من قضايا في الكتابات الاقتصادية، أرادت الباحثة تسليط  
الضوء على موضوع تقييم المشاريع في الدول النامية، مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري.

🚩 **دراسة بو سبعين يزيد** : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و أثرها على الاقتصاد الوطني ،  
مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: بنوك وأسواق مالية، جامعة عبد  
الحמיד بن باديس -مستغانم كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم  
الاقتصادية ، 2016 ، 2017 .

هدفت هذه الدراسة في التعرف على أهم الخطوات الأساسية والمراحل التي على أساسها يتم اتخاذ أو  
تبني القرارات الاستثمارية المناسبة إما بالتخلي عن المشروع المقترح أو العمل على تنفيذه .

➤ **دراسة عمور مختار: 2006** تناولت الدراسة تقييم البنك للمشاريع الاستثمارية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر و هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مفهوم الاستثمار والمشروع الاستثماري وكذا أهمية معايير تقييم المشاريع واتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة وتوصلت إلى أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي لأي عملية تنموية ومؤسس مهم في إرساء قواعد الاستقرار الاقتصادي المبني أساسا على السعي من اجل تحقيق اكبر قدر ممكن من متطلبات الأفراد من خلاله ترشيد استغلال الموارد المادية والبشرية المتوفرة بالكيفية التي تحقق نجاعة في إنتاج السلع و أداء الخدمات العمومية ، كل هذا لن يأتي إلا في إطار رسم إستراتيجية تسيير محكمة للمشاريع الاستثمارية تسمح بتقليل درجة المخاطرة المالية وتعطي للأموال المستثمرة حدا من الأمان و الضمان وبالتالي تصبح المؤسسة الاقتصادية في التأثيرات والأزمات التي قد تعيق نشاطها الاستثماري .

➤ **دراسة بربيش سعيد: 2014** لقد هدفت هذه الدراسة والتي كانت في شكل ورقة بحثية بعنوان نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية والتطبيق مع الإشارة إلى حالة الجزائر وكان الهدف من هذه الدراسة إلى تبيان أهم المشكلات العملية والعملية التي البديل الاستثماري في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد .

تواجه المستثمرين ومن تم قرار الاستثمار وكيف إن لدراسات الجدوى إن تساهم في تجاوز هذه الصعوبات واختيار وقد توصل في الأخير إلى النقاط التالية:

بما إن الإجماع مستقر عند الماليين والمحاسبين والاقتصاديين على استخدام مؤشر التدفقات النقدية الصافية لحساب مؤشرات الجدوى، فمن الضروري الالتزام بذلك سواء في الأبحاث النظرية أو العملية والتوقف عن استخدام مؤشر الربح المحاسبي .

- ضرورة الاستعانة بخبرة الإحصائيين وأخصائيي رياضيات الاستثمار لإجراء الحسابات المطلوبة بشكل يتيح للمستثمر معرفة تكاليف القرض وخدمة الدين ومعدلات الفائدة والتدفقات النقدية وتواريخ تحقيقها.

➤ **دراسة خالد بلعور: 2013** لقد هدفت هذه الدراسة والتي كانت في شكل مذكرة بعنوان معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية إلى معرفة مختلف المعايير المالية وغير المالية المطبقة في الاقتصاد الإسلامي في عملية دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية بشكل عام ومحاولة إسقاط هذه المعايير على واقع البنوك الإسلامية التي تنشط في الجزائر .

## 8 . هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي:

**الفصل الأول** تحت عنوان "الإطار النظري لدراسة الجدوى الاقتصادية ويتضمن ثلاث مباحث ،المبحث الأول يشمل ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية أما **المبحث الثاني** يتناول تصنيفات دراسة الجدوى وأنواعها و**المبحث الثالث** فتطرقنا فيه إلى دراسة الجدوى وصناعة القرارات الاستثمارية.

و **الفصل الثاني** : مدخل عام حول الاستثمار و المشاريع الاستثمارية ، و يتضمن ثلاثة مباحث ، **المبحث الأول** يشمل ماهية المشروع الاستثماري ، و **المبحث الثاني** ماهية تقييم المشاريع الاستثمارية ، أما **المبحث الثالث** : يتناول العلاقة بين دراسة الجدوى الاقتصادية بين دراسة الجدوى الاقتصادية و نجاح المشروع .

**الفصل الثالث: فصل تطبيقي** : يتضمن ثلاثة مباحث **المبحث الأول** نظرة عامة عن الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ ، و **المبحث الثاني** : حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية و مكونات دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بها . أما **المبحث الثالث** : حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية و مكونات دراسة الجدوى الخاصة بها .

## 9 . صعوبات الدراسة:

من المشاكل التي اعترضنا لها أثناء انجاز هذا البحث بالإضافة إلى الظروف الخاصة نورد بعضها فيما يلي :

- صعوبة الحصول و جمع المعلومات من الوكالة نظرا لسرية الملفات و أرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة .
- قلة المعلومات عن تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل الاقتصاد الإسلامي.
- وجود صيغة مالية واحدة لتمويل المشاريع الاستثمارية في ظل الاقتصاد الإسلامي و هي صيغة مرابحة فقط على مستوى الوكالة .

# الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة

الجدوى الاقتصادية

**تمهيد :**

تشكل دراسة الجدوى الاقتصادية في الوقت الحاضر إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي انبثقت من صلب النظرية الاقتصادية، لتكون أداة علمية ذات أهمية كبرى لدعم صناعة القرارات الاستثمارية، فالنظرية الاقتصادية تنظر إلى الموارد الاقتصادية المتاحة للاستثمار بأنها نادرة نسبياً وهناك استخدامات متعددة عند توظيفها لإنتاج السلع و الخدمات، لهذا لا بد من استخدامها بشكل أمثل ومن ثم تطرح مشكلة التخصيص و الاختيار من بين البدائل المتاحة، ومن هنا جاءت الحاجة إلى وجود علم لدراسة الجدوى الاقتصادية يضع المنهجية العلمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظروف تتسم بالمخاطرة وعدم التأكد .

ومن هنا فإن قرار الاستثمار يعتبر من أصعب القرارات الاقتصادية وأكثرها خطورة لارتباطه بالعديد من العوامل والمتغيرات التي يصعب في غالب الأحيان التنبؤ بسلوكها واتجاهات تطورها فعلى مدى صوابية القرار يتوقف نجاح المشروع أو فشله فبنسبة للمستثمر الخاص، يكون القرار الاستثماري الناجح هو القرار الذي يؤدي إلى تعظيم الأرباح و صمود المؤسسة في السوق وتعظيم قيمتها السوقية والاقتصادية أما بالنسبة للدولة فإن القرار الاستثماري الأمثل هو الذي يساهم في تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات المختلفة ويغرض القيام بعرض واسع وملم لمختلف هذه المفاهيم تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث :

**المبحث الأول :** ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية.

**المبحث الثاني :** تصنيفات دراسة الجدوى وأنواعها.

**المبحث الثالث :** دراسة الجدوى وصناعة القرارات الاستثمارية.

**المبحث الأول : ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية .**

شكل موضوع تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي والإداري على الصعيدين النظري والتطبيقي وذلك لعدة اعتبارات أهمها: الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي، والآثار غير المباشرة والخارجية للمشروعات على الاقتصاد الكلي، ومن هذا المنطلق حظي موضوع دراسة الجدوى بعناية وأهمية كبيرة خاصة في الدول المتقدمة، وذلك لما تقدمه لمتخذي القرارات الاستثمارية كأداة فعالة تساعد على تخفيض درجة عدم التأكد في اتخاذ القرارات، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على التطور التاريخي لدراسات الجدوى، وتحديد ماهيتها وكذا أهم التصنيفات الخاصة بها، وإبراز أهميتها.

**المطلب الأول : مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية و أهميتها .**

تمتد جذور دراسة الجدوى إلى عام 1936 عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون التحكم في الفيضان، الذي يجيز إقامة مشروعات مقاومة للفيضان في حالة تفوق منافعها عن تكاليفها. وتعتمد في ذلك على أسلوب تحليل المنافع والتكاليف. ولقد شاع استخدام هذا المصطلح في العديد من الكتابات بمفاهيم عديدة نلمسها خاصة في الكتابات الأولى للاقتصادي كينز عندما تناول فكرة معدل العائد على الاستثمار وفكرة رأس المال والكفاية الحدية لرأس المال، أو عند الاقتصادي Joel Dean لسنة 1951 عندما أصدر أول كتاب لمعالجة مشاكل المشروعات الاستثمارية، إلا أن أول عمل ظهر محتويا للمبادئ الأساسية لتلك الدراسات كان عام 1950 في صورة كتاب قامت به لجنة فيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية بإعداده وعرف بالكتاب الأخضر (عبد الحميد الشواربي، 2002).

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية إحدى الركائز التي يعتمد عليها أصحاب المشاريع في تطوير أفكارهم الاستثمارية، فهي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية التي تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكليهما على مدى عمره الافتراضي. (عبد المطلب، 2000).

فمن خلال هذا التعريف بأنه ركز على أن دراسات الجدوى الاقتصادية هي عبارة أساليب وأسس علمية تهدف إلى معرفة نجاح وفشل المشاريع وتعظيم العوائد .

تعرف دراسة الجدوى الاقتصادية على أنها عملية لجمع المعلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية التنفيذ، وتقليل المخاطر وربحية المشروع، وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته. (خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014)

تتميز دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها مجموعة من الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية أو نوع من أنواع الدراسات التفصيلية أو الفنية، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة، كما تعد وسيلة تساهم في عملية اتخاذ القرار الاستثماري تتصف بالدقة والموضوعية والشمولية. (محمود حسين الوادي، 2009)

من خلال ما سبق نستخلص بأن دراسة الجدوى الاقتصادية هي عبارة عن دراسة أولية و تمهيدية للفكرة الاستثمارية وفي حال قبول الفكرة على أرض الواقع يتم الانتقال إلى سلسلة من الدراسات التفصيلية الدقيقة (قانونية، بيئية، تسويقية...الخ) والتي عادة ما تكون ذات تكلفة في إنجازها، بحيث أنها تستند على مجموعة من الأساليب والطرق والأدوات العلمية وكفاءة وخبرة منجزها في تحديد أهم الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى نجاح المشروع الاستثماري.

### أهمية دراسة الجدوى:

تظهر أهمية دراسة الجدوى في صناعة القرار الاستثماري بالنسبة للعديد من الأطراف يمكن إيجازها فيما يلي:

#### 1. بالنسبة للمستثمر الفرد :

(1) تعتبر دراسة الجدوى أداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، حيث تساعد على الوصول إلى اختيار أفضل

البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة أحسن استخدام ممكن .

(2) تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الموارد خاصة في المشروعات الكبيرة التي يرصد لها

موارد ضخمة.

(3) وسيلة عملية تساعد متخذ القرار الاستثماري على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة، وبما يعظم أهداف المستثمر .

(4) تمثل مرشدا للمستثمر على ضوء ما تحمله من نتائج ومعلومات خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المشروع يمكن الرجوع إليها في مختلف مراحل التنفيذ. (عبد المطلب، 2003) .

## II. بالنسبة للبنك :

(1) ضرورة تعرف البنك على ظروف وأحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع من خلال المعلومات المتاحة وإمكانية معرفة ظروف ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها

(2) تأكد البنك من جدوى القرض اقتصاديا وعدم الاكتفاء بالنظر إلى سجلات الماضي فقط، ولكن باستخدام أساليب التحليل التي تهتم بالمستقبل مثل الموازنات التخطيطية، وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

(3) تحجيم المخاطر عند اتخاذ قرارات الاقتراض في المستقبل ودرجة التأكد من إمكانية استرداده في موعد استحقاقه خاصة إذا علمنا أن معظم موارد البنك تمثل ودائع عملائه، وبالتالي تمتد القرارات التمويلية إلى سيولة البنك ودراسة ربحية البنك. (عبد الحميد، 2002)

## III. بالنسبة للدولة :

(1) تحتاج الدولة إلى أسلوب لاختيار المشروعات ذات النفع العام، والمفاضلة بينها يتم من خلال مجموعة من المعايير تقدمها دراسة الجدوى.

(2) تشكل المشروعات القاعدة الأساسية في تنفيذ خطة التنمية، وتعمل دراسة الجدوى على تحديد علاقة المشروع محل الدراسة بغيره من المشروعات الأخرى لضمان تجانس الأهداف المحددة في الخطة التنموية.

(3) لا تمنح الدولة ترخيصا بإقامة المشروع إلا عند التأكد أن الأعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع أقل ما يمكن ، وأن العوائد والمنافع الاجتماعية التي يحققها المشروع للمجتمع أكبر ما يمكن. (فيصل مفتاح شلوف، 1996) .

## المطلب الثاني : متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية و أهدافها

يعتبر قرار الاستثمار سليماً إذا كان قادراً على تحقيق أهدافه الأساسية، لذا يجب أن تعتمد دراسة الجدوى الاقتصادية السليمة على معلومات وبيانات دقيقة وكافية .

ويشترك في إعداد دراسة الجدوى فريق من الخبراء والمتخصصين في مجالات عديدة، ويتوقف حجم فريق العمل على نوع المشروع وحجمه، والحصول على دراسة جدوى ذات جودة أمر مرهون بتوافر كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالأهداف الأساسية للمشروع، وعلى قدرة القائمين على الدراسة في توظيف خبراتهم ومعارفهم في تحليل جدوى المشروع. (يحي عبد الغني، 2003).

و تستند دراسة الجدوى على بعض المتطلبات التي يجب توافرها في المجتمع و أهمها :

- ❖ توافر كافة البيانات والمعلومات وثيقة الصلة بالأهداف الرئيسية للمشروعات من قريب أو بعيد.
- توافر خبرة تكنولوجية وفنية واسعة المجموعة الخبراء المتخصصين القائمين على دراسة الجدوى.
- ❖ توافر المقدرة على المعالجة الالكترونية للبيانات.
- ❖ الدراية الكاملة باقتصاديات المشروعات المماثلة التي تمت على المستوى المحلي، وعلى كافة المستويات فيالدول الأخرى خاصة في ظل العولمة.
- ❖ الإلمام الكافي بالسياسة الاقتصادية وما تتضمنه من سياسات مثل: السياسة المالية، الإلمام بالقوانين المرتبطة بالاستثمار والخاصة بالبلد محل الاستثمار، وفي حالة تقييم المشروعات الضخمة دولياً فيتعين الإلمام بمعلومات كافية عن قرارات مركز المال في الدول الكبرى والبنوك العالمية. (ا يحي عبد الغني، 2003).

وهناك مجموعة من الأساسيات يتعين على القائم بدراسة الجدوى الإلمام بها نذكر منها :

#### 1. الإلمام بالتوجه الإستراتيجي :

بمعنى توافر المرونة في الإستراتيجية الأساسية للمشروع، والقدرة على التكيف ومواجهة التغيرات والمخاطر في عالم الأعمال، ولا يتم ذلك إلا باختيار الاستثمارات السليمة القادرة على تحقيق الأهداف، وإدراك أسباب التغيرات الحادثة في المجتمع والعمل على تطوير المهارات اللازمة للبقاء.

## II . المعرفة التامة بنطاق المشروع :

ويعني ضرورة تحديد نطاق المشروع تحديدا دقيقا، وهذا حتى تتمكن من وضع التقديرات الخاصة بتكاليف المشروع، وتظهر أهمية هذا العنصر خاصة في المشاريع الصناعية لأنها غالبا ما يتعدى نطاقها موقع الإنتاج ليشمل مواقع أخرى كالمخازن الخارجية لتخزين المواد الأولية أو المنتجات النهائية. ويشمل تحديد نطاق المشروع ما يلي :

- ❖ جميع الأنشطة المقرر تنفيذها في موقع المنشأة .
- ❖ جميع الأنشطة والعمليات المساعدة المتعلقة بالإنتاج .
- ❖ جميع العمليات الخاصة بمعالجة المخلفات وآثار التلوث .
- ❖ جميع العمليات الخاصة بنقل وتخزين المتدخلات والمخرجات بكافة أشكالها خارج الموقع .

## III . الاختيار بين البدائل والتحقق منها :

هناك بدائل تتعلق باختيار التكنولوجيا، وبدائل تتعلق بالمعدات وأخرى بالطاقة الإنتاجية وموقع المشروع والتمويل وغيرها، أمام هذا التعدد في البدائل تقوم دراسة الجدوى ببحثها واختيار أنسبها مع تقديم المبررات .

## IV . الحصول على البيانات اللازمة وجودتها :

يعتبر عامل الوقت والتكلفة أحد العوامل المحددة لنوعية البيانات المعتمدة في دراسة الجدوى لهذا يجب توخي الدقة والسلامة في هذه البيانات، وذكر مصادر جمعها بغرض التحقق منها والرجوع إليها كلما تطلب الأمر ذلك. ((يحي عبد الغني)).

## أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية :

يُوجد هدف رئيس لدراسة الجدوى، وهو تقرير أفضلية القيام بالفكرة، وهناك أهداف فرعية نذكر أبرزها:

- معرفة وتحديد الفرص البديلة، والمُتاحة للاستثمار.
- ابتكار أساليب وأنماط فعّالة لتقييم المشروعات، وتطويرها، لغاية جدوى دراسة الجدوى حيث إنّه لا يجب الإسراف في دراسة الجدوى لأنّها دراسة اقتصادية.
- دراسة المفاهيم الخاصّة، وتعميقها في جميع النّواحي الخاصّة بالمشروعات، من النّواحي التكنولوجيّة، الفنيّة، الماليّة، والاقتصاديّة. اعتماد الأساليب المتطوّرة في التّسويق، والتّركيز على الدّراسات التّسويقيّة.
- تخصيص أنواع التّقنيات المُستخدمة في المشروعات.
- معرفة إمكانية توفير خطط، وبرامج توسعيّة للصناعات الحاليّة.
- معرفة الآثار الاقتصاديّة المترتبة على المُقترحات، ومعرفة الآثار المُتبادلة بينها وبين الاقتصاد.
- تحديد النّواتج الجيّد، والسّيئة المُحتملة من الفكرة قبل استثمار مبلغ مالي فيها.
- توفير معلومات نوعيّة لصنّاع القرار. (أحمد زردق، 2011)

### المطلب الثالث: المداخل التحليلية لدراسة الجدوى الاقتصادية و مجال تطبيقها

سنتطرق في هذا المطلب للمداخل التحليلية لدراسة الجدوى الاقتصادية ومجال تطبيقها:

#### **أولاً: المداخل التحليلية لدراسة الجدوى الاقتصادية :**

#### **(1) المدخل النفعي :**

ويتعامل المدخل النفعي والقائم على المنفعة أي منفعة المستثمر الفرد وكذلك المستثمر القومي أي الاقتصاد القومي ويتم قياس المنفعة التي تعود على المستثمر صاحب المشروع من خلال معايير الاستثمار التي تعظم منفعته الشخصية الذاتية دون النظر إلى منفعة الاقتصاد القومي وهذه المعايير هي معيار فترة الاسترداد ومعيار العائد على رأس المال المستثمر وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية ودليل الربحية ومعدل العائد الداخلي لمعرفة مدى ربحية الاستثمار والعائد المتوقع بغض النظر على الربحية الاجتماعية إلا بصورة ثانوية و إذا أخذها في الاعتبار يحتاج إلى مجموعة من حوافز الاستثمار التي تشجعه بالقدر الكافي الذي يدفعه على الأخذ بها ، ويتم قياس المنفعة التي تعود على المستثمر القومي " الدولة " أو الاقتصاد القومي من خلال معايير الربحية الاجتماعية التي تعظم المنفعة والعائد

الاجتماعي وهي مرتبطة بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي فههدف التوظيف يقابله معيار التوظيف وهدف زيادة الدخل القومي يقابله معيار القيمة المضافة وهدف تحسين وتوازن ميزان المدفوعات يقابله معيار ميزان المدفوعات وهدف الحفاظ على قيمة العملة يقابله معيار سعر الصرف وهدف الحفاظ على البيئة يقابله معيار حماية البيئة وهكذا وتحسم جدوى المشروع من عدمه طبقا لاتجاه تلك المعايير ونتائجها فإذا كانت الآثار الناتجة عن القياس إيجابية وتصب في تحقيق تلك الأهداف (عبد الحميد ع.، 2003).

## (2) المدخل الوظيفي :

فهو الذي يتناول دراسات الجدوى الاقتصادية على مجموعة من الوظائف يقوم بكل وظيفة مجموعة من الخبراء المتخصصين في شكل فريق عمل وبناء على ذلك فهناك الوظيفة البيئية حيث يتم عمل دراسة جدوى مستقلة لها ويقوم ا خبراء متخصصين في البيئة لقياس أثر المشروع على البيئة وأثر البيئة على المشروع .أما الوظيفة التسويقية فيتم عمل دراسة مستقلة لها ويطلق عليها دراسة الجدوى التسويقية ويقوم ا خبراء متخصصون في التسويق ودراسة السوق للوصول إلى حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع وتحديد نوع السوق الذي سيعمل فيه المشروع والإستراتيجية السعريه التي سيعمل من خلال المشروع خلال عمره الافتراضي وتأتي الوظيفة الفنية ويتم عمل دراسة مستقلة للقيام ا ويطلق عليها دراسة الجدوى الفنية ويقوم ا خبراء متخصصون في الإنتاج والمسائل الفنية لتحديد الحجم الأمثل للمشروع والإنتاج و اختيار الموقع وأسلوب الإنتاج والتخطيط الداخلي للمشروع وتجهيز المعلومات اللازمة لتحديد التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل .

وهناك الوظيفة المالية ويتم عمل دراسة جدوى مستقلة لها للقيام ا ويقوم ا خبراء متخصصون في الجوانب المالية ليحددوا لنا التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والعمر الافتراضي للمشروع والهيكل التمويلي الأمثل وأخيرا هناك الوظيفة الاجتماعية والتي عمل دراسة جدوى مستقلة من خلال خبراء متخصصين لقياس أثر المشروع على الاقتصاد القومي ومدى التوفيق والتوافق بين مصلحة المستثمرين و المجتمع (عاطف وليم، 2008).

ثانيا: مجالات التطبيق لدراسة الجدوى الاقتصادية :

يمكن إلقاء الضوء على أربع مجالات رئيسية علي وجهه العموم لدراسات الجدوى للمشروعات بمختلف أنواعها وهي:

#### 1-دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة:

وهذا المجال هو من أكثر المجالات التطبيقية انتشاراً وأهمية لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسات الجدوى للمشروع الجديد مطلوبة للمشروعات الصغيرة كما هي مطلوبة لمشروعات المتوسطة والكبيرة ، كل المسألة أن دراسات الجدوى الاقتصادية التي ستجري ستختلف من حيث الحجم والعمق والتكلفة والمتخصصون والخبراء من مشروع لآخر وكل هذه الدراسات تتم قبل البدء في التنفيذ أخذه المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على المشروع في الاعتبار.

#### 2-دراسات الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة.

وتسمى بالتوسعات الاستثمارية حيث مجال التطبيق هنا لدراسة الجدوى تكون أمام حالة المشروع القائم بالفعل ويعمل ، ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري فيه. (صالحمحمد، 2002) ويحتاج التوسع الاستثماري إجراء دراسات جدوى اقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد حسب كل حالة.

#### 3-دراسات الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد:

وتتم تلك الدراسات عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بالإحلال أو التجديد ، وتصبح المسألة تحتاج إلى تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة ، والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل ، وهذا القرار من القرارات الإستراتيجية التي يجب دراسة جدواها بعناية ودقة. (صالح محمد، 2002)

#### 4-دراسات الجدوى للتطوير التكنولوجي للمشروعات الصناعية:

و يتبلور هذا الاتجاه في ازدياد رغبة القائمين على إدارة المشروعات إلى الأخذ بنمط أو أسلوب جديد من أساليب التكنولوجيا المتعارف عليها والمستحدثة لاستخدامها في العمليات الإنتاجية.

مع الأخذ في الاعتبار أن هناك دائماً مفاضلة بين نوعين من التكنولوجيا إما تكنولوجيا كثيفة العمل أو تكنولوجيا كثيفة رأس المال ، وفي كل الأحوال يحتاج القرار الاستثماري هنا إلى دراسة جدوى لاختيار البديل الأفضل ، وينطبق نفس الوضع عند البحث في تطوير منتج قديم بتكنولوجيا جديدة وأسلوب إنتاجي

جديد وهكذا.

ويمكننا حصر المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات العقارية إلى ثلاثة دراسات

رئيسية وهي:

§ دراسات الجدوى للمشروعات بهدف التطوير ثم البيع مباشرة.

§ دراسات الجدوى للمشروعات بهدف التطوير أو البناء ثم التأجير.

§ دراسات الجدوى للمشروعات بهدف التطوير أو البناء ثم التأجير والبيع لبعض أجزائه

(<http://www.amlakegypt.info>).

### المبحث الثاني : تصنيفات دراسة الجدوى و أنواعها .

سننتظر في هذا المبحث لتصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية وأهم أنواعها ومشاكل وصعوبات دراسة الجدوى.

#### المطلب الأول : تصنيفات دراسة الجدوى

تعدد و تتنوع تصنيفات دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف طبيعة المعيار الذي يتم من خلاله

النظر إلى طبيعة دراسة جدوى المشروعات و يمكن التمييز بين التصنيفات التالية:

**التصنيف الوظيفي:** والذي يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف طبيعة ونوعية الدراسة فإذا

كانت الدراسة تتعلق بجوانب فنية وهندسية تسمى بدراسة الجدوى الفنية والهندسية، وبمثل ذلك يمكن

التمييز بين الدراسات الأخرى كدراسة الجدوى التسويقية، دراسة الجدوى المالية... إلخ .

**1 التصنيف التحليلي:** يمكن تقسيم دراسات الجدوى من هذا الأساس إلى دراسات جدوى تمهيدية وأخرى

تفصيلية وسوف يتم تناول كل منهما بالتفصيل وخصوصا التركيز على دراسة الجدوى التفصيلية في

الأجزاء القائمة من البحث إلا أنه في أحيان كثيرة يتم الاكتفاء بدراسة الجدوى التمهيدية خاصة في

المشروعات الصغيرة نتيجة لبهاظة التكاليف وقد يتضح عند إجراء الدراسات التمهيدية وجود عوائق

جوهرية تمنع وجود المشروع سواء كانت قانونية أو بيئية أو تسويقية... إلخ .

وبالتالي لا يكون صاحب المشروع قد أنفق أموالاً كبيرة في دراسة الجدوى التفصيلية من دون طائل وذلك ترشيداً للموارد ويؤدي اكتشاف هذه العوائق إلى التوقف عن السير في المراحل التالية كما قد يتم الأخذ بدراسة الجدوى التمهيدية كشكل من أشكال المفاضلة في حالة تعود المشروعات الاستثمارية .

(سعيد عبد العزيز، 2001) .

2 **التصنيف النفعي** : قياس المنافع الخاصة التي يحققها المشروع وتعود على ملاكه فقط في هذه الحالة يتم القيام بتقييم الملكية والخاصة ويطلق عليها دراسات الجدوى التجارية أو الصناعية حسب بعض الكتاب والمفكرين ويهتم غالباً رجال الأعمال بدراستها كما أن الحكومات تقوم في بعض الأحيان من أجل تشجيع المستثمرين على الاستثمار في البلد .

ويعني تصنيف دراسة الجدوى حسب طبيعة المنفعة المستمدة منها منفعة خاصة أو منفعة قومية.

فإذا كانت دراسة الجدوى معدة لتقييم المشروع من وجهة نظر المستثمر الخاص والذي يهدف إلى تعظيم الأرباح تسمى بدراسة الجدوى الخاصة، أما إذا كان الاهتمام بتقييم المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي أو المجتمع ككل والذي يهدف إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الربحية القومية تسمى بدراسة الجدوى القومية (<http://www.amlakegypt.info>).

### المطلب الثاني : أنواع دراسة الجدوى الاقتصادية

تتبع دراسات الجدوى النشاط الاستثماري وفي أي مرحلة أو مجال كان هذا النشاط وهو ما يعني بأن هذه الدراسات لا تنحصر في بناء مشروع إنتاجي معين تعد ضرورة حيث هناك استثمار مخطط أي حيث هناك هدف وإنفاق ومجال .

هناك عدة أنواع لدراسات الجدوى الاقتصادية والتي يتفق معظم الخبراء على أنها ثلاث أنواع كما سيتم ذكرها في

ما يلي:

### 1) دراسة الجدوى التمهيدية : ( المبدئية)

تعد دراسات الجدوى التمهيدية ( المبدئية ) بمثابة دراسات استطلاعية سريعة تستهدف التوصل إلى حكم أولى على مدى احتمال تحقيق مشروع الاستثمار الذي نقوم بعمل دراسة جدوى له للأهداف المرجوة منه. أو بمعنى آخر تستهدف للتحقق من وجود دلائل تشير إلى إمكانية نجاح المشروع. فإذا أسفرت هذه

الدراسات عن عدم وجود موانع جوهرية لتنفيذ مشروع الاستثمار أو عن توفر احتمالات النجاح له، يتم إعداد دراسات الجدوى التفصيلية بأبعادها المختلفة وتكون هناك مبررات اقتصادية لعمل هذه الدراسات التفصيلية.

أما إذا أسفرت تلك الدراسات عن عدم وجود إمكانية النجاح للمشروع لأسباب شخصية يصعب تفسيرها أو إلى أسباب موضوعية على النحو الذي سيرد ذكره فيما بعد في هذه المقالة، فإن دراسات الجدوى تتوقف عند هذا الحد، ويمكن للمستثمر القيام بدراسة أفكار أخرى إذا كانت لديه الرغبة في ذلك. إذ ليس هناك مبرر للقيام بدراسات جدوى نهائية مكلفة في الغالب لفكرة استثمارية غير ملائمة أو لأحد مشاريع الاستثمارية الذي لا تتوافر له مقومات النجاح

([https://www.business4lions.com/2019/12/Preliminary-Feasibility-](https://www.business4lions.com/2019/12/Preliminary-Feasibility-Study.html)

Study.html)

## (2) دراسة الجدوى الاقتصادية الأولية :

يمكن أن نعرف دراسات الجدوى الأولية بأنها عبارة عن "دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة ، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً". (كاسم جاسم، 2002)

وهذا يعني أن دراسة الجدوى الأولية ما هي إلا وسيلة يمكن من خلالها معرفة مدى جدوى المشروع المقترح اقتصادياً .

إن أهم المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الأولية يمكن إجمالها في ما يلي :

- ❖ دراسة أولية عن التكاليف الإجمالية للمشروع ، سواء كانت بشكل تكاليف ثابتة أم متغيرة مع إشارة إلى بعض الدراسات المتوفرة للمشروعات سواء كانت مقامة في الداخل أو في الخارج مع أخذ بنظر الاعتبار التغيرات الممكن حدوثها في التكاليف والأسعار واختلاف الأحجام .
- ❖ دراسة أولية عن الطلب المتوقع على منتجات المشروع المقترح ، و اتجاهات ذلك الطلب سواء على المنتجات المحلية أو المستوردة ودراسة حجم الصادرات الحالية والمستقبلية لمثل تلك المنتجات .

- ❖ دراسة أولية عن مصادر تمويل المشروع ، وهل أن ذلك يعتمد على مصادر محلية أو على مصادر تمويل أجنبية ، وما مقدار سعر الفائدة.
- ❖ دراسة للمنافع القومية المتوقعة للمشروع المقترح ، كتحديد مدى أهميته في سد حاجة السوق المحلية من بعض المنتجات ، ومدى إمكانيته على تصدير جانباً من إنتاجه للحصول على بعض العملات الصعبة من أجل تحسين ميزان المدفوعات ، ومدى أهمية المشروع في توفير فرص الاستخدام للحد من مشكلة البطالة ، وما يتميز به المشروع من ارتباطات أمامية وخلفية مع المشروعات القائمة وبالتالي تحديد مدى أهمية المشروع في زيادة الدخل القومي أو في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية .
- ❖ دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح ، وصولاً إلى تحديد الموقع المناسب على ضوء العوامل المحددة للموقع الأمثل .
- ❖ دراسة أولية عن العوائد المتوقعة للمشروع المقترح؛

وعلى الرغم من اختلاف هذه الدراسات من مشروع لآخر ، نظراً للاختلاف بين أهداف وطبيعة المشروعات المقترحة ، إلا أن تكاليف إعداد هذه الدراسات لا تتجاوز بأي حال من الأحوال 2 % من الكلفة الإجمالية للمشروع المقترح". (مهري، 2013 - 2012)

### (3) دراسة الجدوى التفصيلية :

الدراسة التفصيلية هي أن يقوم صاحب المشروع الاستثماري أو صاحب الشركة أو المؤسسة ، بدراسة الجدوى التفصيلية .

و كذلك بعد التأكد من أن الدراسة الأولية تشير إلى وجود جدوى للمشروع ، حيث يتم الانتقال إلى مرحلة إعداد الدراسات الاقتصادية و التفصيلية .

و بذلك فإن الدراسة الأولية و الدراسة التفصيلية تكمل كل منهما الأخرى . و الدراسة التفصيلية هي بمثابة دراسة متخصصة و داعمة للدراسة الأولية و تشمل على جميع جوانب المشروع المقترح و بقدر مقبول من الدقة و الشمولية ، بحيث تستطيع إدارة المشروع باتخاذ القرار النهائي بخصوص المشروع . و كذلك تزداد أهمية هذه الدراسة بالنسبة للمشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة . و عليه فإن الدراسة التفصيلية تغطي الجوانب الفنية ، الهندسية ، البيئية ، التسويقية ، التنظيمية ، الاقتصادية و

المالية . و قد يتم دمج جوانب الدراسة الفنية ضمن الدراسة الاقتصادية التفصيلية أو قد يتم فصلها في دراسة مستقلة .(عبد القادر عطية، 2000).

و تهدف دراسة الجدوى التفصيلية إلى تشخيص جدوى الاستثمار أو جدوى مشروع إنتاجي معين للتحقيق النهائي من الربحية المتوقعة من الاستثمار ، و ذلك من خلال التحليل مقارن للتدفقات الصافية من العوائد و التكاليف المتوقعة و ذلك لاعتماد على مؤشرات و معايير دقيقة للوصول إلى مرحلة إتخاذ القرار بشأن الاستثمار . و تكمن أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية التفصيلية في حقيقة أنه لا يمكن الاعتماد على نتائج الدراسة الأولية التمهيدية ، حتى و لو كانت إيجابية في تبني القرار الاستثماري : لأن الدراسة المذكورة لا توضح إلا الخطوط العامة و لابد من دراسة جدوى تفصيلية دقيقة و شاملة للتحقيق النهائي و إتخاذ القرار الحاسم حول المضي بتنفيذ المشروع .

و عادة من ينتج عن الدراسة التفصيلية إعداد جداول تفصيلية للتكاليف الاستثمارية المبدئية و تكاليف التشغيل السنوية المتوقعة ، و كذلك الإيرادات السنوية المتوقعة لكل سنوات عمر المشروع إضافة إلى مصادر التمويل . ((يحي عبد الغني)

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن كل من دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية ما هي إلا دراسات متكاملة ومنتالية وليست معوضة أي لا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلا عن الدراسة الأخرى وأن كلاهما دفان الوصول إلى قرار استثماري ناجح يضمن مستوى معين من الأمان و تساعد في تخفيف درجة المخاطرة كما تهدف إلى اختيار فرصة استثمارية مناسبة من بين عدة فرص مقترحة واستنادا إلى أسس علمية.

#### (4) دراسة الجدوى المالية :

تركز دراسة الجدوى المالية على تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع الاستثماري والتي تبين مدى قدرته على مواجهة الاحتياجات المالية وتحقيق الربح المطلوب ، بحيث تسعى إلى التأكد من مدى توافر الموارد المالية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة، بحيث تقوم على إعداد التقديرات عن إيرادات المشروع والتكاليف الاستثمارية وكذا تكاليف التشغيل خلال العمر الإنتاجي للمشروع(صلاح الدين، 2003) .

#### (5) دراسة الجدوى التسويقية :

تحتل الدراسة التسويقية مكانة جد هامة وتمتيزة في دراسة الجدوى التفصيلية، لأنه لا يمكن تصور إنشاء مشروع لا يعرف صاحبه أن إنتاجه سيجد من يشتريه أم لا، ومن هم المنافسين في سوق البيع، وما هي الكمية المطلوبة من السلع التي سوف ينتجها المشروع، وكم عدد المشترين ومواصفات، وما هو السعر المستعدين لدفعه وبصفة عامة إن الدراسة التسويقية تسمح لنا بالوصول إلى : (بن مسعود نصر الدين، 2009-2010).

- التحديد الدقيق لدى إمكانية تسويق إنتاج المشروع المقترح.

- الوصف المحدد و الدقيق للسوق الحالي والمحتمل للسلعة.

-تحديد إنتاج السلعة أو الخدمة موضوع الدراسة.

- تقدير كمية السلعة الممكن عرضها.

- تحديد كذلك الكمية الممكن طلبها على السلعة .

فالهدف من دراسة الجدوى التسويقية التعرف على مختلف الجوانب التسويقية المتعلقة بالمنتج الذي يتجه المشروع لتقديمه، وذلك من خلال دراسة وتقدير الطلب المتوقع على منتجات المشروع بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي تخص السوق والتي يتم جمعها وتحليلها لتقدير هذا الطلب وفق لأساليب التنبؤ، إضافة إلى تحديد الحجم الكلي للسوق ودراسة العوامل المحددة للعرض والطلب منتجات المشروع، واقتراح سياسة تسويقية تتضمن تعريف السوق وتحديد الفجوة التسويقية وتنمية خطة المبيعات.(بن حركو، 2010-2011)

## 6) دراسة الجدوى القانونية:

تعمل دراسة الجدوى القانونية للمشروع الاستثماري على تحديد الآثار المختلفة لقوانين وتشريعات الاستثمار بما تحمله من مزايا وحوافر قد يكون لها آثار إيجابية على المشروع، وبما تتضمنه من قيود وأعباء قد يكون لها آثار سلبية على المشروع، كما تعمل على تحديد الشكل القانوني للمشروع الاستثماري الذي يعتبر من الركائز الهامة لدراسة الجدوى القانونية بحيث ينبغي على القائم هذه الدراسة أن يختار أفضل شكل قانوني يتلاءم مع طبيعة المشروع وحجمه ونوع نشاطه.

## (7) دراسة الجدوى الفنية:

تتعلق دراسة الجدوى الفنية (التقنية) بدراسة إمكانية تنفيذ المشروع المقترح من الناحية الفنية، وذلك في ضوء دراسة مختلف الجوانب الهندسية والتقنية للمشروع، بتحديد احتياجات المشروع من أراضي ومباني، وتجهيزات... الخ بالإضافة إلى تحديد موقع المشروع وحجم الإنتاج ومستويات الطاقة الإنتاجية ونوع التكنولوجيا المناسبة وطرق الإنتاج والتصميم الداخلي، لتخلص في النهاية إلى تحديد التكاليف الاستثمارية للمشروع محل الدراسة وكذلك تكاليف تشغيله (بن حركو، 2010-2011).

## المطلب الثالث : مشاكل و صعوبات دراسة الجدوى الاقتصادية

بقدر ما تكون دراسة الجدوى الاقتصادية ذات أهمية كبيرة وأهداف رئيسية إلا أنها تتصادف مع مجموعة من الصعوبات والعوائق من شأنها أن تخفض من قيمتها و ووزنها وحتى في دورها في نجاح المشروع الاستثماري، نوجز البعض من هذه الصعوبات والمشاكل فيما يلي: (تيمغجدين نور الدين، 2009\_2010) .

- **عدم توافر المعلومات ودقتها:** تعتمد دراسة الجدوى اعتمادا كبيرا على المعلومات فإذا لم تتوفر تلك المعلومات المطلوبة أو كانت غير دقيقة فإن مخرجات الدراسة قد تكون بعيدة عن الواقع وغير دقيقة، فعدم توفر المعلومات أو ندرتها تعتبر من العقبات الأولى أمام الدراسة العلمية لجدوى المشروعات، والتي تؤدي إلى صعوبات كثيرة في إعداد التقديرات الصحيحة التي يمكن الاستناد عليها في اتخاذ قرار استثماري سليم.
- **النقص الواضح في المتخصصون في دراسات الجدوى:** لا بد من وجود فريق من الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفة، وقد أدى النقص في ذلك إلى دخول العديد من غير المتخصصين في هذا

المجال مما ترتب عليه ضعف وقصور الدراسات المقدمة التي يغلب عليها الطابع الشكلي والبعد عن المصدقية المطلوبة.

- عادة تبدأ دراسة الجدوى بفكرة نظرية، ثم يتطور الأمر إلى أن تصبح واقعا، و بين الفكرة و الواقع يوجد المستقبل، و هذا يحتاج إلى تنبؤ في الغالب، هذا الاحتياج يواجهه العديد من المشكلات من حيث التكاليف والطلب والأذواق والأسعار و المنافسين؛ والمالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، وهو ما ينعكس سلبا على تلك القرارات، وذلك بسبب تضارب السياسة الاستثمارية للدولة .(حوري زهية، 2007)
- **الوقت الزمني اللازم لإنجاز المشروع :** تحتوي دراسة الجدوى على عدة أجزاء منها الدراسة المالية والدراسة الفنية ، والمسح السوقي لتقدير الطلب والدراسة الاقتصادية ومن ثم تقسيم المشروع النهائي كل هذا قد يتطلب وقتا طويلا قد تتغير فيه الأمور وخاصة أسعار المواد اللازمة للمشروع مثل المواد أو الآلات وبقية المداخلات المطلوبة للمشروع مما يفسر عن إبعاد الدراسة عن الواقع العملي و اختلاف نتائجها عن المتوقع.
- **التكاليف :**بالإضافة إلى عنصر الوقت تتطلب دراسة الجدوى المتكاملة الكثير من الأموال التي قد تدفع للمستشارين أو لمكاتب الدراسات التي عادة ما تقوم بإعداد مثل هذه الدراسات خاصة إذا ما لجأت إلى مكاتب دراسات أجنبية ، فعدم التوازن بين تكاليف إجراء دراسات الجدوى وحجم المشروع ورأس المال المخصص للاستثمار فيه قد يؤدي إلى صعوبات كبيرة .
- **التنسيق بين أجزاء الدراسة :** في بعض الأحيان ونظرا لكبر حجم الدراسة أو نظرا لكثرة التفاصيل الداخلة في دراسة الجدوى يتم اللجوء إلى تقسيم الدراسة وتوزيعها على عدد من الخبراء ومكاتب الدراسات الاستشارية مما قد يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر وضعف التنسيق في الدراسة.
- **صعوبة التقدير :** تعتمد دراسة الجدوى أساسا على التقدير وبما أن تلك الدراسة هي عبارة عن تفكير مترابط سابق لإقامة المشروع حيث يتوجب علينا تقدير تكلفة المشروع وحجم المبيعات المتوقعة والأرباح التي ستنج عن المشروع كل ذلك يتم تقديره قبل أن يتم البناء الفعلي للمشروع ،فإذا اختلفت الأرقام الفعلية عن تلك المقدرة بدراسة الجدوى فإن ذلك قد يؤدي إلى تغير جدوى المشروع . (بن لبيوض، 2017-2018) .

- وجود بعض المتغيرات غير قابلة للقياس الكمي وتأثيرها على المشروع قد يكون مباشر أو غير مباشر مما يتطلب السعي دائما لإخضاع هذه المتغيرات إلى القياس الكمي، والاستعانة بأدوات الإحصاء

- والاقتصاد القياسي... ويزداد ذلك صعوبة مع ازدياد حجم المشاريع التي تؤدي إلى صعوبة تقدير بنود التدفقات النقدية ( الإيرادات والتكاليف)؛
- مشاكل التعامل مع التغيرات الداخلية في الاقتصاد الوطني والتغيرات الخارجية في الاقتصاد العالمي، جاءت نتيجة للاتجاه العالمي المتسارع نحو عولمة الأنشطة الاقتصادية والتحول لآليات السوق، مما يزيد من مخاطر عدم التأكد المصاحبة لتقدير متغيرات الدراسة، مما يستدعي ضرورة التعمق في البحث عن الأدوات ؛ والأساليب التي تتغلب على تلك المشكلات؛
  - مشكلة المحاكاة وتتمثل في حساب العوائد والتكاليف على طريقة "المثل" أو المشاريع المنافسة الأخرى، فكل المشاريع تختلف فيما بينها في ما يخص الظروف والأهداف والسياسات والإمكانيات والموارد البشرية، مما يؤدي إلى اختلافات في النتائج سواء في تحقيق العوائد أو فترة الاسترداد أو معدل تكلفة رأس المال أو السيولة؛
  - مشكلة اختيار معيار محدد من بين المعايير الملزمة للتقييم، فليس هناك معيار أمثل يمكن تطبيقه في كل زمان ومكان، فلا يمكن تطبيق المعايير التي تستخدم في الدول المتقدمة على الدول النامية بسبب تباين الهيكل الاقتصادي في كل منها فضلا عن اختلاف الأهداف، فتعدد المعايير جعلت القائمين على عملية دراسة الجدوى يعانون من تحديد وتقييم النتائج والآثار المترتبة على تنفيذ المشاريع المقترحة وترتيب الأولويات؛
  - القصور في البيانات وتضارب المعلومات وعدم وضوحها، هذه البيانات التي تعد المدخلات الأساسية لدراسة الجدوى، مما يؤثر في دقة تقدير بعض المتغيرات الداخلة وهذا يؤدي إلى عدم دقة المتغيرات الخارجة التي تعتبر كمدخلات لعملية صنع القرار الاستثماري .(ا يحي عبد الغني، 2003) .

### المبحث الثالث : دراسة الجدوى و صناعة القرارات الاستثمارية

هذه المرحلة ما هي إلا مرحلة لاحقة لدراسات الجدوى المختلفة الخاصة بجميع جوانب المشروع البيئية والقانونية والتسويقية والفنية، ومرحلة سابقة لمرحلة تنفيذ المشروع، حيث يتم جمع كل المعلومات التي تم الحصول عليها من تلك الدراسات وتحليلها ومعالجتها ووضعها في جداول تسمى جداول التدفقات النقدية هذه الأخيرة تمثل نقطة البداية لعملية التقييم التي هي تلك المرحلة التي يترتب عليها اتخاذ قرار

قبول المشروع أو رفضه لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم و أنواع القرارات الاستثمارية و خصائصه ، مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري .

### المطلب الأول :مفهوم القرار الاستثماري و خصائصه

#### 1. مفهوم القرار الاستثماري:

تعددت تعاريف القرار الاستثماري من بينها سنذكر مايلي :

قوم مفهوم القرار الاستثماري على مبدأ الرشادة الاقتصادية النابع أساسا من التخصيص الأمثل للموارد النادرة المتاحة من خلال استثمارها في المشروع الذي يعطي أفضل عائد ممكن، مع الأخذ في الحسبان للفرصة الضائعة. و واضح أنه لا يمكن التوصل إلى هذا القرار إلاّ بناء على مجموعة من دراسات الجدوى و المعايير التي تسبق عملية الاختيار و التي تمر بعدة مراحل تنتهي باختبار قابلية المشروع للتنفيذ في إطار منهجي معين .

و نلاحظ أن قرار الاستثمار يتميز بأنه قرار استراتيجي غير متكرر يترتب عليه تكاليف ثابتة مغرقة يصعب الرجوع فيها أو تعديلها، بالإضافة إلى المشاكل المحيطة به كظروف عدم التأكد و التغير في قيمة النقود و مشاكل عدم القابلية للقياس الكمي لبعض المتغيرات.(إسماعيل محمد السيد، 1990 )

و يعرف كذلك على أنه : "عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والمواد المتاحة للمنظمة "

ويعرف أيضا " هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختبار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفق أهداف وطبيعة المشروع الاستثماري " . (بن حركو، 2010-2011) .

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن القرار الاستثماري يقوم على مبدأ الرشادة الاقتصادية، النابع أساسا عن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، من خلال استثمارها في المشروع الذي يعطي

أكبر عائد ممكن، فالقرار الاستثماري ما هو إلا عملية تنبؤ عن طريق الربط بين الماضي والمستقبل، فهو مبني على دراسة الماضي لمعرفة تغيرات المستقبل. وبصفة عامة يطلق اصطلاح قرار استثماري على المواقف التي تنفصل فيها زمنية النفقات الاستثمارية عن العوائد المتوقعة في المستقبل بسنة واحدة على الأقل .

ففي قرارات الأعمال هناك فترة من الزمن بين اتخاذ القرار وبين تحقق الهدف من اتخاذه، من أجل هذا يجب على متخذ القرار أن يأخذ في اعتباره كل ردود الفعل الممكن توقعها، والتي يمكن أن تنترب على قراره، ذلك أن القرار المستخدم اليوم يخلق ردود فعل مستقبلية يصعب التنبؤ بها، بعضها مرغوب والبعض الآخر غير مرغوب، ولعل ذلك يقود إلى القول أن القرار الجيد يحتاج إلى فحص أكبر قدر ممكن من المعلومات التي يجب أن تكون في متناول متخذي القرار في الوقت المناسب وبالذقة المطلوبة وبالشكل الملائم. (سعيد عبد العزيز عثمان، 2006) .

ويستند القرار الاستثماري الرشيد على ثلاثة مقومات وهي في حد ذاتها تكون مكوناته وتتمثل في :

- ✓ **مداخلات القرار الاستثماري:** وهي تمثل المتغيرات والمعلومات التي يجب أن يأخذها صانع القرار في الحسبان؛
- ✓ **مخرجات القرار الاستثماري:** وهي تمثل القرار نفسه أي الاختيار الذي يتم بواسطة صنع القرار الاستثماري؛
- ✓ **قاعدة القرار الاستثماري:** أي الأساس الذي يتم به الربط بين مداخلات ومخرجات القرار الاستثماري حيث قاعدته الأساسية هي دراسات الجدوى ومعايير التقييم التي يتم على أساسها اختيار البديل الأمثل. (عاطف وليم، 2008) .

## 2. خصائص القرار الاستثماري :

تنطوي قرارات الاستثمار على عدة خصائص أهمها :

**1** يعتبر هدف و أساس دراسة الجدوى، لذلك يتضمن عددا من القرارات الفرعية التي ينبغي اتخاذها قبل اتخاذها و التي يضمنها :

- صياغة الفرصة الاستثمارية المصاحبة لفكرة المشروع .
- تقدير إجمالي التكلفة الاستثمارية كتدفق نقدي خارج، كمتطلبات أساسية لتنفيذ المشروع .
- تقدير العائد المتتابع الحدوث كتدفق نقدي داخل، على مدى البعد الزمني للاستثمار .
- تقدير صافي التدفق النقدي الداخل المتوقع تحقيقه، و أثره في تحديد فاعلية و قيمة الفرصة الاستثمارية للمشروع على مدى عمره الاقتصادي .
- التنبؤ بالقيمة الاقتصادية للمشروع الاستثماري، و ما يصاحبها من مخاطر استثمارية .

**2** يساعد في تحديد مخاطر الأعمال المصاحبة للمشروع الاستثماري، الناتجة من احتمالات نقص العرض أو الطلب على منتجات المشروع.

**3** يعتبر القرار الاستثماري قرارا غير متكرر، لأن عمليات الإحلال و التجديد و التوسع كمشروعات استثمارية لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة، لذلك فإن المستثمر يتحمل نتيجة الخطأ في اتخاذ قرار الاستثمار .

**4** يتصل القرار الاستثماري بشكل مباشر بنوع و طبيعة و درجة أهمية الفرصة الاستثمارية، كما يرتبط بدوافع و نمط السلوك الاستثماري للمستثمر و نمط المخاطر التي يمكن أن يتحملها.

**5** يؤدي القرار الاستثماري إلى امتلاك مشروع استثماري ذو شخصية اعتبارية، و هو بذلك يختلف عن القرار المالي الذي يؤدي إلى الحصول على قدر من الأموال في ظل التسهيلات المالية و النقدية المتاحة.

**6** يرتبط القرار الاستثماري بالقوانين و النظم و اللوائح المنظمة لعملية الاستثمار، بينما يرتبط القرار المالي بظروف العرض و الطلب في سوق المال، و القوانين النقدية المنظمة لحركة تداول النقد .(حوري زهية،

**(2007)**

**7** قرارات الاستثمار لها تأثيرات طويلة الأجل: إن العامل الزمني الواضح بين حدوث النفقة المبدئية واكتمال الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل خلال فترة زمنية تتعدى السنة، وهذه الخاصية يترتب عليها العديد من المشاكل من أهمها:

❖ مشكلة القيمة الزمنية للنقود:

الزمن شيء ثمين وجوهري ويجب أخذه بعين الاعتبار عند إجراء عملية تقييم المشاريع، وذلك لأن الوحدة النقدية اليوم تساوي أكثر من الوحدة النقدية التي سوف يحصل عليها المستثمر في المستقبل، حيث يتضمن الوقت تضحيات الحاضر من أجل المستقبل، وعادة ما يتوقع أن تكفي العوائد المستقبلية لتغطية وتعويض تضحيات الحاضر، ويميز عامل التعويض عادة كفاضة والفائدة هي المفهوم المكافئ للتضحية في تقييم الاستثمار؛

#### ❖ مشكلة المخاطرة وعدم التأكد:

القرار الاستثماري مبني على تنبؤات وتقديرات لذلك تحيط به درجة عالية من المخاطرة وعدم التأكد، وبالتأكيد كلما كان العمر الافتراضي للمشروع أطول كلما زادت درجة المخاطرة وعدم التأكد؛

#### ❖ مشكلة تأثير تقلبات مستويات الأسعار:

في اقتصاد يتسم بالتغير المستمر والدائم، تمر عليه فترات ركود وفترات تضخم، فارتفاع الأسعار يؤثر على عناصر الإيرادات والتكاليف بنسب قد تكون ثابتة أو متباينة مما يستدعي دراسة سلوك الأسعار ومعدلات التضخم. (أمين السيد أحمد، 1998)

مما سبق يتضح مدى ترابط عناصر القرار الاستثماري و مراحل دراسات الجدوى، و بينه و بين القرار المالي، و في ضوء العلاقة بينهما يتحدد معدل نمو المشروع، و فاعلية دراسات الجدوى. (بن حركو، 2010-2011)

#### المطلب الثاني: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري

تنقسم دراسات الجدوى الاقتصادية إلى مرحلتين رئيسيتين هما دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية

#### المراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري :

المقصود بمراحل المشروع الاستثماري هو عدد العمليات التي يتطلبها المشروع بدءا من عمليات جمع البيانات و التخطيط و حتى الوصول إلى عملية التنفيذ الفعلي للمشروع. (نعيم نمر داود، 2011) .

و فيمايلي المراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري :

**1 ) مرحلة التعرف على فكرة المشروع أو دراسة فرص الاستثمار:**

حيث أن الهدف من هذه المرحلة هو اكتشاف فرص الاستثمار المتاحة للمجتمع و الوصول إلى مجموعة بديلة لأفكار الاستثمار المختلفة و هي ذات أهمية كبيرة، لذا ينبغي التأكد من أن المشروع المقترح هو أفضل المتاح من حيث فرص النجاح .و قد قدمت الأمم المتحدة بعض الأساليب التي يمكن استخدامها للوصول إلى بعض الأفكار الاستثمارية الجديدة منها :

أ. **تحليل قطاعات الاقتصاد الوطني،** و الذي من شأنه أن يساعد المستثمر على اختيار نوع الأفكار الاستثمارية التي يمكن دراستها .

ب . **دراسة برامج التنمية الاقتصادية،** بحيث يتم الاستفادة من هذه البرامج سواء على أساس فني أو جغرافي، حيث أن المجال الفني يتيح مقارنة الإنتاج الحالي للسلع و الخدمات المختلفة و الأرقام المستهدفة في برامج التنمية بينما يتيح المجال الجغرافي العمل على تنمية المناطق الجغرافية بحيث تستغل هذه المناطق الجديدة في إنتاج و تسويق بعض المنتجات أو الخدمات.((عبد المطلب، 2000).

ج **أساس تحليل و دراسة الأسواق:** حيث يؤدي تحليل السوق إلى تقديم الكثير من الأفكار و المقترحات الجديدة للاستثمار و خاصة في الدول النامية، و من أهم مصادر الفرص الاستثمارية الجديدة الناجمة عن دراسة السوق ما يلي: .

- دراسة قوائم الواردات هدف إنتاج سلعة كانت تستورد من الخارج أو إنتاج بديل لها محليا، و كذلك دراسة قوائم الموارد الطبيعية المنتجة محليا، بغرض استغلال الموارد الطبيعية و تصنيعها محليا بدلا من تصديرها في صورها الخام، أو استغلال المناجم بشكل أفضل باستخدام الاختراعات الجديدة، كما يمكن استغلال عامل المناخ الجيد و الموقع الطبيعي للتفكير في الدخول في مجال السياحة.
- خلق أسواق لتصدير بعض المنتجات التي يمكن للدولة أن تقوم بإنتاجها، بالإضافة إلى قدرة المنتج على التنافس في الأسواق.
- استبدال بعض الصناعات الحرفية بمصانع إنتاجية من خلال دراسة مهارات العمال المتاحة محليا لاستغلالها في إنتاج سلعة أو خدمة ما بتكلفة منخفضة، كصناعات الأثاث أو الملابس الجاهزة، أو في مجال الصناعات الإلكترونية التجميعية.

- زيادة الطلب المحلي؛ و الذي يتعلق أساسا بمعدل السكان، و زيادة مستوى الدخل الفردي، و أسعار البيع .  
-الطلب غير المشبع، حيث أن التعرف على وجود بعض الاختناقات في السوق من حيث إنتاج و تسويق بعض السلع يعتبر مجالا لتقديم الأفكار الجديدة للاستثمار.(إسماعيل محمد، 1990)

د. كما أن دراسة جداول المداخلات و المخرجات توضح الترابطات الموجودة بين الصناعات المختلفة، و كثيرا ما تكشف هذه الدراسة عن حاجة المجتمع لإقامة مشروعات تمد صناعة قائمة بمداخلات هي في حاجة إليها، أو لإقامة مشروعات تستخدم مخرجات صناعات قائمة كمداخلات لها، كما يمكن أن تتم عملية البحث عن أفكار جديدة لمشروعات استثمارية على أكثر من مستوى، سواء من حيث فرص الاستثمار العامة في المدن و الأقاليم أو على مستوى القطاعات أو على مستوى المشروع.

و هناك مصادر أخرى للأفكار الخاصة بالمشروعات الجديدة، و التي تصلح للشركات القائمة و التي ترغب في إقامة مشروعات جديدة و هي تلك المتعلقة بأقسام البحث أو الهندسة والصيانة و الإدارة العليا بالشركات حيث يمكن لها أن تقترح مشروعات جديدة تعمل على إنتاج منتجات تطرح لأول مرة في الأسواق أو تحسن من نوعية المنتجات القائمة لتساير التقدم التكنولوجي أو إقامة فروع أخرى في مجالات مرتبطة بنشاط الشركة لزيادة نصيبها في السوق أو المحافظة عليه دون انخفاض.(حوري زهية، 2007)

## 2 مرحلة إعداد دراسات الجدوى المبدئية أو ما يسمى بالقيام بالدراسة الأولية للفكرة :

حيث يتم تحديد الجوانب ذات الأهمية في المشروع و التي تحتاج إلى دراسة معمقة، و فيها يتم اتخاذ قرار بقبول أو تعديل أو رفض تنفيذ المشروع الاستثماري، و ذلك قبل الاستمرار في المزيد من دراسات جدواه. و ذلك هدف التأكد من عدم وجود عوائق جوهرية أمامه أو عدم جدوى إقامته لظروف قانونية أو بيئية أو عدم وجود منافذ توزيع جيدة لمنتجاته، كما ينبغي التأكد من كفاية الموارد المالية المتاحة لتغطية تكاليف الإنشاء الأولية و تكاليف التشغيل لمدة دورة إنتاجية على الأقل، كما تبين هذه الدراسة مدى توفر عناصر الإنتاج الأساسية اللازمة لإقامة المشروع و تشغيله و مدى توفر الكفاءات الفنية و الإدارية القادرة على إدارته، كما ينبغي التأكد من خلال هذه الدراسة من وجود مؤشرات مبدئية على أن المشروع المقترح مريح، بالإضافة إلى تبيان أهم المشاكل التي يمكن أن تواجه إقامة المشروع و الحلول المقترحة لها. كما تمكننا دراسة الجدوى المبدئية من الإلمام بعدة جوانب منها:

- التعرف على حالة الاقتصاد الوطني و هويته و توجهاته و سياساته الاقتصادية، و مدى الاستقرار السياسي و الاجتماعي، مع تحديد ما إذا كانت أهداف المشروع لا تتعارض مع الأهداف العامة للمجتمع بما في ذلك القيم و العادات و التقاليد.
- الحاجة إلى منتجات المشروع، مما يعني التعرف على حالة السوق و طبيعتها و اتجاهات الطلب و الأسعار السائدة و رغبات المستهلكين و أدواقهم و دوافعهم تجاه هذا النوع من المنتجات مع إجراء مسح للمشروعات المماثلة و المنافسة و التي منحت لها تراخيص للإنشاء .
- مستوى التكنولوجيا و بدائلها بالنسبة لنشاط المشروع و مدى توفر عناصر الإنتاج و العمالة، مع تبيان القيود على استيراد العمالة و التكنولوجيا إن وجدت، و دراسة خصائص الأرض و الخامات مما يبين مدى توفر العنصر الفني للمشروع.
- مؤشرات تشجيع الاستثمار و حوافزه، و نظم التعامل مع المستثمرين بما في ذلك التعرف على مدى صعوبة الحصول على تراخيص إقامة المشروع و مدى تعقد الإجراءات الإدارية.
- و أخيرا تقدير تكاليف دراسات الجدوى التفصيلية و مدى تناسبها مع حجم رأس المال المخصص مبدئيا للاستثمار في المشروع، لمعرفة ما إذا كان المشروع يستحق إجراء دراسات جدوى تفصيلية أم لا، بالإضافة إلى تحديد الجوانب التي تحتاج إلى اهتمام أكثر، و تقدير التكاليف الإجمالية و حجم التمويل اللازم للمشروع.(محمد عبد الفتاح، 2007).

### 3 مرحلة إعداد دراسات الجدوى التفصيلية :

توفر الدراسات التفصيلية لجدوى المشروع المقترح الأساس الفني و الاقتصادي و التجاري لمتخذ القرار ليقوم باتخاذ القرار المناسب لفكرة الاستثمار المقترحة، إذ تجرى عدة دراسات نهائية للجدوى على مشروعات الاستثمار التي تم اختيارها مبدئيا . و تقدم دراسات الجدوى التفصيلية الأسس التنظيمية و التسويقية و الفنية و المالية للقرار الخاص بمشروع الاستثمار . و الحقيقة أن الفرق بين هذه المرحلة و مرحلة دراسة الجدوى المبدئية هي مستوى التفاصيل في كل واحدة منها.(أمين السيد أحمد، 1998).

### 4 .مرحلة الاستثمار :

إن مرحلة القيام بالاستثمار تعنى وضع المشروع المقترح موضع التنفيذ الفعلي، و لأن ذلك قد يتطلب القيام ببناء المصنع و الحصول على الآلات و المعدات اللازمة لبدء الإنتاج، فإن هذه المرحلة تتطلب القيام بالخطوات التالية :

#### أ . مرحلة إجراء التعاقدات الخاصة بمشروع الاستثمار :

سواء كانت قانونية من أجل الحصول على الأصول و المعدات و التجهيزات أو كانت تعاقدات بشأن الإنشاءات و توريد الآلات قبل بدء التشغيل .

#### ب . مرحلة الإنشاء :

و تتضمن عمليات تجهيز موقع مشروع الاستثمار و إقامة المباني و القيام بالأعمال الهندسية المدنية و تركيب الآلات و المعدات، و اختيار مستوى التكنولوجيا المناسب. كما تشمل هذه الخطوة تحديد الجداول الزمنية للعملية الإنتاجية.

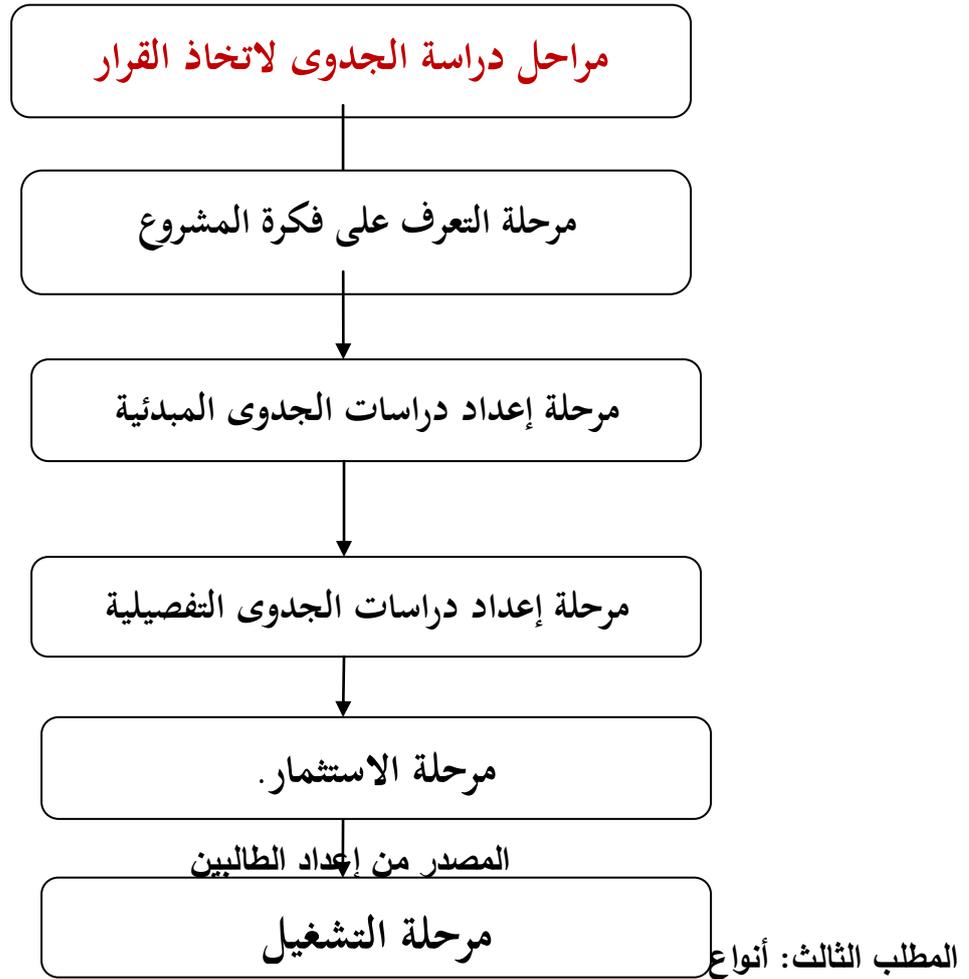
#### ج . مرحلة تدريب العمال :

حيث ينبغي إجراء دورات تدريبية للعمال المتوقع تعيينهم بالمشروع الاستثماري على استخدام الآلات و المعدات، و كذا الأساليب المتعلقة بإدارة و تشغيل المشروع .د . مرحلة التسليم و بدء التشغيل، حيث تجرى عمليات تسليم المشروع و بدء تجارب التشغيل اعتمادا على كفاءة عمليات التخطيط و التنفيذ.

#### 5 مرحلة التشغيل :

و يتم فيها معالجة كل المشاكل سواء تلك التي تظهر فور بدء التشغيل أو تلك المتعلقة بالإنتاجية و نقص الخبرة الفنية و الإدارية فضلا عن تلك المتعلقة بتكاليف الإنتاج.(محمد عثمان، 1988).

## الشكل رقم : (01) مراحل دراسة الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري



يعتبر اتخاذ القرار الاستثماري أصعب القرارات في الإدارة المالية لما يتطلبه من تضحية بموارد مختلفة في إطار مستقبلي يكتنفه الغموض ويتعرض مجموعة من المتغيرات المختلفة ومن بين أنواع القرارات الاستثمارية ما يلي :

### 1. قرارات تحديد أولويات الاستثمار :

هي قرارات تخص بدائل محتملة لتحقيق نفس الأهداف و على المستثمر أن يختار واحدة منها فقط و في هذه الحالة يقوم المستثمر بترتيب الاستثمارات المقترحة طبقا لقرارات تحديد أولويات الاستثمار لأولوياته، التي يحددها في شكل برنامج أو خطة استثمارية تحدد بشكل دقيق أولويات تنفيذ المشاريع، طبقا لمعيار أو أكثر من المعايير الموضوعية لترتيب هذه الأولويات ، و تتوقف هذه الأولويات على مدى اهتمامات المستثمر بكل بديل و ما يعود عليه من منفعة خلال فترة زمنية معينة .

**2. قرارات قبول أو رفض الاستثمار:**

هذه الحالة هي عكس الحالة السابقة في ما يخص تعدد البدائل، هنا ينبغي قبول أو رفض المشروع لأنه لا يكون أمام المستثمر إلا بديل واحد و هو استثمار أمواله في نشاط معين، حيث هناك مشروع واحد ووحيد تمت دراسة جدواه، و عليه أن يتخذ قرارا بتنفيذ البديل الاستثماري الذي اكتملت دراسة جدواه التفصيلية، أو رفضه لعدم إمكانية التنفيذ، وهنا تصبح مساحة الاختيار أضيق بكثير من قرارات تحديد الأولويات؛(حمودة نصيرة، 2015-2016).

**3. قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:**

في هذه النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن للمستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط الأول يمنع تبادليا نشاط آخر و هنا على المستثمر أن يأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة الضائعة نتيجة عدم إمكان تنفيذ البديل (البدائل) الآخر،ومن هنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة،فإننا عندما نختار البديل في نشاط معين نضحى في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر.

**4. قرارات استثمارية في ظل التأكد وعدم التأكد :**

من النادر أن يتم اتخاذ القرار في ظروف التأكد حيث تنعدم المخاطر، و بالتالي يكون المجال واسعا لاتخاذ قرارات الاستثمار بكل سهولة و بساطة، و يتوفر للمستثمر المعلومات الكاملة و الدراية التامة بمستقبل المشروع و نتائجه، إلا أنه في الواقع العملي نجد أن أغلب القرارات الاستثمارية تتخذ تحت درجة من المخاطرة، و هنا تلعب دراسات الجدوى الدور الكبير في اتخاذ القرار الاستثماري و حل العديد من المشاكل التي تواجه هذا النوع من القرارات. أما القرارات الاستثمارية التي تتخذ في حالة عدم التأكد فهي التي تكون درجة المخاطرة فيها كبيرة جدا، و هي قرارات قليلة الحدوث في مجال الاستثمار و تحتاج إلى دقة كبيرة في إجراء دراسات الجدوى و تطبيق أساليب متقدمة جدا حتى يمكن اتخاذ القرار الاستثماري ، (محمد عثمان إسماعيل، 1988).

و سوف نتطرق لمجموعة من هذه القرارات :

✓ قرارات استثمارية في ظل التأكد حيث لا توجد المخاطرة تقترض غالبا حالة التأكد للمتغيرات الحاكمة في اتخاذ القرار الاستثماري حيث تصبح التوقعات مؤكدة وله دراية كاملة بالمستقبل؛

- ✓ قرارات استثمارية في ظل عدم التأكد أي أن نسبة احتمالات الخطر ونسبة المخاطرة غالبا أي يصبح في هذه الظروف القرار الاستثماري مملوء بالتغيرات والأحداث غير المتوقعة التي يصعب ويستحيل التنبؤ أحيانا بل يستحيل إعطاء تقديرات صحيحة ذلك من خلال نقص المعلومات والمعطيات الكافية عند القيام بالدراسة اللازمة.
- ✓ قرارات استثمارية أساسها التحليل الوصفي تعتمد على التحليل الوصفي دون استخدام أساليب رياضية أو إحصائية.
- ✓ قرارات استثمارية أساسها التحليل الكمي ليست كثيرة الحدوث في عالمنا اليوم تعتمد على التحليل الكمي وتنقسم بدورها إلى نوعين من القرارات :
- ✓ قرارات تعتمد على مقاييس كمية موضوعية.
- ✓ قرارات تعتمد على مقاييس كمية شخصية . (دغمان، 2007-2008).

و يلاحظ أن القرار الاستثماري يرتبط بعملية المفاضلة بين المشروعات بحيث يتم اتخاذ هذا القرار في ضوء العديد من العوامل منها حجم الاستثمار، و التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة و ما يرتبط بها من مخاطر، لذلك يبدأ هذا القرار عادة بتحديد الفرصة الاستثمارية المتاحة و ينتهي باتخاذ قرار قبول أو رفض أو تعديل هذه الفرصة.(حوري زهية، 2007).

### خلاصة الفصل :

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لدراسة الجدوى الاقتصادية ، و صناعة القرارات الاستثمارية ، وتعد دراسة الجدوى أداة علمية تجنب المستثمر المخاطر، لأنها أسلوب علمي يستعمل لتقدير احتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين أو فكرة استثمارية قبل الشروع في تنفيذها، وذلك في ضوء قدرة المشروع أو الفكرة الاستثمارية على تحقيق أهداف معينة للمستثمر ، فالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الاستثمارية هو استخدام الأموال في الحاضر لتحقيق الأرباح والمنافع في المستقبل، ويترتب على هذا الانقسام الزمني صعوبات مختلفة تعترض اتخاذ القرارات الرشيدة بشأن جدوى هذه

المشروعات التي تقترحها الإدارات المختلفة سواء في المؤسسات الخاصة أو العامة ولذا أصبح من واجبات هذه المؤسسات أن تقوم بإعداد دراسات الجدوى عن الصعوبات التي تواجهها واقتراح الحلول المناسبة.

ومن خلال دراستنا لمختلف العناصر الواردة في هذا الفصل استخلصنا النتائج التالية:

- دراسة الجدوى الاقتصادية هي مجموعة من الأسس العلمية التي تستخدم في تجميع البيانات ودراستها وتحليلها وتقييمها وتحديد صلاحيتها من الجوانب القانونية والتسويقية والفنية وكذا الجوانب الاجتماعية وذلك من وجهة نظر المستثمر ومن وجهة نظر الدولة؛
- القرار الاستثماري هو عملية اختيار بديل استثماري واحد بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة؛
- تمر دراسة الجدوى الاقتصادية بمراحل أساسية هي :  
مرحلة التعرف على الفرصة الاستثمارية تليها دراسة الجدوى المبدئية ثم دراسة الجدوى التفصيلية ، ثم مرحلة الاستثمار و مرحلة التشغيل .
- و تطرقنا كذلك في الفصل الأول من دراستنا لأنواع القرارات الاستثمارية و هي : قرارات تحديد أولويات الاستثمار يليه قرارات قبول أو رفض الاستثمار ثم قرارات الاستثمار المانعة تبادليا و قرارات استثمارية في ظل التأكد وعدم التأكد .
- و من خلال ما درسناه في هذا الفصل استنتجنا أن لدراسة الجدوى الاقتصادية دور كبير و فعال لنجاح المشاريع الاستثمارية

## الفصل الثاني

مدخل عام حول الاستثمار و

المشاريع الاستثمارية

**تمهيد :**

لقد تعددت الآراء و التعريف فيما يتعلق بتحديد مفهوم المشروع الاستثماري ، فمعظم الاقتصاديين الذين تناولوا دراسة المشروع يركزون على مفهوم الاستثمار دون ذكر مفهوم المشروع الاستثمار و هذا دليل على وجود ترابط بينهما ، فالفرق بينهما يكمن في المرحلة

الزمنية فالمشروع يسبق العملية الاستثمارية ، فتقييم المشروعات الاستثمارية و دراسة جدواها لا يتطلب فقط تقييم مصادر التمويل و إنما يحتاج كذلك إلى التنبؤ بالتدفقات النقدية التي سوف تترتب على هذه المشروعات فظلا من تقدير المنافع و المكاسب المختلفة التي يمكن أن تنتج عنها، لذلك من الضروري يجب اتخاذ القرارات الموضوعية في الاختيار ما بين المشروعات التنافسية تمهيدا للتفويق بين ندرة الأموال مهما كان مصدرها و بين احتياجات الاستثمار المتزايدة على مر الزمن نتيجة التقدم العلمي و الفني الذي يسود مجالات مختلفة الخاصة بالإنتاج و التسويق .

و في هذا الفصل سيتم التعريف أكثر على كل ما يتعلق بتقسيم المشاريع الاستثمارية من خلال ما يلي :

**المبحث الأول: ماهية المشروع الاستثماري.****المبحث الثاني: ماهية تقييم المشاريع الاستثمارية.****المبحث الثالث: العلاقات بين دراسة الجدوى و نجاح المشروع .****المبحث الأول : ماهية المشروع الاستثماري**

يقصد بمصطلح مشروع فكرة مقترحة تخضع إلى الدراسة والتقييم الأمر الذي يعني احتمال الأخذ بها أو رفضها على الإطلاق أو احتمال تنفيذها بعد إجراء القليل أو الكثير من التعديلات عليها، ولكن المشروع في المجال الاقتصادي يختلف في خصائصه عن المجالات الأخرى، إذ يركز على رهانات حاسمة تساهم في تطوير اقتصاديات الدول والأفراد عن طريق دعم الاستثمارات في مختلف

الميادين الاقتصادية، وهذا ما سنتطرق إليه ضمن هذا المبحث من خلال تناولنا للعناصر التالية: مفهوم الاستثمار والمشروع الاستثماري، أهداف المشاريع الاستثمارية وأسباب إنشائها، تصنيفات المشاريع الاستثمارية، ومراحل إنشاء مشروع استثماري وهي المرحلة الأولى من دورة حياة المشروع التي يطلق عليها مرحلة الدراسة والتصميم التي تخص مجال دراستنا دون غيرها من المراحل الأخرى.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار و المشروع الاستثماري

أولاً مفهوم الاستثمار : لقد تعددت الآراء و التعاريف فيما يتعلق بتحديد المعنى ومفهوم الاستثمار وبالتالي يمكن إدراج بعض التعاريف .

التعريف الأول : يعتبر الاستثمار الركيزة والمحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، حيث يلعب دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛(دريد كامل آل شبيب، 2009).

التعريف الثاني : الاستثمار هو توظيف الأموال لفترة زمنية محددة دف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم والتدفق؛(عاطف جابر، 2008).

التعريف الثالث: التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر؛(أحمد الأشقر، 2002).

التعريف الشامل : الاستثمار هو توظيف الأموال للحصول على أرباح من خلال إقامة مشاريع ذات مكسب مادي مما يؤدي إلى التغيير في رأس المال خلال فترة زمنية معينة ؛ تتم العملية الاستثمارية عن طريق وضع مبلغ من المال واستثماره في شيء معين مثل الأعمال التجارية والمشاريع الشخصية والشركات أو سوق الأسهم، ويعتبر العائد المترتب على الاستثمار مقياس رئيس لأداء الشركات والمؤسسات على المستوى الاقتصادي العام.(www.businessdictionary.com، 2019) .

### أهمية الاستثمار :

يعتبر موضوع الاستثمار من بين العديد من المواضيع الاقتصادية، التي حظي باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، نظراً لما له من أثر فعال ومن علاقة وثيقة في زيادة الدخل القومي وفي تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن أي زيادة في الاستثمار المستقل ومن خلال مضاعف الاستثمار والمعدل سوف تؤدي إلى زيادة

مضاعفة في الدخل والإنتاج والاستخدام وانتقال الاقتصاد في حالة إلى حالة أفضل ؛ (فؤاد بغدادي، 2011، 2012).

إن اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار، جاء من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار، ليس على مستوى دولها فقط، بل امتد ذلك الاهتمام ليشمل كافة الدول الأخرى، ويظن ذلك واضحا من خلال قيام تلك الدول بتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال إلى الدول الأخرى، ذلك الاتجاه الذي يظهر واضحة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية ، ((عبد المطلب، 2000).

كما يُلاحظ أن اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار والمواضيع المتعلقة به لم ينحصر بالنواحي الكمية، بل امتد ليشمل النواحي النوعية، تلك النواحي التي تتمثل بالاهتمام بزيادة وتحسين إنتاجية رأس المال والعمل على تحسينها باستمرار، إضافة إلى اهتمامها بتحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل لرأس المال المتاحة بين الفرص الاستثمارية المتعددة، والذي يظهر واضحا من خلال اهتمامها بالمواضيع المتعلقة بدراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، التي تهدف أساسا في الوصول إلى قرارات استثمارية سليمة مستندة على أسس علمية وبعيدة عن الارتجال والعشوائية (<http://www.amlakegypt.info>).

### تصنيفات الاستثمار :

لقد تعددت تصنيفات الاستثمارات من طرف الاقتصاديين نذكر من بينها:

**1: تصنيف الاستثمار حسب الطبيعة القانونية:** الاستثمارات العمومية: تقوم الدولة في إطار التنمية الاقتصادية الشاملة كالاستثمارات المخصصة لحماية المحيط من التلوث. الاستثمارات الخاصة: يتم

إنجازها من طرف الأفراد أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة والتي تخضع إلى قواعد القانون التجاري وهدفها تحقيق الربح والعائد لصاحبه فقط .الاستثمارات المختلطة: وهي الاستثمارات التي لا يمكن للدولة أو الخواص أن تحققها على إنفراد وذلك نتيجة تكاليفها الضخمة مما يستدعي اشتراك كل من الدولة والأفراد والأجانب.(فؤاد بغدادى ص.، 2012-2013).

**2: تصنيف الاستثمار حسب المكان : الاستثمارات المحلية:** هي كل الاستثمارات التي تتم داخل الوطن من طرف القطاع العام أو الخاص بشرط أن توجه هذه الاستثمارات لتكوين رأس مال حقيقي داخل الوطن .الاستثمار الأجنبي: هي كل الاستثمارات الموجهة لتكوين رأس المال الحقيقي في الدول الأجنبية وينقسم إلى مباشر وغير مباشر .

**3: تصنيف الاستثمارات حسب طبيعتها استثمارات مادية:** هي تلك الاستثمارات التي تقتنيها المؤسسة لتحسين ذمتها المالية والتمثلة في شراء المعدات والآلات.

**4: استثمارات معنوية:** تشمل كل الأصول التي ليس لها وجود حقيقي لكن لها قيمة مالية كشهرة المحل... الخ (بن لبيوض، 2017-2018).

**ثانيا : تعريف المشروع الاستثماري :**

لقد تعددت الآراء فيما يتعلق بتحديد معنى و مفهوم المشروع الاستثماري ، فمعظم الاقتصاديين الذين تناولوا دراسة المشروع يركزون على مفهوم الاستثمار دون ذكر مفهوم المشروع الاستثماري ، و هذا نظرا لعملية التكامل و الارتباط الموجود بينهما ، و على هذا الأساس فإن الفرق بين الاستثمار و المشروع الاستثماري يكمن في المرحلة الزمنية ، فالمشروع يسبق العملية الاستثمارية ، فهو تمهيد للاستثمار ، أي هو كل ما يتعلق بالأفكار التي على أساسها سيقام المشروع الاستثماري ، فالمشروع كمصطلح يعني فكرة مقترحة تخضع إلى الدراسة و التقييم الأمر الذي يعني احتمال الأخذ بها أو رفضها على الإطلاق أو احتمال تنفيذها بعد إجراء القليل أو الكثير من التعديلات عليها .(محمد عبد الفتاح، دراسات جدوى المشروعات الإستثمارية مع نماذج علمية، 2007).

ومن تم اختلفت المفاهيم و الآراء حول المشروع الاستثماري عند الاقتصاديين فمنهم من يرى أن : " المشروع الاستثماري هو عبارة عن تخصيص موارد مالية و بشرية لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة ، أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة ، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة ، أو إحلال و تجديد طاقة إنتاجية حالية ، وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على مستوى المستثمر الخاص ، أو على مستوى الدولة المظيفة للاستثمار على المجتمع ككل " .(بن مسعود نصر الدين، 2009-2010).

كما يرى البعض الآخر أن المشروع الاستثماري هو " اقتراح بتخصيص أو التضحية بمقدار معين من الموارد المنشئة في الوقت الحاضر ، و ذلك على أمل الحصول على عوائد نقدية متوقعة المستقبل وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا " .

ويعرف **Bridie michailof 1995** : " المشروع الاستثماري على أنه مجموعة كاملة من النشاطات و العمليات التي تستهلك موارد محدودة ( تجهيزات ، يد عاملة ، موارد بشرية ... ) ، حيث ( أفراد ، جماعات ، أو طبقات اجتماعية أو المجتمع كله ) تحصيل دخول أو منافع أخرى نقدية أو غير نقدية من هذه العملية " . . (Michailof.S, 1995).

و يمكن تعريف المشروع الاستثماري " بمجموعة من النشاطات المتنافسة و المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق أهداف عامة أو خاصة و ذلك في إطار الموارد المتاحة ( مالية ، مادية ، بشرية ... ) " (محمد توفيق، 2000).

و يعرف المشروع الاستثماري على أنه " مجهود يتم القيام به لهدف تحقيق إنجاز محدد لمرة واحدة ، و ذو طبيعة خاصة و لا تتكرر بنفس الصورة و يتم عادة إنجاز هذا المشروع خلال فترة زمنية محددة و في حدود ميزانية موضوعية غالبا ما تكون كبيرة نسبيا " .(عبد العزيز مصطفى، 2004).

كما يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه عبارة " عن عملية تخصيص مجموعة من الموارد المختلفة لمشروع كان مالي أو صناعي على أمل الحصول في المستقبل على تدفقات نقدية في إطار فترة محدودة و هذا من أجل إغناء المؤسسة" .

كذلك المشروع الاستثماري يمكن اعتباره بمثابة قرار استثماري من أجل تحقيق هدف محدد ينحصر في تكوين تيار من الإنتاج على امتداد فترة زمنية معينة ، بهدف تكوين طاقة إنتاجية جديدة ، أو رفع كفاءة الطاقة القائمة ، أو كليهما معا ، و غالبا ما يشمل المشروع على مجموعة من الأنشطة المرتبطة ببعضها البعض و التي خططت بطريقة تجعل المشروع بكيانه الذاتي المترابط يتحرك في إطار التكاليف و المنافع المتوقعة . (حمدي كمال).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مفهوم شامل للمشروع الاستثماري بأنه نشاط بشري منظم بهدف إلى إنجاز هدف معين في فترة زمنية محددة و باستخدام موارد متنوعة من العاملين و المستلزمات الفنية و الطاقة و المواد الأولية و الموارد المالية أو آلية البيانات أو المعلومات اللازمة لذلك ، مقابل الحصول على منافع مادية أو اجتماعية في المستقبل القريب أو البعيد .

و أيا كانت التعاريف السابقة المعطاة للمشروع الاستثماري فإنه في المحصلة النهائية قرار استثماري ذو هدف قد يكون تحقيق عائد مادي و هو الربح بالنسبة للمشاريع القطاع الخاص ، أو تحقيق أكثر من ذلك أهداف اجتماعية .

### أنواع المشاريع الاستثمارية :

يمكن تقسيم المشروعات من زوايا مختلفة كالآتي :

**1:أنواع المشاريع الاستثمارية حسب الملكية:** يعتبر الهدف المراد تحقيقه من المشروع هو النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق، في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع، ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية حسب ملكيتها إلى ثلاثة أقسام هي:

**المشاريع الاستثمارية الخاصة:** المشروعات الاستثمارية الخاصة هي المشروعات التي يمتلكها القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة أو الربح على مالكيها، من هنا فإن النظرية الاقتصادية تفترض أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية لأي مشروع، والربح الذي يسعى إليه المشد روع هو الفرق بن حصيلة المبيعات وتكاليف الإنتاج، ولكن على الرغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروري لاستمرار

المشروع ونموه إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد، فبجانب هذا الهدف هناك أهداف أخرى كثيرة موضعاً لاهتمام المشروعات الخاصة (شقيري نوري موسى، 2009) ومن أهمها :

- تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة واسعة وثقة كبيرة في الأسواق.
- الاحتفاظ بسيولة مناسبة كي لا يتعرض المشروع لمخاطر العسر المالي.
- كسب أسواق خارجية وتعظيم الصادرات.

وهناك أهداف أخرى كالاحتفاظ بالسمعة حسنة، والبقاء والاستمرار، والأهداف الاجتماعية والتي تكون نابعة من منطلق المسؤولية الاجتماعية تجاه الاقتصاد الوطني الذي تعمل فيه وتكتسب رضا العملاء والقائمين على صنع القرار، إلا أنه يجدر القول هنا أن تعظيم القيمة السوقية للمشروع يعتبر الهدف المسيطر على باقي هذه الأهداف.

**المشاريع العامة:** المشروعات الاستثمارية العامة هي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع إذا نتج عنها نفع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة إذا ما تسببت هذه المشاريع العامة بالخسارة. (عاطف وليم اندراوس، 2007).

من هنا فإن الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني، وتعظيم المنفعة العامة، لذلك فإن المعيار الاقتصادي أو المنفعة العامة هي التي تحدد جدوى المشروع من عدمه.

سواء تحقق ربح من قيام هذا المشروع أو لم يتحقق، فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة أو تقديم خدمة بسعر تكلفتها أو أقل ولكن يجب أن لا يفهم من ذلك أن المشروعات العامة لا تهتم إطلاقاً بالربح. بل يجب أن لا يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئ المشروع العام من أجلها (عاطف وليم، 2008)، وفيما يلي أهم الأهداف التي تنشئ من أجلها المشروعات العامة :

- قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن الدولة مثل صناعة الأسلحة والذخائر، أو لاعتبارات اقتصادية وطنية كإنشاء الدولة المنتجة للنفط مصافي لتكريره أو أسطولا بحريا لنقله، أو إنشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة .
- قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية، كما في حالة الخبز•والمنسوجات والأدوية... الخ.
- قد يكون الغرض من إنشاء الدولة لمشروعات إنتاجية هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلا من لجوئها لفرض ضرائب جديدة، فصناعة السجائر والتبغ من المشروعات العامة في كثير من الدول والتي تدر على الدولة بالريح .
- مشروعات المنفعة العامة التي تنتج الخدمات الأساسية والبنية التحتية مثل النقل والمواصلات و الطرق والجسور والمياه والكهرباء... الخ. (دريد كامل، 2009).

**المشاريع الاستثمارية المشتركة:** وتعود ملكية هذه المشروعات إلى القطاع العام (الدولة ) والقطاع الخاص (الأفراد). فأحيانا كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم، فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشروعات، مثل مشروعات إقامة خطوط السكك الحديدية، أو استغلال واستصلاح الأراضي الزراعية، وغير ذلك من المشروعات التي تتطلب مخاطرة كبيرة وأموالا واستثمارات كبيرة، ولا شك أن معايير الربحية مناسبة في مثل هذه المشروعات، وإلا فإن القطاع الخاص لن يجد حافزا للدخول في مثل هذه المشروعات.(حسين اليحي، 2009).

إن أهمية معرفة نوع الملكية للمشروع هل هو مشروع خاص أو مشروع عام أو مشروع مشترك، ضرورية كون الملكية تحتم وضع المعايير المالية ومعايير الربحية أو المعايير الاقتصادية لدراسة جدوى المشروع، وبالتالي اتخاذ القرار بتمويل أو بتنفيذ المشروع أو التخلي عن تنفيذه .

## 2.أنواع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار المقترح: وتنقسم إلى :

❖ مشروعات جديدة بالنسبة للمستثمر .

- ❖ مشروعات الحالية للحفاظ على مستوى النشاط باستبدال الأصول القديمة بأصول جديدة، أو بهدف خفض التكلفة من خلال استبدال الأصول المتقدمة تكنولوجيا بأخرى أحدث وأكثر تطوراً.
- ❖ مشروعات التوسع: قد يكون التوسع من خلال إنتاج منتجات جديدة أو من خلال خدمة مناطق أو أسواق جديدة أو إنشاء خطوط إنتاج جديدة. (عاطف جابر، 2008) .

### 3. أنواع المشروعات حسب حجمها: يمكن تقسيم المشروعات بحسب حجمها إلى قسمين هما

#### المشروعات صغيرة الحجم: وتتميز بما يلي :

- تعتمد على تكنولوجيا بسيطة.
- تعطي إنتاج في فترة قصيرة نسبياً .
- تحتاج لرأس مال صغير، لذلك فإن طريقة التمويل بسيطة وبالتالي فمن الممكن أن تمول من صاحب المشروع
- لا تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة.
- مخاطرها صغيرة نسبياً .
- يمكن أن تتواجد في مناطق متعددة. (شقيري نوري موسى، 2009)

#### المشروعات كبيرة الحجم: وتتميز بما يلي :

- تعتمد على تكنولوجيا معقدة .
- تعطي إنتاج بعد فترة طويلة نسبياً .
- تحتاج لرأس مال كبير لذلك فإن طريقة التمويل أكثر تعقيداً.
- تحتاج لمستويات عالية من الخبرة الإدارية .
- تحتاج إلى التمركز في مناطق محددة، مثل المناطق الصناعية في المدن الصناعية.
- في حال فشل هذه المشروعات فإن مخاطرها كبيرة نسبياً. (أمين السيد احمد. لطفى. ص2، 2006)

#### 4. أنواع المشاريع الاستثمارية حسب الشكل القانوني: وهي كما يلي:

- ❖ مشروعات فردية يمتلكها شخص واحد، وغالباً ما يقوم بإدارتها، ويتحمل نتيجة تصرفاته في

الإدارة

❖ مشروعات جماعية تأخذ شكل شركة مثل: شركات التضامن وشركات المحاصة وشركات التوصية البسيطة

❖ شركات الأموال مثل :شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة . (حمودة نصيرة،

( 2016-2015 )

### المطلب الثاني :خصائص و أهداف المشروع الاستثماري

#### أولاً: خصائص المشروع الاستثماري :

يتصف المشروع الاستثماري محل دراسات الجدوى بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

- ✓ سعي المشروع الاستثماري إلى تحقيق أغراض محددة و مرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة.
- ✓ حاجة المشروع الاستثماري إلى استغلال المهارات الإدارية المختلفة المتوافقة مع المستجدات المعاصرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.
- ✓ قدرة المشروع الاستثماري على توظيف الموارد المالية والبشرية بكفاءة وفعالية عالية .
- ✓ تضمين المشروع الاستثماري أفكارا تكنولوجية مبتكرة إبداعية بعيدة عن الطرق والأعمال الروتينية السائدة؛ (راتب جليل، 2010).
- ✓ تعرض المشروع الاستثماري إلى ظروف المخاطرة وعدم التأكد أكثر من ظروف التأكد ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها.
- ✓ حاجة المشروع الاستثماري عند دخوله حيز التنفيذ إلى إطار زمني مبرمج لرفع كفاءة أنشطته المختلفة.
- ✓ ارتباط المشروع الاستثماري بمنظومة دورة حياة محددة تستوجب تحديد المهام والواجبات بدقة من قبل الموارد البشرية القائمة على تنفيذه.
- ✓ ارتباط المشروع الاستثماري بكل تنظيمي محدد يعكس عملية تدفق المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بمراحله المختلفة وذلك بين مستويات هذا الهيكل.

✓ حاجة المشروع الاستثماري إلى ممارسة الوظائف الإدارية المختلفة دعماً لبقائه ونموه واستمراره في دنيا الأعمال (محمد عبد الفتاح، دراسات جدوى المشروعات الإستثمارية مع نماذج علمية، (2007).

### ثانياً : أهداف المشاريع الاستثمارية :

يعتمد المشروع في تحقيق أهدافه على التوظيف الجيد لمزيج من الإمكانيات والموارد المادية والبشرية والمالية، مما يستلزم ضرورة التصرف الجيد مع ظروف واتجاهات البيئة التي يعمل فيها ولها المشروع وسندرس أهداف المشروعات الاستثمارية من زاويتين :

الأولى : نتعرض فيها لمختلف أهداف المشروع الاقتصادية، التكنولوجية، الاجتماعية، والسياسية.

الثانية : نفصل فيها بين أهداف المشرعات الخاصة وأهداف المشروعات العامة

أولاً : يسعى المشروع الاستثماري إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

### الأهداف الاقتصادية وتتمثل في:

- ✓ زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلاً عن زيادة الدخل القومي.
- ✓ زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج من قوى عاملة ورأس المال والأرض.
- ✓ تعظيم الربح كعائد على رأس المال المستثمر لزيادة نموه وتطويره.
- ✓ زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفاء والأعلى لعوامل الإنتاج باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.

- ✓ زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلية للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة على التصدير وتحسين ميزان المدفوعات.
- ✓ تحسين التصنيع المحلي وتعميقه.
- ✓ تقوية بنیان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلافات القائمة فيه بتشجيع المشروعات في القطاعات التي تشهد تأخراً في التطور. (ياسمين دراوزي، 2005-2006).

### الأهداف التكنولوجية وتمثل في:

- ✓ تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج لمحلية لتصبح أكثر قدرة على الوفاء بالاحتياجات.
- ✓ المساهمة في إحداث التقدم التكنولوجي بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة أو المنافسة.
- ✓ اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية المناسبة والتحديث والتجديد المستمر للتكنولوجيا ومواكبة التطور السائد في هذا المجال. (ياسمين دراوزي، 2005-2006).

### الأهداف الاجتماعية وتمثل في:

المشروع هو حقيقة موجودة وملموسة بالنسبة لكل فرد وهو يهدف إلى تحقيق عملية الانتماء للأفراد فالفرد لابد أن يشارك في النشاط الاقتصادي وهذه المشاركة لا تأتي إلا عن طريق الانضمام موسوعة اجتماعية محددة أي إلى مشروع مشترك وهذا الانتماء هو يشبع غريزة العمل الجماعي في الإنتاج والإدارة .

- ✓ تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف المناطق عن طريق استخدام المشروعات الاستثمارية كأداة لتنمية المناطق التي تعاني من نقص في مجال الاستثمارات.
- ✓ القضاء أو تخفيض معدلات البطالة والآفات التي تنشأ نتيجة لها.
- ✓ تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقليل من حالات التوتر، والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير حاجات أمتع من السلع والخدمات الضرورية.

✓ رسخ مبادئ العمل الجماعي والتعاون في أمتع باعتبار المشروع كنواة أو نظام لتحقيق التفاعل بين الأفراد وتغيير سلوكياتهم وأنماطهم بشكل ايجابي (بن لبيوض، 2017-2018).

### الأهداف السياسية تتمثل في :

- ✓ إقامة المشروعات المرتبطة بالأمن القومي كصناعة الأسلحة والذخائر.
- ✓ بناء قاعدة اقتصادية والعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الذاتي بمضمونه الاقتصادي والسياسي.
- ✓ زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي (سمير محمد، 2000).

### ثانيا: تحديد أهداف المشروعات الخاصة وأهداف المشروعات العامة:

أ. أهداف المشروعات الخاصة: تقترض النظرية الاقتصادية للمشروع أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية لأي مشروع والربح الذي يسعى إليه المشروع هو الفرق بين حصيله المبيعات وتكاليف الإنتاج ويندرج في تكاليف الإنتاج ذا المفهوم كل النفقات التي يتحملها المشروع".

ولكن على الرغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروري لاستمرار المشروع ونموه إلا أنه يعتبر الهدف الوحيد فبجانب تحقيق الأرباح نجد أهداف أخرى كثيرة موضعا لاهتمام المشروعات الخاصة ومن أهمها :

تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة واسعة وثقة كبيرة في الأسواق

قد يكون الهدف من الإنفاق الاستثماري لمشروع قائم هو حماية النشاط الرئيسي له من خطر توقف الإنتاج (عبد الكريم يعقوب، 2008).

**ب. أهداف المشروعات العامة:** إن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع العام سواء تحقق ربح من قيام هذا المشروع أو لم يتحقق فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة أو تقديم خدمة بسعر تكلفتها أو بأقل، ولا كن يجب أن يفهم من ذلك المشروعات العامة لا تم إطلاقاً بالربح بل يجب ألا يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشأ المشروع العام من أجلها وفيما يلي أهم الأهداف التي تنشأ من أجلها المشروعات العامة .

قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجات بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية كما في حالة الخبز و المتوجات والأدوية... الخ قد يكون الغرض من إنشاء الدولة لمشروعات إنتاجية هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقات بدلا من لجوئها لفرض ضرائب جديدة صناعة السجائر مثلا من المشروعات العامة من هذا النوع في كثير من دول العالم " (عبد الكريم يعقوب، 2008) .

### المطلب الثالث: أنواع المشاريع الاستثمارية

يجد البعض صعوبة في تصنيف المشاريع الاستثمارية، ويعود ذلك لكثرة المعايير التي يستند إليها هذا التصنيف، حيث أن اختلاف المعيار الواحد قد يعطي المشروع اسماً وتصنيفاً جديداً ومختلفاً، وكذلك يزوده ببعض التوصيات بخصوص دراسات الجدوى اللازمة له. وهكذا فإن المشروع الواحد يمكن أن يدخل في عدة تصنيفات مختلفة، حسب معايير مختلفة (شقيري محمد، عمان) سنفصل ذكرها كما يلي.

#### 1- مشاريع استثمارية على أساس قابلية القياس :

وفقا لهذا المعيار يمكن تحديد نوعين من المشاريع وهي كما يلي: المشاريع الزراعية، الصناعية... الخ. المشاريع القابلة للقياس وهي تلك المشاريع التي تنتج منتجات أو تقدم خدمات قابلة للتقييم النقدي مثلا : والمشاريع غير القابلة للقياس وهي التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة في صورة نقدية مثلا : مشاريع الصحة والتعليم والبيئة. (بن مسعود نصر الدين، 2009-2010، صفحة 37).

#### 2- مشاريع استثمارية على أساس العلاقة التبادلية :

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم المشاريع إلى :

- المشاريع المستقلة: وهي تلك المشاريع التي يمنع إقامة إحداها إقامة الآخر طالما توفرت الموارد اللازمة.
- المشاريع المتكاملة: وهي المشاريع التي يلزم إقامة إحداها إقامة الآخر مثلا: خط مياه الشرب من احد البحار وإقامة مشروع لتحلية مياه البحر فإقامة الثاني ضروري لإقامة الأول يعني متكاملين حتى يكون هناك منفعة (بن مسعود نصر الدين، 2009-2010، صفحة 38).

### 3- مشاريع استثمارية على أساس نوع الملكية:

طبقا لهذا المعيار فانه يمكن تصنيف المشاريع إلى :

- مشاريع خاصة: هي تلك التي يمتلكها الأفراد والأشخاص سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين (المؤسسات والشركات الخاصة)، حيث تقوم هذه المشاريع بإنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للمجهر مثلا: الصناعات الغذائية، السيارات، إنتاج الملابس .
- مشاريع عامة: هي تلك المشاريع التي تمتلك الحكومة كل أو الجزء الأكبر من رأس مالها، وتقدم خدمات اجتماعية مثلا: مشاريع الطرق والجسور والمطارات، مشاريع المياه والكهرباء. (بن مسعود نصر الدين، 2009-2010، صفحة 39).

### 4- مشاريع استثمارية على أساس طبيعة الاستثمار:

في هذه الحالة قد يكون المشروع الاستثماري جديدا، أو استكمال لمشروع قائم، أو توسعا في مشروع قائم، أو القيام بعمليات إحلال و تجديد الأصول التابعة أو إنتاج منتج جديد مثلا: المؤسسات الصناعية .

### 5- مشاريع استثمارية على أساس نوع المنتج :

طبقا لهذا المعيار يتم تصنيف ذلك إلى مشاريع تقوم بإنتاج سلع مادية وملموسة ولها مواصفات معينة، وتحقق منها مثلا التعليم، المستشفيات، البنوك. إشباعا معيناً لمستهلكها مثل الأغذية، ومشاريع تقدم سلع غير ملموسة (الخدمة) وتحقق إشباعاً لمتلقيها أو المستفيد.

**6- مشاريع الاستثمارية على أساس النشاط :**

وفي ضوء هذا المعيار يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية إلى :

- مشاريع صناعية: والمتمثلة في الصناعات الإستراتيجية مثل صناعات استخراج البترول والفحم والذهب والمعادن الأخرى أو الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية والغزل والنسيج... الخ .
- مشاريع تجارية: وهي تلك التي يقوم أساس بعمليات الشراء بغرض البيع وتحقيق الربح مثل الاستيراد و التصدير، التجارة بالجملة والتجزئة.
- مشاريع زراعية: وهي المشاريع الخاصة بالزراعة مثل استصلاح الأراضي، الإنتاج الحيواني.
- مشاريع الخدمات: و هي التي تقدم الخدمات للأفراد بهدف تحقيق الربح .(بن مسعود نصر الدين، 2009-2010، صفحة 40).

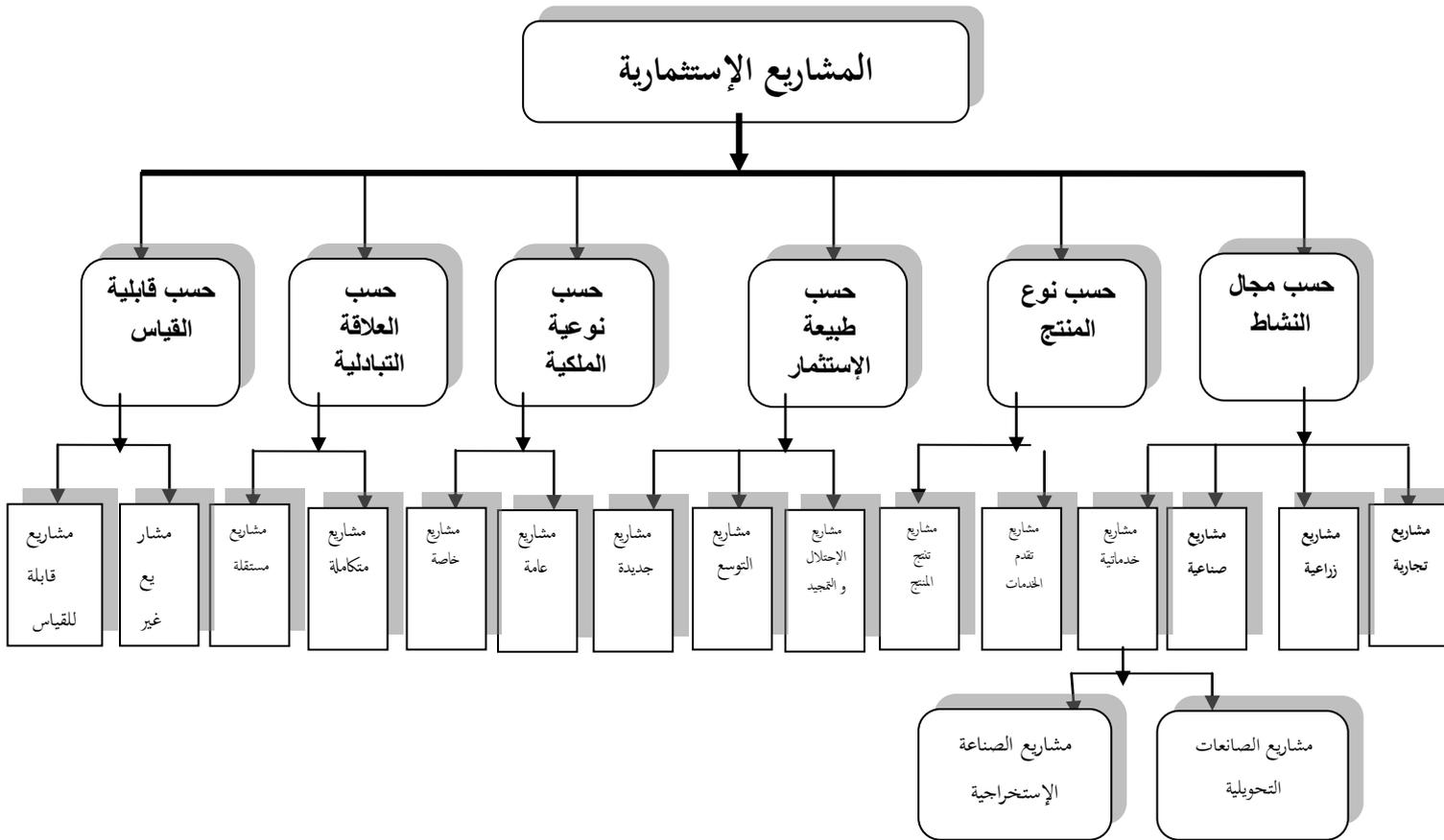
**7- مشاريع استثمارية على أساس الحجم :**

يمكن تصنيفها إلى نوعين :

- مشاريع ذات الحجم الصغير: هي المشاريع ذات ميزانية ضئيلة وحجم الموارد المستعملة صغير مثلا بناءمحل صغير... الخ .
- مشاريع ذات الحجم الكبير: هي مشاريع ذات ميزانية كبيرة وحجم الموارد المستعملة ضخم مثلا بناء الجامعات، صناعة السفن... الخ.(بن مسعود نصر الدين، 2009-2010، صفحة 40).

ويمكن تلخيص أنواع المشاريع الاستثمارية السابقة الذكر في الشكل التالي:

الشكل رقم (2) أنواع المشاريع الاستثمارية



المصدر : بن مسعود نصر الدين ، مرجع سابق ص 4

### المبحث الثاني : ماهية تقييم المشاريع الاستثمارية

إن عملية التقييم عبارة عن أسلوب أو طريقة منظمة تستخدم للتعرف على المنافع التي ستحقق من خلال القرار الاستثماري المتوقع أي المشروع المتوقع، وهذه الدراسة المنظمة ستقدم لمتخذ القرار الاستثماري تصورا شاملا لما سيكون عليه المشروع خلال مدة حياته المتوقعة وبحيث يمكن اتخاذ قرار محدد بشأن إقامة المشروع من عدمه، ووفق معايير ومقاييس محددة ، مالية، اقتصادية، اجتماعية ويضاف إلى ذلك إن هذا التصور سيكون مهما لمتخذ القرار في معالجة أي نقص أو عتبة مالية قد تواجه المشروع في المستقبل، مما يوضح إن عملية التقييم تسمح للجهات المعنية في اختيار البديل الأفضل من البدائل المتاحة، وعليه تعتبر عملية التقييم من أهم النقاط الأساسية لموضوع تقييم المشاريع نظرا لأهميتها في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية من

جهة والاستخدام التوزيع الأمثل للموارد المتاحة، وسيتم التطرق إلى نقطتين أساسيتين لتوضيح ذلك) عملية التقييم ومراحل عملية التقييم.. ) .

### المطلب الأول : تعريف و أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية

#### أ - مفهوم عملية تقييم المشاريع الاستثمارية

تعرف عملية تقييم المشاريع أو تحليل المشاريع بكونها عملية و دراسة معمقة ، الهدف منها مساعدة متخذ القرار لتحديد لاختيار أو البديل الأفضل و المعقول، وبصفة عامة تحليل وتقييم المشاريع ما هي إلا طريقة للتعرف لمتخذ على البدائل على نحو مناسب وشامل في ضوء التقدير العوائد والتكاليف الخاصة بالمشروع الاستثماري ، وفي هذا السياق فان المحلل ما يعمل جاهدا للتقليل من التكاليف المتوقعة إلى قياس مقبول .كذلك عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.(بريد كمال، 2009).

ويمكن تعريف التقييم على أنها اختيار مشروع من المشاريع المقترحة و ذلك على أساس معايير مختلفة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في إطار الظروف المنشودة سواء كانت داخلية أو خارجية و عليه فإن عملية تقييم المشاريع التي تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد البشرية و المادية عن طريق :

- تقييم توسيع المشاريع القائمة وإقامة مشاريع جديدة.
- تقييم إنتاج أنواع معينة من السلع.
- تقييم أساليب الإنتاج وذلك حسب الأسلوب المناسب.
- تقييم المشاريع استنادا إلى الأهداف المحددة لكل مشروع.
- تقييم المواقع البديلة للمشروع المقترح، وبين الأحجام المختلفة له .
- التقييم بين البدائل التكنولوجية.
- قياس صافي المنافع للمشروع المقترح وعلى وفق المعايير المالية الاقتصادية كأساس لقبوله أو رفضه.

- ترتيب المشاريع البديلة و المفاوضة والاختيار فيما بينها طبقا لمبدأ الأولويات، بمعنى انه طبقا لمفهوم وتقييم المشروع فانه لا يمكن قبول أي قرار استثماري إلا بعد أن يمر بعملية التقييم.(دريد كامل، 2009، صفحة 18).

#### ب - أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية

إن ندرة الموارد الاقتصادية خاصة رأس المال نتيجة لتعدد المجالات و النشاطات التي يمكن أن يستخدم فيها ، كذلك التقدم العلمي و التكنولوجي الذي يوفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الإنتاج، بدائل الإنتاج، إضافة إلى سرعة المعلومات من خلال ثروة الاتصالات . (شقيري نوري موسى أ.، 2009).

هناك عدة عوامل أساسية تفتح المجال لإعطاء كل هذه الأهمية البالغة لعملية تقييم المشاريع المتمثلة في :

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، و من أجل تحقيق ذلك لابد أن تضمن عملية تقييم المشاريع العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح و المشاريع القائمة .
- تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة بالأموال المستثمرة .
- تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية .
- تقوم بعملية تقييم المشاريع على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تضمنها تلك العملية و بين أهداف المشاريع المقترحة ؛ (عاطف وليم اندراوس، 2007).
- توافق و انسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة و المترابطة وإزالة التعارض بين أهدافها .
- توفير المستلزمات اللازمة لضمان نجاح عملية تقييم المشاريع خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات .
- توافق و انسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة و المترابطة وإزالة التعارض بين أهدافها، والبيانات الدقيقة والشاملة .
- إن عملية تقييم المشاريع هي جزء من التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى والمرحلة السابقة لمرحلة التنفيذ.(عبد القادر محمد، 2000، صفحة 118).

إن عملية التقييم تسمح بالمقارنة بين عدة مشاريع أو بدائل وصولاً إلى البديل المناسب، كما تسمح بتنفيذ المشروع أو التخلي عنه .

### المطلب الثاني : أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية

#### أساليب التقييم في ظروف التأكد :

#### -معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد:

سنتطرق في هذا العنصر المعايير المختلفة لتقييم المشاريع الاستثمارية، و ذلك بافتراض فعالية ظروف التأكد، والتي على أساسها يتم المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية واتخاذ القرار الاستثماري ببدء تنفيذ المشروع في حالة ثبوت بعض هذه المقاييس التي تتجاهل قيمة الوقت بالنسبة للنقود ، بينما البعض الآخر يتضمن تعديلات الوقت للتدفقات النقدية، وسوف نتطرق في البداية الطرق غير المعدلة بالوقت وتتضمن فترة الاسترداد، ومعدل العائد المحاسبي، ثم سنتطرق لمعرفة الطرق المعدلة بالوقت والتي تتضمن صافي القيمة الحالية، ومعدل العائد الداخلي، وأخيراً دليل الربح. (كاظم جاسم العيساوي، 2011، صفحة 118).

#### - معايير التقييم المعدلة بالوقت:

تمتاز هذه المعايير بتركز على القيمة الزمنية للنقود ومن أهمها صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي، ودليل الربحية، قبل أن نستعرض هذه المعايير، لابد من التعرض إلى مفهوم الفائدة والخصم والقيمة الحالية للنقود، وذلك لأن القيمة الحالية الصافية تأخذ القيمة الزمنية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتقوم بخصم كافة التدفقات النقدية لإعادة قيمتها إلى السنة الحالية. من المعروف أن الفائدة عي عبارة عن مقدار معين من النقود يدفع من قبل الشخص المقترض إلى الجهة المقرضة، أو مقدار من النقود يحصل عليه الشخص المقرض عند إيداعه مبلغاً من المال لدى البنك بعد انقضاء فترة زمنية  $A^*$  (معينة، وعلى سبيل المثال إذا أودعنا مبلغاً من المال  $A$  لمدة  $n$  بمعدل فائدة  $i$  فسوف يصبح المبلغ الكلي المبلغ الأصلي مع الفائدة) في المدة مساوياً إلى  $A^* = A(1+i)^n$  : وهذا هو قانون الفائدة المركبة . (ميلود بن مسعودة، 2011).

**- معايير التقييم الغير معدلة بالوقت :**

و نقصد تلك المعايير الكلاسيكية المستعملة في التقييم، أو تلك المعايير التي لا تأخذ الزمن بعين الاعتبار، أو المعايير الغير مخصصة .طبقا لهذه الطريقة يفضل المشروع الاستثماري الذي يمكن المشروع من استرداد تكاليفه الاستثمارية في أسرع وقت .(كاظم جاسم العيسوي، 2011).

**أساليب التقييم في ظل ظروف المخاطرة و عدم التأكد :****مفهوم المخاطرة و عدم التأكد**

**(1 مفهوم المخاطرة :** " وهي الانحراف المعياري النسبي لعوائد الاستثمار المتوقعة ، وهي تعني درجة التقلب في عوائد الاستثمارات المتوقعة ، وتزداد درجة المخاطرة كلما زادت درجة التقلب في إيرادات والعوائد المتوقعة والعكس صحيح . (عثمان سعيد، 2001).

" وتعرف أيضا ويستتر المخاطرة بأنها " فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة . " (طارق عبد العال، 2003)

ومنه متخذ القرار يصعب عليه اتخاذ القرار في حالة المخاطرة لأنها تحتوى على مجموعة كبيرة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار وهذه العوامل مختلفة.

**(2 مفهوم عدم التأكد :** هي الحالة التي يتعذر معها وضع أي توزيع احتمالي موضوعي لعدم توافر بيانات ويعتمد ذلك على الخيارات الشخصية(سعيد خديجة، 2004).

أيهي عدم توفر المعلومات الكافية أو اللازمة للتقييم والمفاضلة والهدف منها هو الوصول إلى تقليل من المخاطر خاصة في ظل عدم القدرة على التنبؤ وعدم التأكد .

ويكمن الفرق بين المخاطرة وعدم التأكد بأنه يكون اتخاذ القرار عن طريق معلومات احتمالية أما في عدم التأكد اتخاذ القرار يكون على أساس أنه من غير الممكن يمكن التنبؤ بالمستقبل.

إن نموذج التقييم في ظل ظروف التأكد والذي تم معالجته سابقا يعتبر نموذج مثاليا جدا، إذ أن تلك الظروف غالبا العملي لا يمكن معرفة كل العوامل التي تدخل في حسابات ربحية المشاريع، وحتى إن تم معرفة العوامل فإنه ليس ما تكون غير واقعية في الوقت الراهن، فليس هناك أي مشروع استثماري، لا يحمل قدرا من المخاطر، ففي الواقع هناك طريقة لتقدير هذه العوامل بدرجة تأكد 100 % وعلى الرغم من عدم توفر المعلومات الكاملة عن المستقبل إلا أن متخذ القرار الاستثماري قد يكون لديه تجارب من الماضي تمكنه من تحديد احتمال تحقق كل ظرف من القيم الممكنة للتدفقات النقدية وفي أي فترة مستقبلية معروفة، ولكن متخذ القرار الاستثماري لا يعرف مقدما هذه الظروف مستقبلا، وبالتالي يمكن تعريف حالة المخاطرة بأنها الحالة التي تكون فيها التوزيعات الاحتمالية لكل وعلى وجه التأكيد أي من هذه الظروف سوف تقع مستقبلا (عاطف جابر ط..، 2003).

### المطلب الثالث: التقييم باستخدام النسب المالية la méthode des ratios

تتمثل طريقة النسب في " إنشاء علاقة في مختلف المراكز ( البنود ) من الميزانية أو من جدول حسابات النتائج (Boyacoub, 2000)، و استعملت هذه الطريقة كثيرا من طرف المحللين الماليين الخارجيين و بالأخص البنكيين ، و في نطاق موضوع الاستثمار تستعمل النسب المالية لإعطاء صورة حول كفاءة المشروع في تحقيق الأرباح و مستوى التسيير للأموال المستثمرة ، و حتى تكون هذه النسب ذات معنى و ديناميكية في التحليل يجب متابعتها عبر الزمن ، و إحداث نوع من المقاربة و الربط بينها ، و لا بد من وجود نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المستنبطة من خلال المشروعات التي تشتغل معها في نفس النشاط أو تنتمي إليها في نفس القطاع ، و يمكن تقسيم النسب المالية إلى أربعة مجموعات رئيسية و هي : (jean louis amelon, 2000).

نسب الهيكل المالي ، نسب السيولة ، نسب النشاط ، نسب المردودية .

#### i. نسب الهيكل المالي :

و تبحث في كيفية تكون الهيكل المالي الخاص بالمشروع ، كما ينبغي مستوى المديونية و قدرة المشروع على سداد التزاماته . و نذكر أهمها :

1) نسبة التمويل الدائم : انطلاقا من المبدأ التوازني بين الموارد الدائمة و الاستعمالات التالية يمكن

حساب النسب التالية :

### الأموال الدائمة

#### الأصول الثابتة الصافية

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فالمشروع يحقق هامش أمان يسمح له بتمويل احتياجاته بمعنى أن FR موجب

(2) نسبة التمويل الخاص : وتعتبر عن قدرة المشروع على تمويل استثماراته بأمواله الخاصة . ويعبر عن ذلك بالنسبة التالية:

### الأموال الخاصة

#### الأصول الثابتة الصافية

وكلما كانت النسبة أكبر من الواحد فيعني هذا وجود رأس مال عامل خاص موجب .

(3) نسبة رأس المال العامل : وتعتبر عن نسبة تغطية الأصول المتداولة عن طريق رأس المال العامل وتحسب كما يلي:

### رأس المال العامل

#### الأصول المتداولة

(4) نسبة الاستقلالية المالية: وتعتبر عن مدى استقلالية المشروع اعتمادا على أمواله الخاصة في التمويل وتحسب كما يلي:

### الأموال الخاصة

#### Σ الديون

وحسب المعايير البنكية فإنه كلما كانت النسبة أكبر من الواحد فالمشروع غير مشبع بالديون و بإمكانه السداد أو الاقتراض .

(5) نسبة قابلية التسديد : وتعبر عن قدرة تسديد المشروع لديونه في حالة تعرضه لوضعية مالية حرجة قد تصل به إلى الإفلاس، مما يضطره إلى بيع أصوله (التصفية). ويعبر عنها بالنسبة التالية:

$$\frac{\sum \text{الديون}}{\sum \text{الأصول}} \text{ و يستحسن أن تكون أقل من } 0.5$$

ومن بين النسب التي يستعملها البنك في قياس قدرة المشروع على سداد ديونه نجد النسبة التالية: (Boyacoub, 2000, p. 218).

### التمويل الذاتي

#### الاستدانة

وتسمح هذه النسبة بتحديد عدد السنوات اللازمة من التمويل الذاتي لتغطية الدين وبالنسبة للقرض متوسط الأجل يجب أن تكون هذه النسبة على الأقل تساوي  $\frac{1}{5}$

II. نسب السيولة :وتهدف إلى قياس قدرة المشروع على أداء التزاماته قصيرة الأجل ونذكر أهمها :

(1) نسبة السيولة العامة : وتبين الجزء من الديون قصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة و تحسب

$$\text{كما يلي: } \frac{\sum \text{الأصول المتداولة}}{\text{د ق أ}}$$

وكلما كانت النسبة أكبر من الواحد المشروع يحقق رأس مال عامل صافي موجب.

(2) نسبة السيولة المختصرة : و تبين درجة تغطية الديون قصيرة الأجل من طرف الأصول الأكثر سيولة ويعبر عنها بالنسبة التالية:

$$\frac{\text{الحقوق} + \text{المتاحة}}{\text{د ق أ}}$$

ويفضل أن تكون أكبر من (0.5).

(3) نسبة السيولة الحالية : وتبحث في كيفية تسديد الديون قصيرة الأجل بواسطة السيولة التامة ويعبر عنها بالنسبة التالية:

$$\frac{\text{المتاحات}}{\text{د ق أ}}$$

و من الأفضل أن تكون محصورة بين 2.0-3.0.

III. نسب النشاط : وتبحث في نمط تجديد بعض عناصر الميزانية (دوران الأصول)، وتهدف إلى قياس كفاءة إدارة الأصول على توليد المبيعات، ونذكر أهمها:

1) نسبة دوران المخزون : ونقيس عدد مرات تجديد المخزون خلال الدورة، وتحسب كما يلي:

رقم الأعمال ( HT )

متوسط المخزون

2) نسبة تسديد العملاء : وتعبر عن الأجل الممنوحة للعملاء لسداد ما عليهم من ديون، وتحسب

كما يلي : ديون العملاء X 360 يوم

رقم الأعمال ( TTC )

3) نسبة التسديد للموردين : وتعبر عن الأجل الممنوحة للمشروع من طرف الموردين، وتحسب

كما يلي:

قروض الموردين X 360 يوم

المشتريات ( TTC )

4) نسبة دوران رأس المال : وتبين عدد المرات التي تتحول فيها أصول المشروع إلى مبيعات

وتحسب

كما يلي:

رقم الأعمال ( HT )

∑الأصول

IV. نسب المردودية : وتقيد في قياس الكفاءة التي تدار بها الموارد المتاحة وقدرة المشروع على توليد

الأرباح ونذكر أهمها:

1) نسبة الهامش الصافي : و تحسب كما يلي:

النتيجة الصافية

رقم الأعمال

2) نسبة المردودية الاقتصادية : وتقيد ربحية الأصول المستخدمة في المشروع، و تحسب كما يلي

:

النتيجة الصافية

## مجموع الأصول

(3) نسبة المردودية المالية : و تقيس العائد المحقق من استخدام الأموال الخاصة و تحسب كما يلي:

### النتيجة الصافية

### الأموال الخاصة

**المبحث الثالث : العلاقة بين دراسة الجدوى الاقتصادية و نجاح المشروع الاستثماري**

إن المشروع يحتاج إلى مجموعة من معلومات وبيانات تساعد على معرفة وضعيته في السوق ، أما أن دراسة الجدوى هي دراسة علمية ، فهي تتطلب مجموعة معلومات وبيانات تساهم في هذه الدراسة، هذه المعلومات تختلف مصادر وأساليب جمعها لذا فإن مصادر جمع المعلومات تختلف من ناحية جاهزيتها ، فهناك معلومات جاهزة وهناك معلومات لا بد على الباحث أن يجمعها بنفسه ، لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب .

### المطلب الأول : آليات نجاح المشروع الاستثماري

تختلف أسس نجاح أي مشروع من شروع إلى آخر حسب نوع وطبيعة المشروع، فمثلا نجاح المشاريع التجارية يتمثل (بجودة السلعة والتسويق الجيد واختيار السوق المناسب وتكاليف الإنتاج... الخ) وهناك المشاريع مثلاً الخدمية مثل مشاريع الإنشاءات والمشاريع المصرف والمياه ( هي عبارة عن مشاريع يتم تسريتها وموقعها وزمانها ووقتها مفروض ولنجاح تنفيذه هي كما أسلف المهندس أسامه يسري) أسس نجاح المشروع من أوله لآخره واختصار مدير المشروع المتميز "لا يلوم ولا يعاتب وإنما ينصح ويدفع طاقم العمل للأمام" ، مكتب فني متميز ، مدير تنفيذ وطقم تنفيذ متميز ، ذو خبرة ممتازة في مجال العمل ليتحقق الهدف للمشروع، ويتم وضع الخطة الجيدة والمناسبة ، برنامج زمني متميز ، خطة مالية تتناسب مع احتياجات المشروع ، إعداد الرسومات والتفصيل واعتماد المواد والمقاولين والموردين طبقا لمواصفات المشروع .(عباسي، 1995).

وهكذا كل مشروع له ظروفه وآلياته لكن القاسم المشترك بين جميع المشاريع هو وجود مدير متميز يستطيع تقدير وتوجيه الأمور ويكون عنده رؤية ثاقبة في مجال الإدارة من خلال التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة و المتابعة...

**الفكرة:** طبعا أي مشروع ناجح لابد أن يبدأ بفكره ناجحة وهي أهم مرحلة في مرحلة البداية أو التفكير في المشروع لابد من عمل دراسة جدوى ناجحة حسب المشروع ومتلائمة مع الموارد المتوفرة، التكلفة، إمكانية التنفيذ، القدرة التشغيلية، فائدة المشروع، من المستهدف بهذا المشروع، وغيرها من الأمور الأساسية التي تعتمد عليها الاستمرار في المشروع. (عباسي، 1995).

بعد الانتهاء وموافقة أطراف المشاركة على فكره المشروع تبدأ **مرحلة التخطيط والتصميم**. وهذه المرحلة تعتمد عليها مرحلة التنفيذ وبصوره بدائية تتحكم بسير المشروع ؛ ففي هذه المرحلة يتم عمل الخطة الزمنية لتنفيذ المشروع وتشمل أخذ الاعتبار بجميع العوامل الخارجية المختلفة مثل : " زمن تصميم المشروع، وزمن تنفيذ المشروع بحسب طلب العميل أو المستفيد من المشروع أو صاحب العمل، تصميم المشروع بالمبلغ المتفق عليه وعمل إدارة مالية مناسبة تضمن للعميل والمقاول عدم الخوض في نزاع أثناء تنفيذ المشروع. وعليه يجب تخطيط الموارد وعمل دراسة للمخاطر التي قد يمر عليها المشروع وأخذها بالاعتبار وإيجاد حلول لها في وقت مبكر، تصميم وسيلة اتصال مناسبة تلائم جميع أطراف المشروع وهذه تعتبر أهم خطوة يجب مراعاتها لما لها من فؤاد لسرعه سير العمل وسهولة التواصل واتخاذ القرارات في وقت قصير. (محمد الجار الله، 1984).

**مرحلة التنفيذ:** وهي المرحلة التي يتم فيها تنفيذ وإتباع الخطة المتفق عليها في المرحلة السابقة .

**مرحلة المراقبة والتحكم:** هذه المرحلة مهمة لتفادي أيتأخر في البرنامج الزمني والوصول إلى مشروع ناجح يرضي جميع أطراف المشروع؛ وفيها يقوم فريق العمل بتتبع جميع بنود المشروع من جوده في العمل ومتابعه سير العمل حسب الخطة الزمنية وفي حاله التوصل لأي اختلافات من الخطة الزمنية يكون التنبؤ بها في وقت مبكر واتخاذ القرار المناسب لتعديلها وتصحيحها حسب الخطة المطروحة وبحسب اتفاق الأطراف المشاركة في المشروع.

**مرحلة التسليم:** وهي المرحلة النهائية وتتم بانتهاء الهدف والوصول لهدف المشروع وهذه المرحلة هي التي تقيس نجاح المشرع. إذا انتهى المشروع في وقته وبحسب المواصفات وبالمبلغ المتفق عليه اعتبر المشروع ناجح ونال رضى أطراف المشروع. وبشكل عام إذا انتهى المشروع برضى جميع أطراف المشروع وبدون نزاعات اعتبر المشروع ناجحا... (الناشد محمد، 1981/1980).

في الختام المشروع يقوم على مثلث هرمي من التكلفة والزمن والمواصفات. ويتفق أطراف المشروع على هذه العوامل للوصول إلى الهدف من المشروع. فإذا خطط المشروع ونفذ لتسليم المشروع بالتكلفة المتفق عليها وفي الفترة المتفق بها بحسب المواصفات المسنودة في العقد وبرضي جميع الأطراف، بدون أي نزاعات، يعتبر المشروع ناجح بجميع مراحله .

فلنجاح مشروع استثماري يجب المرور على عدة مراحل و من بين هذه المراحل مايلي :

**المرحلة الأولى:** (تقدير نجاح المشروع) يبين كيفية تقدير إذا ما كان المشروع ناجحاً أم لا من خلال مجموعة من المقاييس.

**المرحلة الثانية:** (فاعلية إدارة المشروع) كيفية قياس فاعلية إدارة المشروع من خلال تقييم مجموعة النشاطات المكونة للمشروع (علي يوسف، 2001).

**المرحلة الثالثة:** (التوقعات) يحتوي على توقع لما قد يؤثر على سير العمل في المشروع ويؤدي إلى تأخيره.

**المرحلة الرابعة:** (إدارة الوقت) يوضح أهمية توزيع الوقت المتاح على النشاطات ومن ثم متابعة توزيع الوقت على النشاطات أثناء العمل .(القرشي، 2012).

**المرحلة الخامسة:** (طرق التحليل التبادلي) يبين دور إدارة المشروع في تقرير الوقت والكلفة والمواصفات المطلوبة لإنجاز المشروع.(خالد أمين، 1981م).

**أما المرحلة السادسة:** (العقود وتأثيرها على المشاريع) فيبرز دور العقود سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها في تنظيم سير العمل وتحديد دور ومسؤوليات كل جهة .

وأخيراً تقدم **المرحلة السابعة :** (أفضليات التبادل من حيث الوقت والإنجاز والكلف) دور الوقت والكلفة والإنجاز في خطة المشروع المقترحة، كما يجوز القيام بعمليات التفاضل بين هذه المتغيرات الثلاثة حتى قبل البدء في تنفيذ المشروع(أحمد رجب، 1983) .

**المطلب الثاني :** العوامل المؤثرة في نجاح و فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحديات المعاصرة

حتى تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدارك المخاطر وأسباب الفشل سيتم توضيح بعض العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نجاح عمل هذه المؤسسة بالإضافة إلى أهم المبادئ المعتمدة من طرف عدة باحثين.

**1** مبادئ نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل التطرق إلى العوامل التي تؤدي إلى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا بد من تحديد بعض العناصر التي تساعد في إنجاز عمل المقاول أو المدير والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية :

- تحديد البداية للانطلاق بالمهمة.
- تقديم جودة عالية وبسعر معقول.
- ترشيد النفقات من خلال المراقبة والتخطيط.
- تحديد ومتابعة التدفق النقدي.
- الاهتمام بالتسويق والتركيز عليه في عملية البيع والاتصال.
- البيع بمهارة.
- الاهتمام بالعملاء.

وعلى هذا الأساس تم تحديد عوامل وأسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على عوامل داخلية وأخرى خارجية والتي يتم التطرق إليها في العنصر الموالي .

**2** العوامل المؤدية إلى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دراسة عملية شملت 400 مؤسسة في الرياض دامت 4 سنوات سئل المؤسسون عن الخدمات التي يريدون أن يستفيدوا منها عند بداية مشروعهم تم لمساعدتهم على النجاح: (عبد العزيز ابراهيم، 2015).

- 70% من المؤسسون اعتبروا توفر وسائل تمويل هو سبب مهم للنجاح.

ويكاد يكون هذا السبب حديث العامة، ومحور النقاش حول سبل دعم المؤسسات الصغيرة.

- 40% من المؤسسون اعتبروا أن مؤسسات التسويق مهمة في تحقيق العائد المالي، ومصطلح "التسويق" يستخدم لوصف عمليات الترويج، والدعاية والإعلان، والبيع خارج نطاق مقر المؤسسة.

- 55% من المؤسسين اعتبروا توفر العمالة هو شرط أساسي لنجاح مشروعاتهم الناشئة .

بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في عوامل مرتبطة بالمالك أو مدير المشروع وعوامل مرتبطة بالأنشطة الإدارية والوظيفة داخل المؤسسة. (نذير عليان، 2006).

**أ: المرتبطة بالمالك أو المدير:**

خلال الثلاث السنوات الأولى من عمر المشروع لا بد أن تتوفر لدى المالك او المدير مجموعة من العناصر والتي تتمثل خاصة في :

- الثقة بالنفس.
  - التفرع الكامل للعمل.
  - العمل بجد لفترة طويلة خلال اليوم مع القدرة على التوقف عن العمل في الوقت المناسب.
  - المعرفة السابقة لطبيعة المنتجات/ الخدمات التي سيتم التعامل معها .
- بالإضافة إلى بعض الخصائص التي لا يجب أن يهملها رجل الأعمال الناجح و المتمثلة في :
- الصحة، الحس الجيد بالزمن، الثقة، الابتكار، الاستقلالية، الأخلاق، التكيف، الحكم الرشيد، الرؤية المستقبلية .
  - السن الذي يلعب دورا هاما في الحياة العملية و من الأفضل أن يتراوح بين 30 و 50 سنة.
  - الخبرة المهنية في مجال الأعمال التي يتراوح متوسط المعرفة فيها بـ 13 سنة مع توافر خبرة إدارية حتى يتمكن من إنجاز مختلف المهام الإدارية.
  - الإستراتيجية و تفويض المهام الروتينية للسلطة .(محمد محروس، 1998).

ب) العوامل المرتبطة بالأنشطة الإدارية و الوظيفية: من بين أهم العوامل التي بإمكانها إنجاح أي مشروع ضرورة الاهتمام بالوظائف الإدارية و المتمثلة في التخطيط، التنظيم، القيادة، التحفيز، الاتصال، الرقابة، التقييم و التقويم باعتبارها أساس تحقيق أهداف منظمات الأعمال، بالإضافة إلى بعض العناصر المرتبطة بالتشغيل كالقدرة علىابتكار تكنولوجيا إنتاج جديدة تختصر في الوقت و تقلل من التكاليف و تزيد في الجودة، أو كتوفير الظروف الملائمة للتكيف مع التكنولوجيا الجديدة، أو كالقدرة على توفير العمالة المناسبة عند مستوى أجور تنافسية، كل هذه الأمور عليها أن تتجسد ضمن إستراتيجية واقعية و واضحة بالخصوص لما تكون مرتبطة بالسوق أي لا بد من توافر ميزة تنافسية.(توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، 2002) .

على ضوء ما قدمناه سابقا ، يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبار السمات والخصائص أحد المفاتيح المهمة لنجاح هذه المؤسسات لأنها تساعدها في تدارك المخاطر والتهديدات و مواجهة أسباب الفشل بأقل التكاليف، أما بالنسبة للمشاكل الخارجية المتعلقة بالمحيط الخارجي غير المباشر غالبا ما يكون لها تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى هذه الأخيرة أن تتكيف مع هذه المتغيرات بوعي حتى تستطيع مواصلة عملها و نشاطها.(هيثم عبد الكريم، 2006) لأن فشل المؤسسات يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية متعددة تمتد آثارها لتشمل :

- الدائن و المدين يفقدون أموالهم التي أقرضوها للمؤسسة.
- أصحاب المؤسسة الذين يفقدون ثروتهم ومدخراتهم المستثمرة.

- العاملون الذين يفقدون وظائفهم ومدخليهم.
- المستهلكون الذين يفقدون السلعة التي اعتادوا شراءها بمواصفات تتفق و رغباتهم وقدراتهم الشرائية؛
- الموردون الذين يفقدون منفذ التوزيع منتجاتهم التي كانت تباع لهذه المؤسسات.
- وأخيرا الحكومة التي تفقد مصدرا من مصادر الدخل .ومن جهة أخرى فقد قدم رجل الأعمال الاسباني "أوماسيو أورتيغا" ومؤسس شركة ZARA للأزياء الرائدة في العالم، 05 نصائح حول النجاح في المشاريع والشركات الناجحة وهي : (هيثم عبد الكريم، 2006، صفحة 02).
- السرعة في توفير المنتجات.
- تقديم منتجات تفوق توقعات العملاء.
- التحكم في سلسلة التوريد.
- التصرف بتواضع واحترافية.
- الابتكار عنصر أساسي للنجاح.

وبناء على ما سبق، فاستدامة بقاء المؤسسات مرهون بالدرجة الأولى على تدارك المخاطر وتجنب عناصر الفشل والعوامل المؤدية لذلك بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تساعد في النجاح والاستمرارية .

كما أن المشاريع الصغيرة تحتاج إلى تشريعات تقوم على دعمها وتحفيزها أكثر من المشاريع المتوسطة والكبيرة وأن توفر لها ميزة نسبية عند الإنشاء والتشغيل والنمو، وتذليل كافة المعوقات والمشاكل التي تواجهها.

## خلاصة الفصل

ان اهم ما يمكن استخلاصه من دراسة هذا الفصل و المتعلق بتحديد اهم الطرق الممكن استخدامها في عملية تقييم المشاريع الاستثمارية يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- لأتخاذ قرار استثماري يتطلب المرور بعدة مراحل قبل الوصول الى القرار النهائي بحيث يعتمد في ذلك على عدة طرق و اساليب تعتمد اغليبتها على التدفقات النقدية للمشاريع المقترحة و التي تعتبر الفرق بين المدخلات و المخرجات النقدية خلال العمر الانتاجي المتوقع.

- استخدام هذه الطرق قد يختلف حسب اختلاف الظروف فمنها الطرق التي تفرض حالة التأكد مثل طريقة فترة الاسترداد و التي تتجاهل نتائج المشروع بعد مدة استرجاع تكلفة الاستثمار الاولى و معدل العائد المحاسبي حيث كلاهما لا يأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

- اما النوع الثاني في الطرق التي تفرض حالة التأكد كصافي القيمة الحالية و مؤشر الربحية بحيث تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود و تكون فيها الحياة الانتاجية للاستثمار غير متغيرة و لا تأخذ بعين الاعتبار مخاطر او ظروف عدم التأكد و هذا الافتراض غير واقعي لان العمر الانتاجي للمشروع غير معروف بصفة دقيقة و عليه استخدام هذه الطرق قد يعطي نتائج غير دقيقة و هذا ما يتطلب اللجوء الى نوع اخر من الطرق قد تأخذ في اختيار الظروف الاحتمالية .

## الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للمشروعات في

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل

الشباب

**تمهيد :**

أن تنامي ظاهرة تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تمثيل الشباب نصرا لغياب مصادر التمويل المتاحة بالنسبة لأصحاب الأفكار الاستثمارية والدعم المالي الكبير المنتوج عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. و المتمثل في قروض بدون فوائد مختلفة لمشاريع الاستثمارية تخفيض بسبب الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة من طرف البنوك بالإضافة إلى مختلف الامتيازات الضريبية و الجبائية لدا ارتائنا إستكمال الشق التطبيقي من هذه البحث من خلال دراسة ميدانية قمنا بها في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و على ضوء ما سبق سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث المبحث الأول: نظرة عامة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ansej المبحث الثاني: حصيلة نشاط الوكالة في مجال التمويل للمشاريع الاستثمارية و مكونات دراسات الجودي الخاصة بها المبحث الثالث : نموذج عن دراسة جدوى مالية لمشروع استثماري ممول من طرف الوكالة.

**المبحث الأول: نظرة عامة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « ANSEJ »**

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، وعرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية .

وقبل الخوض في التفاصيل يجب عرض تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

### المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" بمقتضى قانون مؤرخ رقم 96/296 في 24 ربيع الثاني عم 1417 هـ الموافق ل 8 سبتمبر 1996م والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 هـ الموافق لـ 13 يونيو 1998م ، طبقا لهذا المرسوم تنشأ هيئة ذات طابع خاص بما تعرف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

**ملاحظة :** تم تغيير تسمية هذه الوكالة مؤخرا حيث أصبح اسمها ب ANADE الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.

ويمكن تعريفها كما يلي:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشبابا لبطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة .

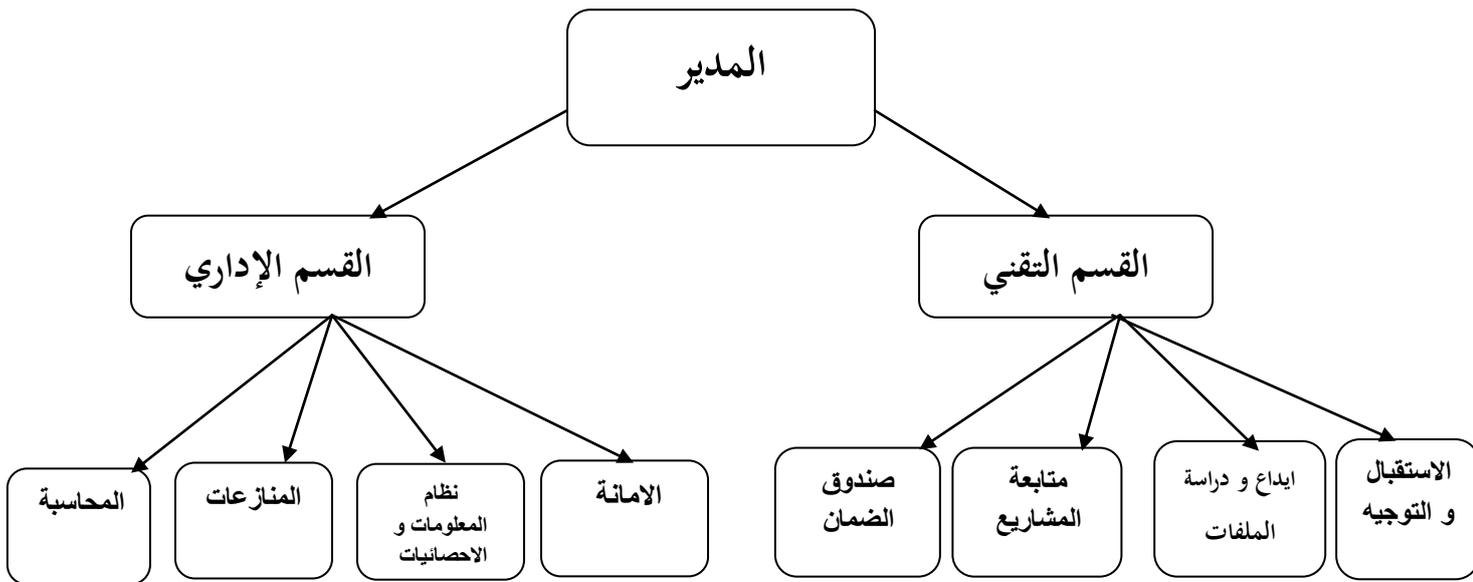
عرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الآونة الأخيرة جملة من التدابير، أدرجت خلال مجلس الوزراء المنعقد في 22 فبراير لتعزيز هذه الآلية التي تهدف إلى تشجيع ودعم الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية ، الراغب في إنشاء مشروع استثماري تصل تكلفتها 10.000.000 دج أي ما يعادل تقريبا 000.136 دولار (خلف حسنة، 2011، صفحة 40) من خلال منح امتيازات تشجيعية وتسهيلات عديدة تتمثل في :

- مساعدات مجانية ( استقبال - إعلام - مرافقة - تكوين).
- امتيازات الجبائية ( الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة - تخفيض نسب الفوائد البنكية).

حيث وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل و التشغيل و تضطلع بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية (www.ansej.org.dz).

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وبدأ مزاوله نشاطه في الفاتح من مارس 1998 وهو هيئة أو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يسير الفرع وفق هيكل تنظيمي متكون من عدة مصالح تنقسم بدورها إلى قسمين، القسم الإداري والقسم التقني ويأتي على رأس هرم الهيكل التنظيمي مدير الفرع الذي يقوم بتسيير الوكالة، والتنسيق بين المصالح داخل الوكالة من جهة، والمؤسسات الإدارية والمالية التي لها علاقة مباشرة بالوكالة من جهة أخرى، وهذا كما هو مبين في الشكل :

الشكل رقم 3: مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من أمانة مدير الفرع.

### المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تضطلع الوكالة بالمهام الرئيسية الآتية :

- تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- تسير الوكالة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، لاسيما في منح الإعانات و تخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها ([www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz)) . .

### المطلب الثالث : أنواع الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة

تمول الوكالة نوعين من الاستثمار هما:

#### 1) استثمار الإنشاء:

يتعلق استثمار الإنشاء بإحداث مؤسسات مصغرة جديدة في جميع النشاطات، باستثناء النشاط التجاري، من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المؤهلين لجهاز أنساج .

#### 1.1 شروط التأهيل الواجب توفرها في المستثمر للاستفادة من التمويل: ينبغي استيفاء الشروط

التالية:

- أن يكون الشاب بطالا.
- أن يتراوح سنه بين 19 و 35 سنة .
- يحدث الاستثمار ثلاثة (03) مناصب شغل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشركاء)، يمكن رفع سن مسير المؤسسة المنشأة إلى أربعين (40) سنة كحد أقصى .
- أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات الصلة بالنشاط المرتقب ممارسته.
- تقديم مساهمة شخصية لتمويل المشروع الاستثماري.

1.2 أشكال التمويل المقترحة: يعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب في هذا الإطار على صيغتين أو شكلين أساسيين بشرط أن لا تتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحددة في إطار جهاز ANSEJ: 1.2.1 (www.ansej.org.dz).

❖ التمويل الثلاثي: وهي عبارة عن تركيبة مالية، يساهم فيها ثلاث أطراف ( صاحب المشروع بمساهمة مالية شخصية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقرض بدون فوائد، والمؤسسات المصرفية العمومية بقرض للمدى المتوسط) .

تحدد نسبة مساهمة كل طرف في الهيكل التمويلي للمشروع وفق مستويين حددهما القانون من خلال المرسوم التنفيذي رقم 103/11 لاسيما المادة الثالثة التي تنص على " يتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار المراد إحدائه أو توسيعه، والمادة الرابعة التي تنص على " يتراوح مبلغ القروض غير المكافآت (بدون فائدة)، حسب كلفة الاستثمار لإحداث أو توسيع الأنشطة

❖ التمويل الثنائي: وهي تركيبة مالية تقتصر على المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة التي تمنحه الوكالة، دون اللجوء إلى المؤسسات المصرفية .

### 1.3. الإعانات و الامتيازات: تمنح نوعان من الإعانات المالية خلال مرحلتين:

- ❖ مرحلة الإنجاز: خلال هذه المرحلة، يستفيد صاحب المشروع من :
  - الإعانات مالية: بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور أعلاه، تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ثلاثة قروض أخرى للشباب أصحاب المشاريع من خلال :
    - قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة ألف ( 500.000 ) دينار موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات التزويج و كهرباء العمارات و التدفئة و التكييف و الزجاج و دهن العمارات و مكانيك السيارات . قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة ألف ( 500.000 ) دينار للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة .
    - قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ مليون ( 1.000.000 ) دينار لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية و مساعدي القضاء و الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و

المحاسبين المعتمدين و مكاتب الدراسات و المتابعة الخاصة بقطاعات البناء و الأشغال العمومية و الري هذه القروض الثلاثة لا تجمع وتمنح .

أصحاب المشاريع الذين يلجؤون إلى تمويل ثلاثي بمساهمة كل من البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و صاحب المشروع و في مرحلة إحداث النشاط فقط. (www.ansej.org.dz).

● **تخفيض نسب الفوائد البنكية:** في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جزءا من الفوائد على القرض البنكي، طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 103/11، المادة 6 تنص على التي " :زيادة عن الامتيازات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما، يستفيد الشاب أو الشباب صاحب المشاريع من تخفيض في نسبة فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة الاقتصادية التي تمنحها إياهم البنوك والمؤسسات المالية، ....، يحدد هذا التخفيض على النحو الآتي :

- 80 % من المعدل المدين الذي تطبقة البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية

- 60% من المعدل المدين الذي تطبقة البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الاقتصادي .

عندما تكون استثمارات الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع في ولايات الهضاب العليا و الجنوب ترفع معدلات التخفيض المنصوص عليها أعلاه تباعا إلى 95 % و 80 % من المعدل المدين الذي تطبقة البنوك والمؤسسات المالية.

● **الامتيازات الجبائية :** تتمثل في:

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .

-تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمشاريع الاستثمارية.

❖ مرحلة الاستغلال وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية لمدة ثلاثة سنوات بداية من انطلاق النشاط أو ستة سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتتمثل هذه الامتيازات في:

-الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية، وتمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محدودة .

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمشاءات الإضافية المخصصة لنشاطات المشاريع الاستثمارية.

-الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية .

بالإضافة لهذه الإعفاءات من دفع الضرائب تأتي تدابير جديدة لدعم هذا الامتياز ،بإخضاع المشاريع الاستثمارية الجديدة لدفع الضريبة بصفة تدريجية، بعد نهاية مدة الإعفاء وهذا على الشكل التالي :

🚩 السنة الأولى من الإخضاع الضريبي 30

🚩 % السنة الثانية من الإخضاع الضريبي 50 %

🚩 السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي 75 %

🚩 السنة الرابعة من الإخضاع الضريبي 100 %

وحتى تتمكن المشاريع الاستثمارية من العمل والتطور أدرج إجراء، لتخصيص ما لا يقل عن 20 % من المشاريع العمومية المحلية من أجل التنفيذ من قبل المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة .

(2) استثمار التوسيع: يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة والمنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي .

**1.2 شروط التأهيل الواجب توفرها في استثمار التوسيع:** للاستفادة من تمويل استثمار التوسيع،

يجب استيفاء الشروط الآتية : (خلف حسنة، 2011)

- تسديد نسبة 70 % من القرض البنكي.
- تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو تغيير طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي
- تسديد نسبة 70 % من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.
- تصريح بالوجود لإثبات 03 سنوات استغلال في المناطق العادية أو 06 سنوات في المناطق الخاصة .
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المصغرة

**المبحث الثاني: حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية ومكونات دراسات الجدوى الخاصة بها.**

بالنظر لطبيعة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كمؤسسة عمومية تقوم بمنح تسهيلات لأصحاب المشاريع الاستثمارية ، وتوجيههم ومساعدتهم على بلورة فكرة المشروع، ومرافقتهم أثناء دراسة وإعداد وتقييم المشروع الاستثماري.

### **المطلب الأول: مكونات دراسات الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف ANSEJ**

تقترح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال الكتيب "دليل إنشاء مؤسسة مصغرة " على أصحاب الأفكار الاستثمارية توجيهات عامة من أجل إعداد دراسة عن المشاريع الاستثمارية الخاصة بهم، بمختلف الجوانب الاقتصادية والبشرية، التقنية والمالية، والقانونية .

والسؤال المطروح هنا :هل هذه الدراسات أو الخطوات الإعدادية للمشاريع الاستثمارية كافية من أجل تقييم المشاريع الاستثمارية؟ وهل يتم تطبيق ذلك على ارض الواقع أم هي عبارة عن توجيهات عامة يمكن عدم الالتزام بها؟

وقبل الإجابة على هذه التساؤلات يجب أن نقوم بقراءة نقدية في مضمون هذا الدليل الذي تقترحه الوكالة :

1. خطوات إنشاء المشروع: تشمل عملية الإنشاء عدة مراحل يجب على أصحاب المشاريع الاستثمارية تخطيطها مع مرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،تتمثل في :

#### **1.1 البحث عن الفكرة: إن فكرة المشروع هي نتيجة:**

- ملاحظة سلوكيات وتصرفات الأفراد في حياتهم اليومية.

- زيارة الصالونات والمعارض.

- المحادثات مع صانعي ومستعملي المنتجات والخدمات.

لكن في الواقع العملي يجب أن تبدأ فكرة المشروع من خلال من دراسة أنماط الاستهلاك والإنتاج أو من بيانات الصادرات والواردات، ومن مجموعة الأفكار التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة المتعددة يمكن تحديد مجموعة من الأفكار الجديرة بالاهتمام والدراسة استنادا إلى بعض المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في تحليل الاختيار النهائي لمجموعة الأفكار، نذكر منها:

- مدى توافر رأس المال المطلوب لتمويل المشروع المقترح مع الحدود القصوى المسموح بها

للمستثمر وعليه يتم استبعاد المشروعات التي تفوق هذه الحدود .

- هل المشروعات المقترحة تدخل ضمن المشروعات المسموح بها، حيث أن الدولة قد لا تسمح

للأفراد أو للشركات الخاصة بإقامة مشاريع معينة لدواعي أمنية أو أن مثل هذه المشاريع تدخل

في إطار نشاط الدولة، كذلك قد تضع الدولة قيودا معينة على إنشاء بعض المشاريع كالمشروعات

التي تؤثر على البيئة

- مدى توافق المشروعات المختارة مع القيود التي تضعها الدولة كقيود تحويل العملة أو قيود

الاستيراد مثلا.

- محاولة الاستفادة من قوانين الاستثمار كالإعفاءات الجمركية أو الإعفاء من الضرائب لمدة معينة

لبعضا لمشاريع، أو تنمية مناطق صناعية معينة، أو تشجيع الدولة للمشروعات التي تتسم طابع

تكنولوجي حديث، أو التي تنتج سلعا للاستهلاك المحلي لتحل محل الواردات، أو المشروعات

التي تستخدم الخامات المحلية.

- إعداد المشروع: بعد التحقق من التحفيز الشخصية لإنشاء مشروع ومن صحة الفكرة الاستثمارية

بإمكان أصحاب المشاريع الشروع في إعداد دراسة جدوى لمشروعاتهم، التي تتضمن خمس جوانب

كبرى و هي :

- الجانب التسويقي.

- الجانب البشري.

- الجانب التقني.

- الجانب المالي.

- الجانب القانوني .
- 2. الجانب التسويقي: يقوم المستثمر خلالها بدراسة الجدوى التسويقية للمشروع من خلال، تحديد المنتج بدقة ثم إعداد خطة لجمع المعلومات من اجل:
  - معرفة المنافسين: نقاط القوة، نقاط الضعف.
  - معرفة الطلب (السن، الفئات الاجتماعية المهنية، مسار الشراء من يشتري ؟ وبأي وتيرة.... ؟).
  - تحديد المبيعات المتوقعة .
  - وضع إستراتيجية تجارية، فيما يخص الأسعار والتوزيع والاتصال.

في هذا الإطار فان متطلبات السوق من أهم المعايير التي تستخدمها الوكالة في انتقاء المشاريع الاستثمارية، ونقصد بمتطلبات السوق: قدرة السوق على استيعاب المشاريع الاستثمارية الجديدة سواء على المستوى السوق المحلي بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تنشط على المستوى المحلي، وعلى مستوى السوق الوطني بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تنشط على المستوى الوطني .

فمثلا اتخاذ قرار وقف تمويل مشاريع النقل، بسبب بؤادر فشل المشروع منذ البداية كون سوق النقل حاليا بولايات الوسط والشمال تعرف تشبعا كبيرا، إضافة إلى أن حركة النقل بالجزائر في تطور مستمر خاصة مع ظهور الترامواي و الميتر و تحديث خطوط السكك الحديدية والقطارات، بالإضافة إلى وكالات كراء السيارات، الأمر الذي سيؤثر في المستقبل بطريقة مباشرة على نشاط المشاريع في هذا المجال، أما في ولايات الجنوب فكل المشاريع مقبولة بدون استثناء لأنها تبقى من المناطق الخاصة والتي تسعى الوكالة لإنشاء اكبر عدد ممكن من المشاريع فيها، تماشيا مع حاجيات وخصوصيات كل ولاية صحراوية، فأى مشروع يكون في فائدة المنطقة يكون مقبولا .

لكن في الواقع العملي نلاحظ غياب كامل لدراسة الجدوى التسويقية ، أرجعه العاملين في الوكالة إلى عدة أسباب أهمها: **(لخلف حسنة، 2011).**

- صعوبة تحديد حجم الطلب الداخلي على السلعة التي سوف ينتجها المشروع.
- صعوبة تحديد حجم الإنتاج الداخلي وهل يغطي الطلب المحلي، وفي حالة وجود عجز بين الإنتاج والاستهلاك، يصعب تقدير حجم هذا العجز، ووسائل تغطيته سواء عن طريق الاستيراد أو باستخدام السلع البديلة .

- صعوبة تحديد إمكانية تصدير منتجات المشروع، والذي يتطلب دراسة السوق الخارجي للوقوف على ذلك .
  - صعوبة دراسة أسعار بيع السلعة محليا وخارجيا، وذلك ناتج عن صعوبة دراسة تكاليف إنتاجها، وبحث هوامش الربح من ميزانيات الشركات التي تعمل في نفس النشاط.
  - صعوبة التنبؤ بالطلب المستقبلي على السلعة، وذلك ناتج عن صعوبة دراسة عدد السكان ومعدلات الاستهلاك ومدى تأثره بالزيادة أو النقص سنويا، ودراسة دخول الأفراد وتطويرها، واحتمالات تغير أذواق المستهلكين
  - صعوبة دراسة كيفية تسويق إنتاج المشروع وتحديد منافذ التوزيع وأشكالها وأماكنها واحتمالات الطلب مستقبلا، وصعوبة توقع فتح أسواق جديدة لهذا المنتج.
- 3. الجانب البشري :** ويشمل تكوين فريق المؤسسة المشكل من:

**1.3 المنشئ:** حيث يجب أن يستوفي شروط التأهيل الواجب توفرها في المستثمر للاستفادة من التمويل، أما بالنسبة لكفاءة المنشئ، فبالإضافة إلى المؤهلات التي يتمتع بها أصحاب المشروعات الاستثمارية (دبلوم، شهادات عمل...)، يستفيدوا كذلك من تكوين لفترة قصيرة حول تقنيات تسيير وإدارة المؤسسات.

❖ وهنا تظهر أهمية كفاءة المستثمر كمعيار لقبول أو رفض تمويل المشروع الاستثماري، حيث يجب على صاحب الفكرة الاستثمارية التمتع الكفاءة اللازمة لتقدير احتياجات المشروع من تكاليف استثمارية وتكاليف التشغيل وتقدير الإيرادات التي تنتج عن استغلال المشروع وتسييره بطريقة مثلا تمكنه من تسديد القرض المستحق عليه

❖ لكن في الواقع العملي نلاحظ عدم استفادة غالبية المستفيدين من التمويل في إطار ANSEJ ، في ظل غياب شبه كامل لدورات التكوين، يرجعه العاملين في الوكالة إلى نقص المؤطرين والمكونين.

**2.3 الشركاء:** حيث يمكن أن يكون المشروع فردي أو مجموعة من الشركاء.

**3.3 العمال الأجراء:** حيث تكون الأفضلية للمشروع الأكثر تشغيلًا للعمال، من خلال عدد مناصب عمل الجديدة المستحدثة سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

في هذه النقطة يمكن أن نقترح استعمال معيار معامل التشغيل للمفاضلة بين المشاريع الطالبة للتمويل، والذي يمثل نسبة الأموال المستثمرة على عدد العمال في المشروع، وذلك من خلال الطريقة التالية:

$$\text{معامل التشغيل} = \frac{\text{التكاليف الاستثمارية}}{\text{عدد العاملين بالمشروع}}$$

عدد العاملين بالمشروع

بالإتباع هذه الطريقة تكون الأفضلية للمشروع صاحب اقل معامل تشغيل.

**4. الجانب التقني:** تعتبر دراسة الجدوى التقنية العمود الفقري و المحور الأساسي لدراسة الجدوى

الاقتصادية، فهي تمثل نقطة البداية في عملية تقديرات التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل

و التكنولوجي المستعملة، تتوقف الدراسات التقنية للمشروع على البيانات الأساسية المستمدة من دراسة السوق، وقد تضمن "دليل إنشاء مؤسسة" عدة نقاط أساسية في مجال الدراسة التقنية للمشروع الاستثماري تمثلت في :

- إن اختيار التعداد يجب أن يأخذ في الحسبان :
- خصائص المنتج أو الخدمة المقدمة .
- الكميات التي سيتم إنتاجها .

لكن الملاحظ أن هذه النقاط رغم أهميتها، لا يمكن أن تكون دراسة تقنية متكاملة للمشروع الاستثماري، حيث يجب أن تتضمن :

- تحديد المواصفات التقنية للمشروع والتكنولوجيا المستخدمة .
- تحديد الطاقة الإنتاجية العادية للمشروع وكذا تحديد الطاقة الإنتاجية القصوى التي يمكن التوصل إليها .
- تحديد الخطوات التي تمر بها العملية الإنتاجية للوصول إلى المنتج النهائي .
- التخطيط الداخلي للمصنع وتحديد أماكن خطوط الإنتاج بما يحقق الانسيابية في التشغيل ووصول مستلزمات التشغيل إلى أماكن احتياجاتها دون عوائق أو مشاكل، وكذلك نقل المنتج التام إلى أماكن تخزينه في سهولة ويسر .

- تحديد مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية وبحث مدى توفرها في السوق المحلي أو استيرادها في حالة عدم توفرها .
- توفر الطاقة (مياه -كهرباء - المواد البترولية (معالجة المخلفات الصناعية، وحماية البيئة).
- قطع الغيار ومصادرهما.
- ❖ ما في الواقع العملي نلاحظ اقتصار الدراسة التقنية للمشروع من طرف الوكالة على تقدير قيمة الاستثمار اللازم من اجل القيام بالمشروع، بالاعتماد على الفواتير الشكلية المطلوبة على صاحب المشروع ،وعدم الاهتمام بخصائص المنتج أو الخدمة المقدمة أو الكميات التي سيتم إنتاجها وغيرها من النقاط السابقة الذكر .
- 5. الجانب المالي : إن الدراسة المالية التي تقوم بها الوكالة تهدف إلى التحقق من جدوى المالية للمشروع وذلك من خلال :
  - التحقق من الربط بين احتياجات المالية و إمكانيات الموارد.
  - التحقق من مردودية المشروع.

وذلك عن طريق إعداد الميزانيات العامة التقديرية، وجدول حسابات النتائج لكل سنة من سنوات الثمانية الأولى والتي تمثل مدة القرض البنكي وذلك عوضا للعمر الاقتصادي للمشروع، ثم القيام بتقدير التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع وذلك بافتراض ، حيث تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل لتقييم المشاريع الاستثمارية، وفق عدة معايير تطرقنا إليها في الجانب النظري ، لكن الملاحظ في الواقع العملي اقتصار الدراسة المالية على استعمال معيار واحد من اجل تقييم المشاريع الاستثمارية ،ألا وهو "صافي القيمة VAN" الحالية . (بو سبعيني، 2016-2017).

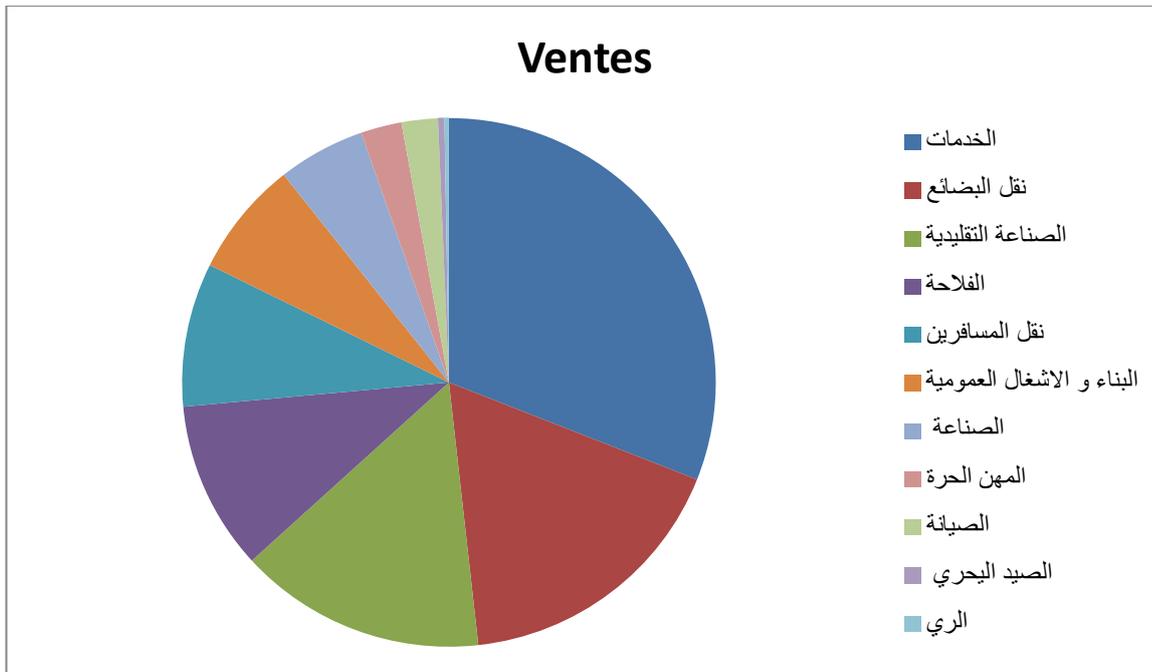
#### المطلب الثاني: حسيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني

منذ تأسيس الوكالة سنة 1996م تم استحداث 159114 مشروع استثماري جديد في مختلف قطاعات النشاط، وتوزع بينها كالاتي :

- الخدمات بـ49294 مشروع .....(31 %).
- نقل البضائع بـ27456 مشروع..... (17%) .
- الصناعة التقليدية والحرف بـ23872 مشروع.....(15 %).

- الفلاحة بـ16380 مشروع .....(10%) .
- نقل المسافرين بـ13958 مشروع ..... (9%) .
- البناء و الأشغال العمومية بـ11228 مشروع .....(7%) .
- الصناعة بـ 8421 مشروع .....(5%) .
- المهن الحرة بـ 3955 مشروع .....(49.2%) .
- الصيانة بـ 3506 مشروع ..... (2%) .
- الصيد البحري بـ 616 مشروع.....(39.0%) .
- الري بـ 428 مشروع .....(0.27%) .

الشكل الرقم ( 4 ) حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني



المصدر : من إعداد الطالبين

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة عبر شبكتها المتكونة من 48 فرع على مستوى كل الولايات، وملحقاتها (28) التي استحدثت ابتداء من سنة 2009 على مستوى الدوائر بمختلف الولايات لتقريب الجهاز من الشباب والسماح لأكثر عدد منهم من الاستفادة من الامتيازات التي يمنحها لهم، وتقوم بمراقبتهم ومتابعة المستثمرين الجدد عبر مختلف مراحل إنشاء المشروع. لكن في المقابل يوجد نسبة 5% من أصحاب القروض التي منحتها الوكالة قد عجزوا عن تسديد ديونهم المستحقة، من أصل 151 الف

قرض تم منحه منذ إنشاء الوكالة سنة 1996، منهم ما يقدر بـ 3781 مشروع مستحدث أعلن إفلاسه، وتوقف على النشاط لأسباب مختلفة، وهي تمثل ما نسبته 6.2% من العدد الإجمالي للقروض الممنوحة، قام صندوق الضمان بتعويض البنوك بشأنها وفقا للتنظيم المعمول به. بالإضافة إلى ذلك تقدمت البنوك العمومية الخمسة المعنية بتمويل مشاريع تشغيل الشباب بطلبات تعويض لدى صندوق الضمان الذي أنشأته الدولة خصيصا لهذه الحالات، من أجل تعويض 3876 قرضا آخر تخص مشاريع تمر بصعوبات مالية و تسييرية إعاقته على دفع ديونها، أي بنسبة 6.2% من عدد المشاريع الممولة، وبالتالي فإن النسبة الإجمالية للمشاريع المستحدثة العاجزة تقدر بـ 2.5%، وقد حصر المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أسباب تخلف تلك النسبة عن دفع مستحقاتها المالية إلى ثلاثة حالات هي: (بو سبيني، 2016-2017).

**الفئة الأولى:** تتعلق بأصحاب المشاريع الاستثمارية التي فشلت مشاريعهم المنشأة، وبالتالي وجدوا أنفسهم عاجزين عن دفع ديونهم المتركمة .

**الفئة الثانية:** تتمثل في أصحاب المشاريع الاستثمارية، أخذت أموال القرض واختفت، أو فضل بعضها السفر إلى الخارج بتلك الأموال

**الفئة الثالثة** تتمثل في أصحاب المشاريع الاستثمارية الذين قاموا بتحويل القروض إلى غير الوجهة المقررة لها

### المطلب الثالث: حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع على المستوى المحلي

أحصت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، منذ تأسيسها سنة 1998م، وإلى غاية نهاية سنة 2020م، 17411 ملف طلب تمويل، منها 1749 ملف خلال سنة 2020، تم الموافقة على تمويل 11077 مشروع استثماري، من بينها 2800 في سنة 2020م، كما هو مبين في الجدول أدناه

## الجدول رقم ( 1 ) عدد الملفات المتحصلة على شهادة التأهيل

المجموع		مرحلة التوسع		مرحلة الإنشاء		الملفات المتحصلة على شهادات التأهيل
من	خلال	من	خلال	من	خلال	
1998	2020	1998	2020	1998	2020	
إلى		إلى		إلى		
2020		2020		2020		
2686	445	03	00	2686	454	الخدمات
1314	315	01	00	1313	315	الحرف
816	05	12	00	804	05	النقل
4561	1883	00	00	561	1883	الفلاحة
82	01	00	00	82	01	الري
120	20	05	00	115	20	المهن الحرة
319	65	03	01	316	64	الصناعة
131	00	00	00	131	00	الصيانة
1045	57	16	04	1029	53	الأشغال العمومية
<b>11077</b>	<b>2800</b>	<b>40</b>	<b>05</b>	<b>10371</b>	<b>2795</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مصلحة الإحصاء

❖ أما عن توزيع المشاريع الاستثمارية على مختلف أنواع القطاعات فنلاحظ تصدر القطاع الفلاحي بـ1883 مشروعا ، لكن الملاحظ هو أن غالبية المشاريع المؤهلة هي مشاريع جديدة بالمقارنة مع مشاريع التوسع ، وهذا راجع إلى اعتماد المستثمرين في عملية التوسع على التمويل الذاتي هذا من جهة ، عامل السن والمحدد كحد أقصى 35 سنة يقلص من طلبات تمويل مشاريع التوسع من جهة ثانية . (خلف حسنة، 2011).

❖ تجدر الإشارة أن كل مشروع يمنح له التأهيل والموافقة على التمويل من طرف ANSEG ، يعاد دراسته وتقييمه من طرف البنك في حالة التمويل بصيغة التمويل الثلاثي ، حيث تتعامل الوكالة مع

كل من البنوك العمومية الخمسة (CPA-BNA-BEA-BDL-BADR) و بنك البركة كما هو مبين في الجدول أدناه.

### جدول رقم ( 2 ) تقسيم الموافقات البنكية على المشاريع الاستثمارية

المجموع		مرحلة التوسع		مرحلة الإنشاء		الملفات المتحصلة على الموافقة البنكية
من 1998 إلى 2012	خلال 2012	من 1998 إلى 2012	خلال 2012	من 1998 إلى 2012	خلال 2020	
1661	1004	03	00	1658	1004	<b>BADR</b>
447	133	04	03	443	130	<b>BDL</b>
355	128	01	01	354	127	<b>BEA</b>
389	162	03	02	386	160	<b>BNA</b>
610	670	05	03	605	167	<b>CBA</b>
01	00	05	00	01	00	<b>BARAKA</b>
<b>3463</b>	<b>1597</b>	<b>16</b>	<b>09</b>	<b>3447</b>	<b>1588</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مصلحة الإحصاء

### المبحث الثالث: نموذج عن دراسة جدوى مالية لمشروع استثماري ممول في إطار ANSEJ

قصد القيام بالتقييم المالي للمشروع والتعرف على مدى مطابقته لمعايير دراسة الجدوى المالية، سنعتمد على القوائم المالية التي تضمنتها الدراسة التقنو-اقتصادية للمشروع، وقبل ذلك سنعرض ملخص لأهم البيانات المتعلقة بالمشروع.

المطلب الأول : القوائم المالية التقديرية للمشروع

تتشكل القوائم المالية التقديرية للمشروع من :

1. هيكل الاستثمار: وهو الجدول الذي تحصر فيها كل التكاليف اللازمة لإنشاء المشروع كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم ( 3 ) هيكل الاستثمار للمشروع  
العملة: دينار جزائري

التكلفة الكلية	التكلفة	البيان
258 650.00	258 650.00	التكلفة
	88.336 147	مساهمة في صندوق الضمان
	104 201.00	التامين
	7 112.13	مصاريف أخرى
2 152 550.00	2 152 550.00	تجهيزات الإنتاج
	2 152 550.00	تجهيزات محلية
	00.0	تجهيزات مستوردة
6 715 000.00	6 715 000.00	عتاد متنقل
173 800.00	173 800 .00	أثاث مكتب
0.00	0.00	اداءات جمركية و رسوم
700 000.00	700 000.00	ضرائب و رسوم أخرى
10 000 000.00	10 000 000.00	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (3)

❖ والملاحظ هنا انه لم يتم تخصيص رأس مال عامل FR لتغطية مصاريف الاستغلال المتعلقة بالفترة أو السنة، وهذا راجع إلى طبيعة النشاط الخاص بالمشروع الاستثماري (البناء والأشغال العمومية) .

2. الهيكل المالي: هو الجدول الذي يبين فيها مصادر تمويل المشروع ومقدار كل منها، وقد تم تمويل إجمالي التكاليف الاستثمارية من خلال عدة مصادر مختلفة تلتخص في الجدول التالي:

المبلغ	النسب	مصادر التمويل
200 000.00	2%	مساهمة الشخصية
2 800 000.00	28%	مساهمة الوكالة
7 000 000.00	70%	القرض البنكي
10 000 000.00	100%	المجموع

### من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (3)

يتم تمويل المشروع بقرض بنكي يتم تسديده على مدة 8 سنوات مع فترة سماح 3 سنوات بمعدل فائدة % 28.0 بعد التخفيض - كما سنوضحه لاحقا-، أما مساهمة الوكالة فتتمثل في قرض بدون فائدة يتم تسديده بواسطة دفعات سداسية متساوية بعد تسديد القرض البنكي على مدة 5 سنوات، أي مدة القرضين مجتمعين هي 13 سنة.

3. الضمانات: بالإضافة إلى الاشتراك السنوي في صندوق الضمان (صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع) بنسبة تقدر ب 35.0% من مبلغ القرض البنكي، تحسب سنويا كما هو موضح في الجدول أعلاه، لكن يتم تسديدها بدفعة واحدة في حساب الصندوق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، قبل الاستفادة من القرض البنكي، وتقدر مجموع الاشتراكات السنوية بـ 147 9.336 دج، كذلك يقدم صاحب المشروع ضمانات أخرى إلى المؤسسة المقرضة (البنك) والوكالة المتمثلة في :

- رهن حيازي التجهيزات لصالح البنك بالدرجة الأولى، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .
- تحويل التأمين متعدد الأخطار لفائدة البنك.
- رهن العتاد المنقول لصالح البنك بالدرجة الأولى، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

4. اهتلاك القرض الممنوح من الوكالة: تسديد القرض عن طريق التحويل إلى حساب الوكالة بأقساط سداسية طبقا للأجال المحددة في جدول التسديد المبين أدناه، و يسلم للوكالة أمر التحويل المطابق للعملية. (إجتهد الطالبين).
5. إهلاك الأصول الثابتة: بعد تقدير قيمة الاستثمارات اللازمة لإنشاء المشروع، وحساب أقساط تسديد القرضين المقدمين من البنك والوكالة، نقوم بحساب مختلف أقساط الاهتلاك لمختلف الأصول الثابتة للمشروع الاستثماري، بما فيها المصاريف الإعدادية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم : ( 4 ) جدول اهتلاكات الأصول الثابتة العملة: دينار جزائري

الأصل	قيمة الأصل	العمر الإنتاجي للأصل	معدل الاهتلاك	قسط الاهتلاك
مصاريف اعدادية	258 650.00	5 سنوات	20%	51 730.00
تجهيزات الانتاج	152 550.00	10 سنوات	10%	285 255.00
معدات	6 715 000.00	5 سنوات	20%	1 343 000.00
معدات مكتب	173 800.00	8 سنوات	12.5%	21 725.00

#### المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على الملحق رقم (5)

6. الميزانية الافتتاحية: وتظهر الوضع المالي للمشروع عند انطلاقة المشروع، وكذلك بيان مصادر الأموال المتاحة (الخصوم) واستخدامات هذه الأموال (الأصول) .
7. الميزانية التقديرية: بعد إعداد الميزانية الافتتاحية، يتم إعداد الميزانية التقديرية بغرض التعرف على الوضع المالي للمشروع في نهاية كل سنة من سنوات عمر المشروع الإنتاجي، وذلك بإظهار استخدامات المشروع (الأصول) ومقارنتها مع موارد المشروع (الخصوم)، واستخلاص النتائج المتوقعة الحصول عليها خلال سنوات العمر الإنتاجي للمشروع، وذلك بالاعتماد على افتراض ان كل إيرادات المشروع ستكون نقدا أو بشيك.

8. **جدول حسابات النتائج التقديري:** من اجل تقدير التدفقات النقدية الصافية التي يتحصل عليها المشروع جراء القيام بالنشاط الإنتاجي، نقوم بإعداد جدول حسابات النتائج التقديري لتحديد النتيجة الصافية السنوية المتوقعة طيلة فترة العمر الإنتاجي للمشروع وذلك بتحديد تكاليف الاستغلال، ومقارنتها مع الإيرادات واستخلاص النتائج المتوقعة للمشروع، نضيف إليها الاهتلاكات و المؤونات، فنتحصل على التدفقات النقدية الصافية، كما هو موضح في الملحق رقم (7) .

### المطلب الثاني: تقييم المشروع الاستثماري باستخدام مختلف المعايير

لقد اقتصرنا الدراسة المالية التي قامت بها الوكالة على استخدام معيار صافي القيمة الحالية VAN، من اجل تقييم المشروع دون الاستعانة بمختلف المعايير الأخرى، لذا قمنا بحساب دليل الربحية وفترة استرداد المشروع، كإضافة لما هو موجود في الدراسة المالية للمشروع .

1. **حساب صافي القيمة الحالية: VAN** تتضمن طريقة صافي القيمة الحالية تعديل الوقت لجميع التدفقات النقدية عن طريق معامل الخصم وهو 7 % ، ويحسب بالصيغة الرياضية التالية:

$$VAN = \sum_{t=0}^n \left( \frac{cft}{1+r} \right) - I$$

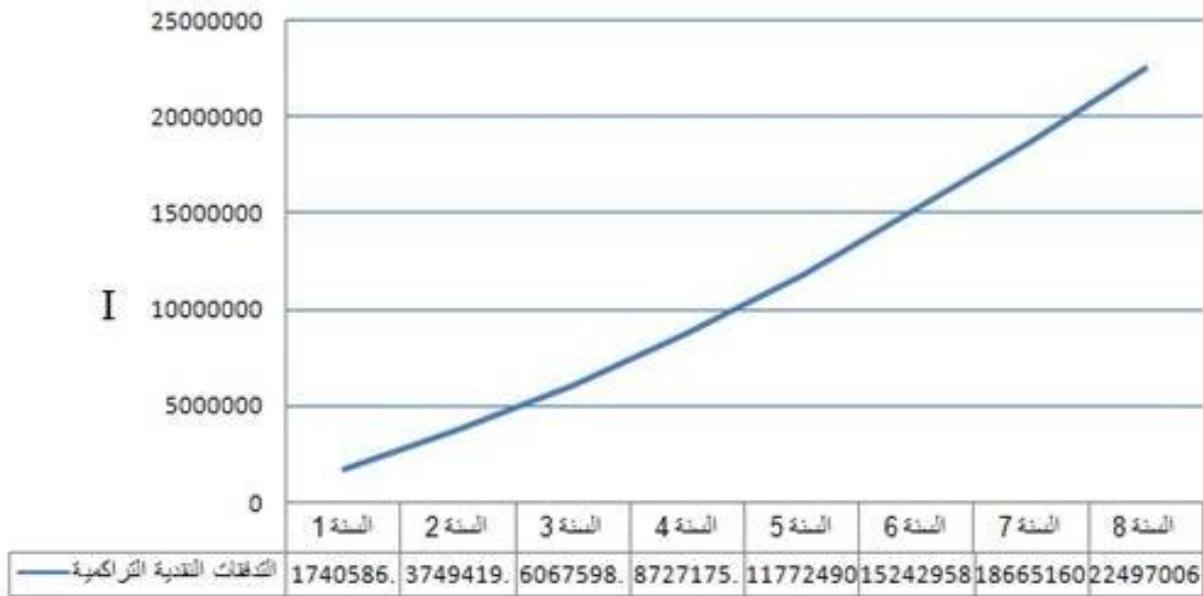
$$VAN = \sum_{t=1}^n \left( \frac{cft}{(1+0,07)} \right) - 10\,000\,000.00 = 7\,120\,311.18 \quad \text{أي :}$$

ووفقا لهذه الطريقة يعتبر المشروع مقبولا ويمكن اتخاذ قرار تمويله، ما دام صافي القيمة الحالية أكبر من الصفر، أي أن هذا المشروع ذو جدوى مالية، حيث أن تدفقاته النقدية خلال عمره الاقتصادي تغطي قيمة التكاليف الاستثمارية، لكن هذا المعيار وحده لا يكفي لتقييم المشروع الاستثمارية بل يجب الاستعانة بمختلف المعايير الأخرى كما أشرنا في الجانب النظري ، لأن كل معيار يمكن أن يوفر معلومة مهمة لمتخذ القرار، ونظرا لأهمية مختلف هذه المعايير، ليس هناك ما يمنع أن تؤخذ جميعها في الحسبان

أثناء عملية اتخاذ ، فاتخاذ قرار معين قد يعطي وزنا نسبيا أعلى لأحد هذه المعايير مقارنة بغيره من المعايير الأخرى ، لكن يجب أن لا ينطوي هذا القرار على تجاهل للمعلومات التي توفرها المعايير الأخرى.

## 2. حساب فترة الاسترداد

الشكل رقم (5): حساب فترة الاسترداد



### المصدر : من إعداد الطالبين

من خلال التدفقات النقدية المتراكمة المبينة في الشكل أعلاه، نلاحظ أن فترة استرجاع التكاليف الاستثمارية للمشروع كانت خلال خمس السنوات الأولى من عمر المشروع، حيث بلغت التدفقات النقدية المتراكمة 11 772 59.185 دج، وهذا يعبر عن قدرة المشروع على استرجاع قيمة رأس المال المستثمر خلال عمره الاقتصادي.

## 3. حساب معدل العائد المحاسبي: TRC يقيس هذا المعيار ربحية المشروع

الاستثماري ، ويعتمد على مفهوم الربح المحاسبي الناتج عن مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة لكل سنة من سنوات العمر الإقتصادي للمشروع بالتكاليف الاستثمارية اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري

#### 4. حساب دليل الربحية IP

أي أن IP: أكبر من الواحد وهذا يدل على ربحية و مردودية المشروع .وبالعودة إلى المعايير السابقة نستنتج أن المشروع إنشاء مؤسسة أشغال البناء والأشغال العمومية، مشروع ذو جدوى مالية، ومقبول ويمكن اتخاذ قرار بتمويله.

#### المطلب الثالث: تقييم المشروع الاستثماري باستخدام النسب المالية

من أجل إعطاء صورة حول الكفاءة المالية في تسيير الأموال المستثمرة وتحقيق الأرباح، يتم تحليل النسب المالية للمشروع ، وذلك من خلال تحويل الميزانية المحاسبية التقديرية إلى ميزانية مالية حيث تعد الميزانية المالية لكل سنة من سنوات عمر المشروع، وذلك بالاعتماد على الميزانية المحاسبية التقديرية للمشروع.

➤ من خلال ما تقدم من نسب مالية يمكن استخلاص النتائج التالية : (بو سبعيني،

(2017-2016)

1 المشروع يتوفر على رأس مال عامل موجب خلال سنوات عمر المشروع، بمعنى أنه قيمة الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وتحقق فائض يقوم بتغطية جزء من الأصول المتداولة، حيث يعتبر هذا الفائض كهامش أمان للمشروع (20 % من لأصول الثابتة في السنة الأولى)، لكن من خلال نسبة التمويل الدائم تبين لنا ارتفاع هامش الأمان بنسب كبيرة، هذا راجع إلى عدم استغلال الأموال المتاحة وعدم استثمارها في اقتناء أصول جديدة، وهذا يدل على أن هناك أموال معطلة لا يتم استغلالها بالشكل الأمثل .

2 . إن انخفاض المتتالي لمعدل دوران النقدية يدل على عدم كفاءة إدارة المشروع في استخدام النقدية في مختلف العمليات، خلال سنوات عمر المشروع .

3 تشير نسبة التمويل الخاص إلى الاعتماد الشبه الكامل على الديون في تغطية الأصول، خلال بداية المشروع حيث بلغت نسبة التمويل الخاص في السنة الأولى 43.2 % من

- مجموع الأصول، لكن هذه النسبة تحسنت بتوالي السنوات لتصل إلى 66.35 في السنة الثامنة، وهذا راجع إلى عدم توزيع النتائج المالية وإعادة استثمارها في المشروع .
- 4 تظهر نسبة الاستقلالية المالية، ونسبة المديونية تعرض المشروع لدرجة عالية من الخطر والمتمثل في عدم قدرة المشروع على السداد في المستقبل، حتى في حالة بيع جميع أصول المشروع ( في حالة التصفية مثلا )، وهذا ما يبرر لجوء الوكالة إلى إنشاء صندوق ضمان القروض بالإضافة إلى الرهن الحيازي للعتاد .
- 5 تشير نسب ومؤشرات الربحية، على أن المشروع قادر على توليد الأرباح، وتحقيق نسبة مردودية جيدة للأصول، وهذا راجع بشكل كبير إلى الامتيازات الضريبية الممنوحة للمشاريع الممولة عن طريق الوكالة .
- 6 يظهر معدل دوران الأصول تحسن كفاءة إدارة المشروع في استغلال مجموع أصوله على اختلاف أنواعها في زيادة رقم الأعمال .

عموما يمكن القول أن المشروع من خلال مختلف النسب والمؤشرات المالية قادر على سداد ديونه في المستقبل، رغم تعرضه لدرجة عالية من المخاطرة الناتجة على عدم توازن مركزه المالي، الذي يركز أساسا على التمويل عن طريق الاقتراض، لكن في المقابل يتوقع أن يحقق المشروع مقدار من الأرباح والعوائد ونسب مالية مردودية جيدة طول عمره الاقتصادي يمكنه من تغطية مختلف التكاليف، وهذا ما يعبر على الجدوى المالية للمشروع الاستثماري .

### خلاصة :

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والتعرف على مهامها وأنواع الاستثمارات الممولة من طرفها ومكونات دراسات الجدوى الاقتصادية بالنسبة لهذه المشاريع الاستثمارية، واستعراض حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل ودعم المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية في فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب واستعراض نموذج لدراسة جدوى مالية لمشروع استثماري ممول في إطار صيغة التمويل الثلاثي، مكننا من استخلاص جملة من النتائج .

الخاتمة العامة

**الخاتمة :**

من خلال الدراسة التي قمنا بها، وبالاعتماد على الإطار النظري تبين لنا أن انجاز دراسات الجدوى ليس هدفا قائما بذاته، بل وسيلة لترشيد القرار الاستثماري وأداة لمساعدة صاحب القرار في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد والأمثل، والمحافظة على الموارد الاقتصادية المختلفة وتعظيم منافعها .

وتأسيسا لذلك شملت هذه الدراسة ثلاثة فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار العام لدراسة الجدوى الاقتصادية وتصنيفاتها، أنواعها، كما تضمن مفهوم القرار الاستثماري وأنواعه وأهم مراحل دراسة الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري .

أما الفصل الثاني فيتضمن مدخلا عاما حول الاستثمارات و المشاريع الاستثمارية و العلاقة بين دراسة الجدوى و نجاح المشاريع و آليات نجاح المشاريع .

كما تضمن هذا الفصل العوامل المؤثرة في نجاح و فشل المشروع في المؤسسات الناشئة الصغيرة منها و المتوسطة .

و أخيرا في الفصل الثالث المخصص لدراسة التطبيقية أردنا تقديم نظرة في دراستنا التطبيقية الى تقييم المشروع الاستثماري في ظل افتراض أن الظروف غير احتمالية أي ظروف محددة ومؤكدة وتوصلنا الى ان الوكالة تقدم تسهيلات وامتيازات من اجل تحقيق عائد اكبر وان مشروعنا هذا يلقي القبول مما يعني ان الدولة تراعي اهتماما كبيرا بتقديم الاعانات لدى الشباب لتقليل من نسبة البطالة .

**اختبار الفرضيات :**

**الفرضية الأولى صحيحة :** حيث بعد هذه الدراسة استنتجنا أن دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات أهم الأدوات و المنهجية الصحيحة لنجاح المشاريع الاستثمارية .

**الفرضية الثانية صحيحة :** لأن دراسة الجدوى المبدئية هي أساس الدراسة و لها دور كبير في نجاح المشروع ، فبدون هذه الدراسة لا نجاح للمشروع .

**الفرضية الثالثة : صحيحة :** لأن من الطبيعي في أي شئ إذا أردنا الوصول الى عمل ناجح يجب أن تتوفر لدينا المعلومات الكافية عن هذا الشئ ، كذلك في دراسة الجدوى الاقتصادية لكي نصل إلى هدفنا يجب أن تتوفر لدينا المعلومات الكافية لتكون المشاريع الاستثمارية ناجحة .

ومن خلال البحث والدراسة استطعنا أن نلخص جملة من النتائج يمكن أن نذكرها فيما يلي:

- 1) دراسة الجدوى الاقتصادية هي منهجية علمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وهي لازمة لكل أنواع المشروعات مهما كانت أهدافها سواء كانت مشروعات عامة أو خاصة؛
- 2) تعتبر دراسة الجدوى الركيزة الأولى نحو نجاح المشاريع الاستثمارية؛
- 3) إن أهمية دراسة الجدوى البيئية والقانونية للمشاريع الاستثمارية تتمثل في كوا أهم العوامل التي تحدد وتفصل في قبول المشروع من عدمه؛
- 4) اتخاذ القرار الاستثماري السليم يعتمد على مدى دقة وموضوعية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية؛
- 5) تعد أسلوب لتقدير احتمالات نجاح أو فشل مشروع معين أو فكرة استثمارية أو قرار استراتيجي قبل التنفيذ الفعلي وذلك في ضوء قدرة المشروع في تحقيق أهداف معينة للمستثمر بصفة خاصة وامتص بصفة عامة؛
- 6) تنقسم دراسة الجدوى الاقتصادية إلى ثلاث مراحل أساسية دراسة مبدئية، دراسة تفصيلية وإعادة تدقيق الدراسة ؛
- 7) تعتبر دراسة الجدوى التسويقية محور ارتكاز في استمرارية الدراسات التفصيلية اللاحقة وأن عدم الأخذ يؤدي إلى حدوث آثار سلبية من شأنها أن تهدد حياة المشروع مستقبلا؛
- 8) تعد دراسة الجدوى التمويلية دعامة هامة و أساسية للمشروع في مواجهة الأخطار المالية؛
- 9) عملية التقييم هي اختيار مشروع من المشاريع المقترحة وذلك على أساس معايير مختلفة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في إطار الظروف المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية؛
- 10) تختلف+ المعايير المستخدمة في تقييم المشروع حسب طبيعة المعلومات المتوفرة أمام متخذ القرار وحسب طبيعة وهدف المشروع وحجمه وقدراته المال .

#### اقتراحات :

يمكن اقتراح جملة من التوصيات الآتية

- تحفيز وتشجيع المشاريع الهامة التي تلعب دورا فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ذات البعد الاستراتيجي من خلال توفير التسهيلات الكافية لها كالتسهيلات الإدارية خصوصا والجبائية منها،
- تسهيل عملية منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل من أجل تشجيع عملية الاستثمار،
- القيام بإنشاء مكاتب دراسات تختص بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمختلف المشاريع

## الاستثمارية.

### أفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون عناوين بحوث مستقبلية :

- دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد قرارات الاستثمار؛
- أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية،
- أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية؛
- دراسة الجدوى الاقتصادية و دورها في نجاح المشاريع الاستثمارية .

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع :

[www.businessdictionary.com](http://www.businessdictionary.com) . (02 10 ,2019). تم الاسترداد من

[www.businessdictionary.com](http://www.businessdictionary.com)

Boyacoub, F. ,. (2000). *L'entreprise et le financement bancaire*. Alger: (Editions CASBAH).

desJeunes, A. N. (s.d.).

h. -a. (s.d.).

<https://www.business4lions.com/2019/12/Preliminary-Feasibility-Study.html>.

(s.d.).

jean louis amelon, p. 9. (2000). *Finance d'entreprise*. paris , france : edition dalloz .

Michailof.S. (1995). *Pratique d'analyse de projet : évaluation et choix des projet d'investissement*. Paris , France.

[www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz). (s.d.).

أبو الفتوح , يحي عبد الغني. (2003). *أسس و إجراءات دراسات جدوى المشروعات*.

الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر. ص31

أبو الفتوح , يحي عبد الغني. (بلا تاريخ). *دراسة الجدوى و المشروعات*.

إجتهد الطالبين , ف. ا. ص 32. (s.d.).

أسامة عزمي سلام, شقيري نوري موسى. (2009). *دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات*

الاستثمارية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ص 18-19

- أسامة عزمي سلامة شقيري نوري موسى. (2009). *دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الإستثمارية*. عمان : دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة .
- إسماعيل حميد محمد عثمان. (1988). *أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية و قياس مخاطر الاستثمار، الطبعة الثانية*. القاهرة،: دار النهضة العربية، .
- إسماعيل، محمد محروس. (1998). *اقتصاديات الصناعة (دراسة نظرية/تطبيقية)*. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية. ص 110
- أل شبيب، دريد كامل. (2009). *الاستثمار والتحليل الاستثماري*. عمان ،الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. ص17
- أل شنب ، دريد كمال. (2009). *الإستثمار و التحليل الإستثماري* . الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع . ص17
- الحرقان عبد العزيز ابراهيم. (2015). *التفكير السليم والقرار الشجاع .... مفتاح النجاح للمشروعات الصغيرة و المتوسطة* . الجزائر .
- الحناوي صالح محمد. (2002). *دراسات جدوى المشروع –الأساسيات و المفاهيم*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- السيد إسماعيل محمد. (1990). *المدخل المنهجي في دراسات جدوى المشروع*. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث،.
- الشواري ،محمد، عبد الحميد ،الشواري ، . عبد الحميد. (2002). *إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية*. الإسكندرية: منشأة المعارف . ص 110,109
- حوري زهية. (2007). *تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية*. قسنطينة ، الجزائر: جامعة منتوري،. الصفحات 21\_20
- بن مسعود نصر الدين. (2009-2010). *دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية مع دراسة حالة شركة الإسمنت ببني صاف BS.Cl.S* مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم

الإقتصادية. تلمسان ، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد , كلية العلوم الإقتصادية و التسيير.  
الصفحات 38

تيمجددين نور الدين. (2009\_2010). دراسات الجدوى الإقتصادية بين المتطلبات النظرية  
والإشكالات العملية. ورقة - الجزائر: مجلة الباحث. الصفحة 211

العشماوي محمد عبد الفتاح. (2007). دراسات جدوى المشروعات الإستثمارية مع نماذج علمية.

العشماوي محمد عبد الفتاح. (2007). دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية . مصر : المنظمة  
العربية للتنمية الإدارية .

العيساوي ص 35 كاضم جاسم. (2002). دراسة الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات .  
عمان ، الأردن : دار النشر و التوزيع .

أمين السيد احمد. لطفى. ص2. (2006). تقييم المشروعات باستخدام مونت كارلو للمحاكاة.  
مصر: الدار الجامعية.

أندراس , ص 36,37 عاطف وليم. (2008). ، دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات الأطر  
والخطوات الأسس والقواعد المعاي. الإسكندرية مصر: دار الفكر الجامعي .

حسن السيسى الصفحة 37 صلاح الدين. (2003). دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم  
المشروعات بين النظرية والتطبيق. القاهرة , مصر: دار الفكر الجامعي.

حسين محمد سمحان, ابراهيم محمد , صفحة 37. (محمود حسين الوادي. (2009).

حماد , طارق عبد العال. (2003). ادارة المخاطر ( افراد ، ادارات ، شركات ، بنوك ). الدار  
الجامعية ، تانيس . ص 356

حميد محمد عثمان إسماعيل. (1988). أساسيات دراسة الجدوى الإقتصادية و قياس مخاطر  
الاستثمار, الطبعة الثانية. القاهرة: دار النهضة العربية.

خليفة علي يوسف. (2001). محاسبة وتقييم المشروعات الإقتصادية. الإسكندرية: منشأة  
المعارف.

د الناخذ محمد. (1981/1980). المدخل إلى إدارة الأعمال، الطبعة الثانية. حلب: منشورات جامعة حلب.

دغمان ز. (2007-2008). دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التسيير.

سعد الله أحمد أمين. (2004). دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإستثمارية، رسالة ماجستير. الجزائر: كلية الإقتصاد، جامعة الجزائر.

شعبان هيثم عبد الكريم. (2006). أسباب فشل و نجاح المنشآت. الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع. ص 01

فؤاد بغدادى. (2012-2013). تمويل المشاريع الاستثمارية وإشكالية تحديد معدل التقييم الحالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية. الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر. ص 19,20

حمدي كمال. (بلا تاريخ). "تحليل المشاريع وتمويلها". الجزائر العاصمة: مؤسسة التحصيل. ص 08

أحمد الأشقر. (2002). الاقتصاد الكلي. عمان، الأردن: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع. ص 1

سعيد عبد العزيز عثمان. (2006). دراسات جدوى المشروعات ومشروعات BOT. الإسكندرية: الدار الجامعية. ص 128

حسين اليحي. (2009). تحليل وتقييم المشاريع. مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات. ص 17

دريد كامل آل شبيب. (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. ص 17

ياسمين دراوزي. (2005-2006). مدى أهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل ش هادة الماجستير في العلوم التجارية . الجزائر العاصمة : جامعة الجزائر، فرع التسويق . ص 25-26

نعيم نمر داود. (2011). دراسة الجدوى الاقتصادية. عمان، الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون. ص 33

حمودة نصيرة. (2015-2016). دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد قرارات الاستثمار بالمشاريع الصغيرة والمصغرة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. عنابة ، الجزائر : ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار ص 63.

عبد الكريم يعقوب. (2008). دراسة جدوى المشروع . الأردن ، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع . ص 70-71

عاطف وليم اندراوس. (2007). دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات - الأسس والقواعد - المعايير. الإسكندرية، مصر : دار الفكر الجامعي. ص 8

ميلود بن مسعودة. (2011). معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل ش هادة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي. بائنة: جامعة الحاج لخضر ، قسم الشريعة . ص 9 . إسماعيل محمد السيد. (1990). المدخل المنهجي في دراسات جدوى المشروع. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث. ص,5

توفيق عبد الرحيم يوسف حسن. (2002). إدارة المشروعات التجارية الصغيرة. الأردن: دار صفاء. ص: 116

كاظم جاسم العيساوي. (2011). دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات , الطبعة الاولى. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع. ص118

صالح الصابر شعيبص., فيصل مفتاح شلوف. (1996). أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية. البيضاء- ليبيا - ط.1: منشورات جامعة عمر المختار . ص26

صفحة 09 خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر. (2014).

صويص راتب جليل. (2010). *أساسيات ادارة المشاريع*. الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.

طه عبد الرحيم عاطف جابر. (2003). *دراسات الجدوى (التأصيل العلمي والتطبيق العملي)*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

طه عبد الرحيم، ص 1 عاطف جابر. (2008). *أساسيات التمويل*. الاسكندرية ،مصر: الدار الجامعية .

عبد الحميد ، ص 28,27 عبد المطلب. (2003). *دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية*. الاسكندرية ، م: الدار الجامعية.

عبد الحميد ، ص 24. (عبد المطلب. (2000). *راسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية و القومية*. مصر: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية.

عبد الحميد ، ع 1. (2003). *الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية* . الإسكندرية مصر :الدار الجامعية .

عبد العال أحمد رجب. (1983). *كتاب مبادئ المحاسبة*. بيروت: مركز الكتب الثقافية.

عبد العزيز ، ص 289 عثمان سعيد. (2001). *دراسات الجدوى المشروعات النظرية وتطبيق*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبد العزيز سمير محمد. (2000). *الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية*. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع.

عبد الفتوح يحيى عبد الغني. (2003). *أسس و دراسة جدوى المشروعات*.

عبد القادر عطية، عبد القادر محمد. (2000). *"دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات "BOT*. الإسكندرية ، مصر : الدار الجامعية.

عبد الكريم , عبد العزيز مصطفى. (2004). دراسة الجدوى و تقييم المشروعات , الطبعة الأولى . الأردن : دار النشر و التوزيع . ص 13

عبد الله خالد أمين. (1981م). كتاب أصول المحاسبة. الأردن: جمعية عمال المطابع العاونية.

عبد المالك مهري. (2013 - 2012). ، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهماتها في اتخاذ القرار الاستثمارات ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. تبسة (الجزائر).

عثمان سعيد عبد العزيز. (2001). دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق. الإسكندرية : الدار الجامعية . ص 23

غالب عباسي. (1995). "أساسيات إدارة المشاريع المتكاملة". عمان: المطابع المركزية.

غنية بن حركو. (2010-2011). واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الإستثمارية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستي. أم البواقي، الجزائر.: جامعة العربي بن مهدي.

فؤاد بغدادي. (2011،2012). تمويل المشاريع الاستثمارية وإشكالية تحديد معدل التقييم الحالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية . الجزائر العاصمة : جامعة الجزائر 3 ، قسم العلوم التجارية .

قيدونى كريمة , سعدي خديجة. (2004). جامعة ادرار المعيد الوطني. أدرار, الجزائر : جامعة ادرار المعيد الوطني سابقا . ص 63

لطي أمين السيد أحمد. (1998). الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار. القاهرة: دار النهضة العربية. ص 03

ماضي , محمد توفيق. (2000). إدارة و جدولة المشاريع . الإسكندرية, مصر : الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع . ص, 16

محمد بسيوني , أحمد زردق. (2011). مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية. صفحة 35, 38

- محمد عبد الحميد الشواربي, . عبد الحميد الشواربي. (2002). *إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية*. الإسكندرية: منشأة المعارف . ص. 107
- محمد عبد القادر عبد القادر عطية. (2000). *دراسة الجدوى التجارية و الاقتصادية و الاجتماعية مع مشروعات BOT*. الإسكندرية مصر : الدار الجامعية . ص 30
- مدحت القرشي. (2012). *دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية*.
- مراد زمالي مدير العام للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب , لخلف حسنة. (2011). *جهاز دعم تشغيل الشباب آلية لغرس ثقافة المقاوله عند الشباب*. مجلة العلوم الاقتصادية. ص 40
- معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. (بلا تاريخ).
- موسى , شقيري محمد. (عمان). *دراسة الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات الإستثمارية* . 2009: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة . ص19
- نور الهدى بن لبيوض. (2017-2018). *دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية*, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير. البويرة الجزائر: جامعة أكلي امحمد أولحاج البويرة.
- و عبد الرحمن بن عمر , نذير عليان. (2006). *عوامل نجاح و فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحديات المعاصرة*, . الجزائر . ص 686
- وجمال نواره محمد الجار الله. (1984). *"إدارة المشاريع الهندسية" جامعة الملك سعود*. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار جون وايلي وأبنائه.
- يزيد بو سبعيني. (2016-2017). *الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و أثرها على الاقتصاد الوطني*. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن بديس.

## المخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية كأحد الآليات المهمة في نجاح المشاريع الاستثمارية، بحيث تحتوي هذه الدراسة على سلسلة من الدراسات الدقيقة والمفصلة الغرض منها تحقيق صورة المشروع الاستثماري على أرض الواقع قبل انطلاقه، كما يركز نجاح دراسة الجدوى الاقتصادية ومنها نجاح المشروع الاستثماري ككل على عنصرين أساسيين وهما توفر المعلومات والبيانات التي تعد بها دراسات الجدوى الاقتصادية وكذلك القائم على إعدادها بحد ذاته يجب أن يكون مؤهلا وخبيرا في مجال المشاريع وإعداد دراسات الجدوى، كما تساهم الدراسة التفصيلية في رسم صورة شاملة تضم كافة الجوانب والعوامل التسويقية، البيئية، الفنية الخاصة بالمشروع الاستثماري، ومنه ضرورة الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية لما لها من أهمية في نجاح المشاريع الاستثمارية، كذلك تكثيف التكوين ودورات تدريبية في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

حيث تعتبر المشروعات الاستثمارية الإطار الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد ونجاح خطة التنمية يعتمد بالأساس على نجاح مشروعات

الكلمات المفتاحية: دراسات الجدوى الاقتصادية، دراسة تمهيدية، دراسة تفصيلية، نجاح مشروع استثماري.

## Résumé :

Cette étude vise à faire la lumière sur le sujet de l'étude de faisabilité économique comme l'un des mécanismes importants dans la réussite des projets d'investissement, car cette étude contient une série d'études précises et détaillées visant à atteindre l'image du projet d'investissement sur le terrain. avant son lancement, et le succès de l'étude de faisabilité économique est basé, y compris le succès du projet L'investissement dans son ensemble a deux éléments de base, qui sont la disponibilité des informations et des données préparées par les études de faisabilité économique, ainsi que la celui qui les prépare lui-même doit être qualifié et expert dans le domaine des projets et de la préparation des études de faisabilité .L'étude détaillée contribue également à dresser un tableau complet qui comprend tous les aspects et facteurs marketing, environnementaux, techniques du projet d'investissement, y compris les il faut prêter attention aux études de faisabilité économique En raison de son importance dans la réussite des projets d'investissement, ainsi que de l'intensification des formations et des stages de préparation des études de faisabilité économique

Où les projets d'investissement sont le véritable cadre du processus de développement économique et social dans n'importe quel pays, et le succès du plan de développement dépend principalement de la réussite des projets.

**Mots clés :**

Études de faisabilité économique, étude préalable, étude détaillée, réussite.

de projet d'investissement,